



جمهورية مصر العربية  
وزارة الثقافة  
مركز تحقيق التراث

# تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

تأليف  
أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق  
دكتور محمد سليم سالم

مطبعة دار الكتب  
١٩٧٨



# بسم الله الرحمن الرحيم

## تصدير

جاء في كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٣٤٩ ، عند الكلام على ارسطوطاليس وما ترجم من كتبه إلى اللغة العربية ، ما يلي :

« الكلام على يارى ارميلياس . نقل حنين إلى السرياني ، وإصحق إلى العربي الفص .

المفسرون : الاسكندر ، ولم يوجد . يحيى النعماني . ايليخس .  
فودفوريوس . جوامع اصطفن . ولسالينوس نصير ، وهو غريب ، غير موجود . قويري . متى أبو بشر . الفارابي . ولثاوفرستس .  
ومن المختصرات : حنين . إصحق . ابن المقفع . الكندي . ابن بهريز .  
ثابت بن قرة . أحمد بن الطيب . الرازي . »  
وقد نقل القفطي ، تاريخ الحكماء ، طبعة ليسك ، ص ٣٥ — ٣٦ ، كلام ابن النديم دون تغيير يذكر .

وقد ترجم كتاب أرسطو عن العبارة إلى اللغة السريانية قبل نقله إلى العربية بزمان طويل ، نقله بروبا ( منتصف القرن الخامس الميلادي ) ودون له شرحا . كما ترجمه سرجيوس الراسيني ( أوائل القرن السادس الميلادي )<sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ الأدب السرياني ، تأليف الدكتور مراد كامل ، والدكتور محمد حدى البكري ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

ومن المحتمل جدا أن كتاب العبارة كان يدرس في المدارس التي ازدهرت بعد إخلاق جستنيان لمدرسة أثينا، في جند يسابور مثلا، ومن الممكن أن شيئا منه وصل إلى العالم العربي في وقت مبكر<sup>(١)</sup>.

وقد وصلت إلينا ترجمة إصحق بن حنين في مخطوط فريد محفوظ في المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٣٤٦ عربي . وقد أشرت إلى هذا المخطوط : بمخطوط الأورخانوف .

وتوجد نسخة شمسية من هذا المخطوط الثمين في مكتبة جامعة القاهرة ، وأخرى بدار الكتب والوثائق .

وقد وقف على طبع هذه الترجمة بولاك في ليسك، ١٩١٣ :

Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Übersetzung des Ishāq ibn Ḥonain , herausgegeben von Isidor Pollak , Leipzig 1913.

كما قام بنشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتاب : منطق أرسطو، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٩ — ٩٩ .

وترجمة إصحق بن حنين ترجمة جيدة ، زادها وضوحا أنه غير في الأمثلة ، وآتى بأمثلة أخرى صحيحة قريبة من ذهن القارئ العربي .

وقد أوضحت كل ذلك في تعليقاتي . كما بيئت كيف يمكن استخدام هذه الترجمة في تحقيق النص اليوناني .

وقد اعتمد كل من الفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد على ترجمة إصحق ابن حنين . ونرى الفارابي في شرحه الكبير لكتاب العبارة الذي حققه كوتش ومارو ، بيروت ١٩٦٠ ، يسير في أثر هذه الترجمة ، مما جعل من مقتطفاته أساسا يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بينه وبين النص المحفوظ في مخطوط الأورخانوف .

(١) مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب العبارة لابن سينا ، تحقيق محمود الخطيري .

ويرد ابن سينا ألفاظا جاءت في ترجمة إصحق، مما يدل على أنه كان يستخدم هذه الترجمة<sup>(١)</sup>. وقد وقف (المرحوم) محمود الحضيرى على تحقيق شرح ابن سينا لكتاب العبارة .

ولا ريب أن ابن رشد استخدم في تلخيصه ترجمة إصحق .

أما ابن المقفع في تلخيصه الذى وصل إلينا في مخطوط محفوظ ببيروت ، فواضح أنه لم يستخدم ترجمة إصحق<sup>(٢)</sup> . وتوجد بدار الكتب صورة شمسية لمخطوط بيروت . وهو مخطوط ثمين فريد شوهته الأخطاء الكثيرة<sup>(٣)</sup> .

وقد بقى لنا من قلم الفارابى في شرح كتاب العبارة : الشرح الكبير المحفوظ في مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالإستانة ، تحت رقم ٣٤٣٩ ، وقد حققه ولهم كوش وستالى مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

وللفارابى تلخيص موجز جيد جدا محفوظ في مخطوطين ، أحدهما في مكتبة جامعة برايسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا ، تحت رقم ٢٣١ ، وتوجد منه صورة شمسية رائعة بدار الكتب والوثائق . والمخطوط الآخر محفوظ بالإستانة .

وقد تمت تحقيق هذا الموجز : الفارابى — كتاب في المنطق — العبارة ، ونشره مركز تحقيق التراث ، بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

ومن محاسن الصدف أن ابن باجه كان قد علق مرتين على هذا الموجز الذى دمجته الفارابى . و بدار الكتب والوثائق صورة شمسية لهذه التعليقات المحفوظة في مخطوطين ، أحدهما : موجود بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٦١٢ ، والآخر

(١) انظر ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ من كتابنا هذا

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ من كتابنا هذا

(٣) مخطوطات أرسطو في العربية ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بدوى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ،

موجود بمكتبة بودلى بجامعة أكسفورد . وقد قمت بتحقيق تعليقات ابن باجه ومقارنتها بنص الفارابى ، وقام مركز تحقيق التراث بنشر هذه التعليقات بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

أما بقية الشروح والمختصرات فقد ضاعت ، ولم تصل إلينا فيما عدا شذرات قليلة جدا كتبت على هامش مخطوط الأوروغانون ، ولم تنشر إلى الآن .  
وقد أشرت إلى أحدها وهو تعليق أخذ من شرح أمونيوس هيرمياس وهو باحث سكندرى عاش في القرن السادس الميلادى<sup>(١)</sup> .

#### تلخيص ابن رشد :

هذا المؤلف الذى ينشر لأول مرة محفوظ فى مخطوطات ثلاثة :  
أولها : مخطوط دار الكتب رقم ٩ منطق ( انظر: الجزء السادس من فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ ، ص ٥٢ ) .  
وهو مخطوط يصوى أربعة من كتب ابن رشد: المقولات والمبارة، والقياس، والبرهان . وقد شوهته الأخطاء الكثيرة ، كما يرى القارئ إذا نظر فى القراءات فى كتابنا هذا .

وثانيها : مخطوط محفوظ بالمكتبة اللورنتية بفلورنسه من أعمال إيطاليا ، تحت رقم ٥٤ شرق . وتوجد منه صورة شمسية بدار الكتب . وهو يحوى سبعة من كتب ابن رشد، إذ نجد فيه كتاب السفسطة وكتاب الخطابة وكتاب الشعر .  
وقد كثر استخدام هذا المخطوط ، فأصبح من الأسس التى بنى عليها تحقيق مؤلفات ابن رشد . وكان لا مفر من استخدامه هنا وعند تحقيق لكتاب السفسطة ، وكتاب الخطابة ، وكتاب الشعر لابن رشد .

---

(١) انظر ص ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ من كتابنا هذا .

وهناك صلة بين هذا المخطوط وبين مخطوط ليدن وهو المخطوط الثالث الذى اعتمدنا عليه فى تحقيق كتاب العبارة .

وهذا المخطوط موجود بمكتبة جامعة ليدن من أعمال هولندة تحت رقم ١٦٩١ شرقيات . وتوجد منه صورة شمسية صغيرة بمكتبة جامعة عين شمس ، تحت رقم ٦٩٠١ . وقد سبق لى استخدامه عند تحقيق للكتب الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها .

وقد سرت فى تحقيق تلخيص العبارة على النهج الذى يحتم مقابلة المخطوطات المتاحة كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، لاختيار أفضل القراءات التى يمكن أن تتناسب إلى ابن رشد .

كما أنى عنيت — كعادتى — بمقابلة نص ابن رشد بترجمة إسحق بن حنين والنص اليونانى .

كما أكثر من الأخذ عن الفارابى ، سواء من شرحه الكبير ، أو من موجزه . ولم أغفل تعليقات ابن باجه .

أما كتب ابن سينا ، سواء فى ذلك كتاب العبارة ، أو النجاة ، أو حيون الحكمة ، فقد كانت دائما المنهل الصافى الذى يرتوى منه المرء فى سهولة ويسر . وقد بلغت فى كثير من الأحيان إلى الترجمات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية كل ما وجدت أن غموض النص يحتاج إلى دليل من العصور الحديثة . والله أسأل أن يهدينى سواء السبيل ما

محمد سليم سالم

محطات المسامات  
فى ٣٠ مارس ١٩٧٨





## رموز الكتاب

د مخطوط دار الكتب

ف مخطوط فلورنس

ل مخطوط لندن

ت . ع ترجمة إسماعيل بن حنين



# بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب البيان

### الفصل الأول

قال :

وينبغي أن نقول أولا : ماهو الاسم ؟ وماهى الكلمة ؟ ثم نقول بعد ذلك :  
ماهو الإيجاب والسلب ؟ وبالجمله : ماهو الحكم ؟ وما هو القول الذى هو جنس  
الإيجاب والسلب<sup>(١)</sup> ؟ فنقول :

- ١ — الزيم : + صل اقه على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما ل : + صل اقه على محمد وآله ف  
٦ — وما هو القول : والقول ف ، ل

(١) أرسطو ، ١١٦ — ١٢ : πρῶτον δεῖ θεσθαι τί ὄνομα καὶ τί ῥῆμα ،

ἔπειτα τί ἐστὶν ἀπόφασις καὶ κατάφασις καὶ ἀποφάνσις καὶ λόγος.

— ت. ح. ٣١٧٩ — : « ينبغي أن نضع أولا ما الاسم ، وما الكلمة » ثم نضع بعد  
ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم ، وما القول .

نجد في الهامش إلى يسار المتن في الترجمة العربية القديمة — وهذا الهامش غير موجود في طبعة بدوى ،  
ص ٥٩ — مايل : « إنما رتب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول ابغازم والقول المطلق بهذا  
الترتيب ، وخالفه عند تحديده لكل واحد منها ، لأنه قدم في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدم  
في ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله في تحديد الجزء » .

شرح القاراي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة ، تحقيق وعلّم كوشى وستاى مارو ، المطبعة  
الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٧ : « غرض أرسطوطاليس في كتابه العبارة هو الكلام  
في القول ابغازم الحلى البسيط ، من جهة تأليفه ، لا من جهة مادته ، وفي أصناف الآثار على الحلية ابغازمة  
البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها ، وماذا تألف القول ابغازم ، وكيف تألف ، وبماذا يرتبط ،  
وأنه تألف من اسم وكلمة . . . » .

إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب دالة أولاً على هذه الألفاظ. وكما أن الحروف المكتوبة، أسمى الخط، ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم<sup>(١)</sup>. ولذلك كانت دلالة هامين بتواطؤ<sup>(٢)</sup>، لا بالطبع.

٢ — الألفاظ، ألفاظ ل — ٣ — بها : لها د

— ابن باجة، في كتاب يادى أرمينياس لأبي نصر الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ١١ : « قال : فرض أي نصر في كتاب يادى أرمينياس أن يعطى ما منه تألف القول الجازم الحل من الإيجاب والسلب المقابل من جهة الألفاظ الدالة على المعاني، وكيف تألف ويصغر على العموم أصناف ما منه تألف، واحصاء أصناف القول الجازم على العموم وما فيه تألف تلك الأصناف التي أحصاها وكيف تألف بنوع الصنائع القياسية الخمس ... ».

ابن باجة، من كتاب العبارة الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ٢٩ : « ولما أعلنا في كتاب المقولات مبادئ الفكر ... فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف تفكر بها. ولما كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضايها وكانت القضاء أحوالاً، وكانت الأحوال مركبة من ألفاظ، ويجب أن يتكلم أولاً في الألفاظ المفردة، فعرفنا ما هي، وكما أجناسها، وأعطى في كل واحد منها ما يتميز به من جهة الدلالة، ثم إنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك ».

(١) أرسطو، ١٦١٦ — ٦ :

ἔστι μὲν οὖν τὰ ἐν τῇ φωνῇ τῶν ἐν τῇ ψυχῇ παθημάτων σύμβολοι, καὶ τὰ γραφόμενα τῶν ἐν τῇ φωνῇ. καὶ ὅσπερ οὐδὲ γράμματα πᾶσι τὰ αὐτά, οὐδὲ φωναὶ αἱ αὐταί.

— ث. ع. — ١٧٩ : ٧ : « إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت. وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه لجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم ».

نقل المترجم كلمة παθημάτων بلفظ الآثار، أسمى كل ما يؤثر على النفس، كما نقل كلمة γράμματα بالكتاب، بمعنى الكتابة، والكلمة اليونانية تعني حروف الهجاء.

فان : أرسطو، ٢٢١٢٢ — ٢٢ : εἰ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀκολουθεῖ τοῖς ἐν τῇ διανοίᾳ.

وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع ، كما أن الموجودات التي  
المعاني التي في النفس أمثلة لما ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع<sup>(١)</sup> .

١ — وأما : فأما د // واحدة : وحده د

٢ — و (موجودة) : سقطت من د

شرح الفارابي ، تحقيق كوثش وماور ، ص ٢٤ : « وقال : « الآثار التي في النفس » ، ولم يقل  
« المقولات » ، لأنه أراد أن يجمع كل ما يحصل في النفس بعد غيبة المحسوسات من الحس . فان النفس  
تحصل فيها مقولات وغيالات المحسوسات كما أحست ، مثل غيالات في الحس ، وأشياء أخرى غير مقولاتها  
النفس بتركيب انبليات بعضها إلى بعض ، مثل عز أيل وأهياجه . فإراد أن يجمع هذه كلها فيها  
« الآثار » التي في النفس » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٢ — ٣ : « لما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس ،  
وهي التي تسمى آثارا . والتي في النفس تدل على الأمور ، وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس » .  
استعمال ابن سينا لكلمة « آثار » يدل دلالة قاطعة على أنه كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين ، كما  
أن استعماله لكلمة معاني يبرز هذا الرأي . وقد استخدم ابن المقفع ، فلفظ كتاب العبارة ، غلطوط  
بيروت ، ورقة ٣٤ ، كلمة الحسوم . بدلا من الآثار .

(٢) من معنى كلمة تواطو ، انظر هامش ١ ص ٢١ ، من كتابنا هذا .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٦ — ٨ : ταῦτα δὲ μόντοι ταῦτα σημεῖα πρώτως, ταῦτα δὲ πᾶσι καθήματα τῆς ψυχῆς, καὶ ὧν ταῦτα δμοιώματα, πράγματα ἢ διὰ  
ταῦτα.

ت . ع . ١٧٩ | ٧ — ٩ : « إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولا —  
وهي آثار النفس — واحدة بعينها للجميع ، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد  
أيضا واحدة للجميع » .

نقل المترجم كلمة δμοιώματα بأمثلة ، بمعنى صور . قارن : ترجمة Edghill : images .  
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٩ : « وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة  
طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١١ : « الشيء إما عين موجودة ، وإما صورة موجودة في الوجود  
أر العقل ، مأخوذة منها . ولا يختلفان في التوافق والأهم » .

ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من خير هذا العلم ، وقد تكلم عنه في كتاب النفس <sup>(١)</sup> .

٢ — عه : عليه د

— ابن الحنفية ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت : ورقة ٣٤ : « كانت التي افصح أرسطاطاليس من كتاب فارما دمانيس أن حال الأمور على أربعة أوجه : إما ثابتة بأعيانها ، وإما ثابتة في عموم القلب ، وإما في الكلام ، وإما في الكتاب . فالثان من هذه الأسماء الأربعة مطلقان ، واثنتان مختلفان . والمختلفان : الأحيان والمعموم . فإنه ليس السماء بفارس يفسر السماء بالروس ، ولا الأرض بنهر الأرض ... » .

لاحظ نقل كلمة *καθόλου* بالمعموم .

(١) أرسطو ، ١٦٩ | ٨ — ٩ : *περὶ μὲν οὖν τούτων εἰρηται ἐν τοῖς περὶ ψυχῆς* .

— ت . ع . ١٧٩ | ٩ — ١٠ : « لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس » » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الطخيري ، ص ٥ : « فأما أنت النفس كيف تصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ... فليس من هذه الصناعة » بل من علم آخر » .

أثارت الإشارة هنا إلى كتاب « عن النفس » جدلا حول صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو . فقد شك أندرونيكوس الرودي الذي وقف على تشرقات أرسطو في دومه بعد أن نقل القائد الروماني Sulla مكتبة أپليكون Appellicon إلى دومه في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، لأنه لم يبين بسهولة الموضوع الذي أشار إليه أرسطو .

فأرن شروج أرسطو الحقيقة Scholia في طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٤ ، ص ٩٧ | ١٣ وما بعده . ولاحظ الهامش الموجود في الصحيفة نفسها وهو تعليق مأخوذ من Boëthius ، ص ٢ ، ص ٢٨٤ ، وقد ذكر فيه أن أندرونيكوس شك في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، ولكن الإسكندر الأفروديسي دافع بشدة من صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو :

Andronicus librum hunc Aristotelis esse non putat, quem Alexander vere fortiterque redarguit.

والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ، ولا كذب .

وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب .

والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها من بعض .  
وأما متى أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل على صدق ، ولا كذب<sup>(١)</sup> .

#### ٤ — يصف : نصف د

— ويرافق كل من روس ، أوسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ١٠ ، و Edghill في تعليقه على هذا الموضوع في ترجمته لكتاب العبارة ، ص ١٨ ، على دفاع H. Maier في Arch. f. Gesch. d. Phil. ، ١٣ ، ٢٣ — ٧١ ، من جهة نسبة هذا الكتاب إلى أوسطو . وهم يرون أن هذه الإشارة موجودة في كتاب النفس ، ٢ ، ٦ ، ٤٣٠ ، ٢٦ — ٢٨ ( طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ١ ) :

ἢ μὲν οὖν τῶν ἀδαικίστων νόησις ἐν τοῦτοις, περὶ δὲ οὐκ ἔστι τὸ ψεῦδος· ἐν οἷς δὲ καὶ τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές, σύνθεσις τις ἤδη νοημάτων ὥστε ἐν ὅντων.

— ترجمة إسحق بن حنين ، طبعة بدرى ، ص ٧ : « فالإدراك ليس لا تجزئة له لا يكون إلا بما لا كذب فيه . والتي فيها كذب وصدق ولما تركيب ممان كأنها قائمة في نفسه » .

— ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١١٤ : « يحصل بمقل الأشياء الانعكاس في الأمور التي لا يمكن أن يقع فيها غلط . ولكن الأشياء التي يبرز عليها انطباع الصواب ، ففيها تركيب من ممان ، وكأنها معنى واحد » .

(١) أوسطو ، ١٦ — ١٣ : ἔστι δ' ὥστε ἐν τῇ ψυχῇ ὅτε μὲν νόημα : ἀνευ τοῦ ἀληθεύειν ἢ ψευθεσθαι, ὅτε δὲ ἤδη ὃ ἀνάγκη τούτων ὑπάρχειν θάτερον, οὕτω καὶ ἐν τῇ ψωνῇ· περὶ γὰρ σύνθεσιν καὶ διαίρεσιν ἔστι τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές .



والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ، ولا تكذب ، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : إنسان ، وبياض . فإنه متى لم يقترن به : يوجد ، أو ليس يوجد ، فليس هو بعد لا صادقاً ، ولا كاذباً . بل إنما يدل على الشيء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ، ولا كذب<sup>(١)</sup> .

١ — التي : التي د

٣ — هو : سقطت من د

— ت. ح. ١٧٩ | ١٠ | ١٣ : « وكما أن في النفس ربما كان الشيء مقولاً من غير صدق ، ولا كذب ، وربما كان الشيء مقولاً ، قد لزمه ضرورة أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يخرج بالصوت ، فإن الصدق والكذب إنما هما في التركيب والتفصيل » .  
لاحظ أن القراءة التي نجدها في طبعة Pollak هي : « إنما هما » وهي قراءة مخطوط الأورفانوس . أما القراءة التي نجدها في طبعة يدري « فهو » .

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٣ — ١٦ : τὰ μὲν οὖν ὀνόματα αὐτὰ καὶ τὰ ῥήματα : ١٦ — ١٣ | ١٦ : εἶναι τῷ ἄνευ συνθέσεως καὶ διαίρεσεως νοήματι, οἷον τὸ ἀνθρώπου ἢ τὸ λευκόν, ὅταν μὴ προστεθῇ τι· οὔτε γὰρ ψεῦδος οὔτε ἀληθές πω· σημεῖον δ' ἐστὶ τοῦδε .

— ت. ح. ١٧٩ | ١٣ — ١٥ : « فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : « إنسان » أو « بياض » ، متى لم نستثن منه شيء . فإنه ليس هو بعد سقاً ، ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به » .

فستثنى : هكذا في مخطوط الأورفانوس . ولكننا نجد : يستثنى في طبعة بولاك ويدري :  
أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ، ولا كذب » .  
أرسطو ، من النفس ، ٣٢ | ١٠ — ١٢ = ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١٢٠ : « ومع ذلك فالتخلو يتميز عن الإثبات والنفي ، إذ يجب أن ترتب المعاني لتكوين الصادق ، أو الكاذب » .

واظفر : تعليقات روس في طبعته ، ص ٣١٠ .

ولذلك كان قولنا : هنز أيل ، وصقاء مغرب ، ليس يتصف بصدق ،  
ولا كذب ، ما لم يقترن بذلك قولنا : يوجد ، أو ليس يوجد ، إما مطلقا ،  
وإما في زمان ، فنقول هنز أيل موجود ، هنز أيل غير موجود ، هنز أيل  
يوجد أو لا يوجد <sup>(١)</sup> .

٢ — كذب ، يكذب د // يقترن ، يقترن د // قولنا : سقطت من ف  
٣ — فنقول : نقول د

(١) أرسطو ، ١٦١ ١٦ : ١٨ — καὶ γὰρ ὁ τραγέλαφος σημαίνει μὲν  
τι, οὕτως δὲ ἀληθὲς ἢ ψεῦδος, ἐὰν μὴ τὸ εἶναι ἢ εἶναι προστεθῇ ἢ ἀπλῶς  
ἢ κατὰ χρόνον.

— ت. ح. ١٩٧ | ١٥ — ١٧ : « فان قولنا أيضا هنز أيل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس  
هو بعد حقا ولا كذبا ، ما لم يستثن منه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان » .

يوجد في هاتش خطوط الأورفانون ، ١٧٩ | ، إلى يسار المتن ، تعليق نفسه : « أبو بشر  
يقول : إن بعض المفسرين يزعم أنه يريد بقوله « مطلقا » الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطلقين  
بالحال . وروم قالوا : إنه إنما أراد بقوله « مطلقا » الزمان الدائم ، وبالزمان الزمان فيه ، أي  
الحال بالمستقبل والماضي » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الضبي ، ص ٦ : « ما علم أنه إذا كان الشيء معدوما في نفسه ، محالا  
في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده أو اللفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، ما لم يقترن به  
أنه موجود أو غير موجود اقترانا في اللفظ أو في اللفظ . مثلا بأن يعتقد أن هنز أيل موجود ، أو يعتقد  
أنه غير موجود ، ويقال إن هنز أيل موجود ، ويقال إن هنز أيل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط  
زمان ، أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه ، أو يكون موجودا فيه ، أو زمان حاضرا » .

## القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه — إذا أفرد — على جزء من ذلك المعنى ، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو ، أو مركباً مثل عبد الملك الذى هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذى هو اسم لرجل ، إذا أفرد « عبد » أو « الملك » لم يدل على جزء من المعنى الذى دل عليه مجموعهما ، كما يدل عليه فى قولنا « عبد الملك » إذا أردنا أنه عبد للملك ، فإن « عبداً » يدل هاهنا على جزء من المعنى الذى دل عليه قولنا « عبد الملك » ، وكذلك « الملك » يدل على جزء من المعنى<sup>(١)</sup> .

٢ — لفظ : صوت ف

• — عبد : العبد د

٧ — ملك : الملك د // يدل هاهنا : هنا يدل د

(١) أرسطو ، ١٩١١٩ — ٢٢ : σηματικὴ οὖν ἐστὶ φωνὴ σημαντικὴ κατὰ συνθήκην ὄντι χρόνου ، ἥς μηδὲν μέρος ἐστὶ σημαντικὸν κεχωρισμένον ἔν γὰρ τῷ Κεῖλιππος τὸ ἵππος οὐδὲν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ σημαίνει ὅσπερ ἐν τῷ λόγῳ τῷ καλὸς ἵππος .

— ت. ح . ١٧٩ ب ٢ — ٤ : « فالاسم هو لفظ دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على أفراد . وذلك أن « فليس » إذا أفرد منه « ايس » لم يدل بافتراده على شيء . كما يدل فى قولك « قالوس ايس » أى « فرس قاور » .

فى هامش فى ورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورفانوى فى أصل الصحيفة إلى يمين المتن نجده الصلح التالى : « فليس » اسم لإنسان . وهذه اللفظة فى اليونانى مركبة من « ايس » وهو فرس ، ومن « قالوس » وهو قاور . ونظير ذلك فى العربى قولنا « عبد الملك » إذا جعل اسماً لرجل . فانه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حياله على شيء ، مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك » .

والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة ، مثل عبد قيس وبعليك ، أن الجزء من الاسم البسيط ، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم ، ليس يدل على شيء أصلا ، لا بالذات ولا بالعرض ، مثل الزاى من زيد .  
وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدل — إذا أفرد — إلا بالعرض ، مثل أن يتفق لمن اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً ملكاً<sup>(١)</sup> .

١ — الأسماء البسيطة : الأسماء البسيطة د

٣ — الزاى و الزاء د // من : في د

== قانون : شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٣٠ : « فان قالوس ايس اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقباً لشخص إنسان ، مثل قالوس ايس المنجم الذي يذكره أرسطوطاليس في كتاب مابعد الطبيعة [ ١٠٧٣ ب ٣٢ ] وقد يستعمل لقباً لقوس فار » .

واقطر : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٧ | ١٠ وما بعده = ت . ح . طهية بدوى ، ص ١٢٧ — ١٢٨ . فارن : بدوى ، فن الشعر ، ص ٥٦ .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٦ — ١٣٧ = طهية بدوى ، ص ٢٣٦ . الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ . ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٢٢ — ٢٧ : οὐ μὴν οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς : ٢٧ — ٢٢ | ١٦ : οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς . οὕτως ἔχει καὶ ἐν τοῖς συμπλεγμένοις· ἐν ἑκαίνοις μὲν γὰρ τὸ μέρος οὐδαμῶς σημερινόν , ἐν δὲ τοῦτοις βούλεται μὲν , ἀλλὰ οὐδενὸς καχωρισμένον , οἷον ἐν τῷ ἐκωκρονέλης τὸ κέλης οὐδὲν σημαίνει καθ' ἑαυτό .

= ت . ح . ١٧٩ ب ٨ — ٨ : « وليست الحال أيضا في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك « فيلسوفس » أى مؤثر الحكمة » .

في هامش في أصل الورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأروطون إلى اليسار نجد : « الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك « يد » ، وليس يدل جزءا هذا الاسم ، أى الياء والذال ، على معنى أصلا .

وإنما زيد في حد الاسم «بتواطؤ» من قبل أن الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع ، مثل كثير من الأصوات التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات التي لا تكتب . فإن الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان ، أو من مقاطع مؤلفة

٢ — الأصوات : الألفاظ ل

٣ — الأصوات : الألفاظ ل // الأصوات : الألفاظ ل

٤ — الألفاظ : الأصوات د ، ف

والاسم المركب هو ما دل على مركب بوجه من الوجوه ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة . فانه في لسان اليونان اسم واحد مركب . إلا أن هذا الاسم قد يرمم الجزء منه ، كقولك « الحكمة » على أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الأفراد ، ولكن مع فى آثار أضيف إليهما .

ضرب أرسطو مثلا بكلمة فادوة هي لفظة *ἐπικτητοκῆλης* ، وكلمة *κῆλης* وحدهما معنى حصان ، كما معنى ذورقا . أما كلمة *ἐπικτητοκῆλης* فتدل على فارس سريع يستخدمه القراصنة .

رواى أنت المترجم العربى استعمال كلمة من أصل يونانى أصبحت ذات معنى فى عصره وهي كلمة « فيلوسوفس » ، أى فيلسوف .

الفارابى ، كتاب المبادىء ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « كقولنا عهد الملك ... فن حيث هو صفة يدل جزؤه على جزء المعنى ، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل جزؤه على جزء المعنى ، بل بالعرض » .

أين سينا ، المبادىء ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ — ٨ : « ومعنى قولنا : « وليس ولا واحد من أجزائه دالا على أفراد » معناه أننا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن تدل بواحد من أجزائه على معنى ألبته ، من حيث هو مفرد ... وليس هذا فى مثل لفظة « الإنسان » فقط ، بل وفى الألفاظ التي هى بحسب المسموع مركبة ، لكننا لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عهد الملك » ... » .

من حروف تقاربها في المخرج ، وهي دالة على معان في أنفسها ، أعني عند  
الحيوان<sup>(١)</sup>.

١ — أفى : سقطت من ف

(١) أرسطر ، ١٦ | ٢٧ — ٢٩ : τὸ δὲ κατὰ συνθήκην, ὅτι φύσει τῶν ὀνομάτων 'οὐδέν ἐστιν, ἀλλ' ὅταν γίνηται σύμβολον, ἀπὲρ δηλοῦσι γέ τι καὶ οἱ ἀγοράματα ἄνθρωποι, οἷον θηρίων, ὧν οὐδέν ἐστιν ὄνομα.  
— ت. ح. ١٧٩ ب ٨ — ١٠ : « أما قولنا » بتراطز « فنقول أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ،  
إلا إذا صار دليلا . فإن الأصوات أيضا التي لا تكتب نجدها قد تدل على أصوات الهائم ، إلا أنه  
ليس شيء منها اسما » .

بجدها : بدون نقط في مخطوط الأورفانون . والقراءة الموجودة في شرح الفارابي هي : نجدها .  
أما قراءة الدكتور بدوى : بجدها ، فلا سند لها .  
قد تدل : نجد في طبعي بدوى ويرلاك : فتدل . وهذا مهور . فالقراءة واضحة في مخطوط الأورفانون ،  
كما هي موجودة في المتن الذي خلق عليه الفارابي (انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوكش وماور ، ص ٣١  
سطر ٨) .

أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣ : « فإنها إنما تدل بالتراطز ، أعني أنه ليس يلزم  
أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقفا على معنى من المعاني ، ولا طبيعة الناس يجعلهم عليه ،  
بل قد واطأ عليهم أو لم يلمس على ذلك رسالته عليه . . . » .

وهناك حكاية لطيفة ذكرها هيرودوت في تاريخه ، ٢ : ٢ : عن الملك سباتيك عندما أراد أن  
يعرف أى الشعوب أقدم ، فهدى بطلين ولدا حديثا إلى راح ، ورحم عليه التحدث على مسمع منهما ،  
وأمره أن يأتي بمنزلة لإطعام الطفلين . ولما بدأ الطفلان في الكلام الواضح ، قال : بركوس bekos .  
وواضح أن هذه الكلمة إن هي إلا محاكاة لثناء النثر .

يوجد تطبيق إلى بين المتن في مخطوط الأورفانون ، ١٧٩ ب ، نصه كالآتي : « بعض القدماء  
يرى أن الأسماء بالطبع ، ومنهم من يرى أنها بتراطز . ومن يرى أنها بالطبع : بعضهم رأى أنها بمنزلة  
التأني والتجليات ، مثل أرموجنس : وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للسميات ، بمنزلة أفلاطون .  
ومن يرى أنها بتراطز : بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق ، بمنزلة إفراتيس الذى سمى أحد أولاده  
ألف ، والآخر باء . ومنهم من يرى أنها بتراطز إلا أنها مناسبة ملائمة للسميات ، مثل أوسطوطالس .  
وهناك تطبيق آخر نصه كالآتي : « يجب أن يميز ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا : وأما قولنا بتراطز فنقول  
فإنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، لأن أصوات الهائم قد تدل ، وليس شيء منها اسما إلا إذا صار دليلا . »

## والاسم منه محصل ، ومنه غير محصل .

١ — منه مقطعت من ف

الذي أوى فهو هذا : كأنه يقول : أما ز يادتنا في حد الاسم بمواظف قبل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع . وأما ز يادتنا دال فلأن ليس من الأصوات ما يكون اسما إلا إذا صار دليلا .

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣١ : «وقوله الأصوات أيضا التي لا تكتب ، يعني بها الأصوات التي لم يثنى أن دل عليها بالخطوط . فهدما قد تدل : يعني تلك الهماء التي بمنوت بها بعضها بمضاهل ما في تقويمها من مفرع أو ملد أو مؤذ . فان كثيرا من الحيوانات تنلد بعضها بعضا .

وقوله مثل أصوات الهماء يثنى أن فهم منه حل هذا التفسير مثل أصوات الهماء التي تنلق باللفاظ .

شرح الفارابي ، ص ٥٠ — ٥١ : «هذا رأى أرسطوطاليس في القول وفي الألفاظ المقررة جميعا . فان قوما يدون في الألفاظ المقررة الدالة أنها ليست حل طريق المواظفة . فبعضهم يرى أنها بالطبع ، وبعضهم يرى أنها آلة استخرجت بالإرادة حل ما تستخرج آلات الصنائع . وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فينبى أن تكون محاكية للمنى المدلول عليه ومعرفة بطبيعتها لذات ذلك الشيء ، أو لمرض يكون ملازمة للدلول عليه خاصة وتكون اللفظة بطبيعتها محاكية ، مثل قولنا : همد ، لفظا الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقيق ، ومثل خير النساء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل زنبور وطينبور ، فان المطلع الأول من زنبور يحاكي ذنبه إذا طار ، وطينور يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة . وربما كان حرف واحد من حروفه يحاكي له أو لمرض من أمراضه . وذلك أنه إن كان آلة وكانت كل آلة فينبى وخلفتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة ، مثل المنقب للثقب ومثل المبخار ، ومثل سائر الآلات الأخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للفتوة الناطقة فينبى أن تكون نفس صفتها صيغة تعرف المدلول عليه ، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيها . وآخرون رأوا أن الألفاظ المقررة الأولى باصطلاح ومواظف . وأما المشتق من الأول والأسماء المركبة من الأول فليست باصطلاح ، وإنما أؤتمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدل عليه باسم مركب ، أو باسم مشتق من الألفاظ المقررة الأول .

وقوم آخرون رأوا هذا في الألفاظ ، لا في الألفاظ المقررة . فانهم يزعمون أن تركيب الألفاظ على تابع تركيب الأمور ، وأنها محاكي بها الأمور المركبة . ويقول هؤلاء أخذوا انما ، لأنها إنما تركيب الألفاظ على الألفاظ التي تدل على أجزاء الأمر المركب الذي يدل عليه القول . وأرسطوطاليس يرى أن جميع ذلك باصطلاح ومواظف . فان الألفاظ على ليس تركيبها من نوع تركيب الأمور ، وإنما اصطلاح على أن يكون تركيب كذا دالا على تركيب أمر ما . ولو جعل القول تركيب آخر يصطلح على أنه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه ، مثل ما يدل عليه التركيب الأول . ومحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه ، فكأنه اصطلاح على أن يكون محاكي له لا على أنه في طباع الأمر أن يكون تركيبه معانيها تركيب اللفظ بالطبع ، لكن بالاصطلاح . فان محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع . ومحاكاة التركيب في اللفظ لتركيب المشار إليه في المعنى هو بالاصطلاح .

فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ، مثل إنسان ، و فرس .  
وأما غير المحصل فهو اسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف « لا » في الألسنة  
التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم . مثل قولنا : لا إنسان ، ولا حيوان<sup>(١)</sup> .  
وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسما غير محصل ؛ لأنه لا يستحق أن  
يسمى اسما بإطلاق ، إذ كان لا يدل على ملكة ، ولا هو أيضا قول سالب .  
لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد ، وإن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السلب ،  
كما يلحق الاسم المحصل .

#### ١ — إنسان ، الإنسان د

— وأما الألفاظ المفردة فإن الألفاظ الأول بين أنها ليست تحاكي شيئا من المعاني أصلا ولا مخرجا من  
أمرائه . وأما المشتقة منها فإنها باصطلاح دلت على ما دلت عليه غير المشتقة . وكذلك الأسماء المركبة  
في اللسان التي توجد في الأسماء المركبة ، مثل الفارسية واليونانية .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٣٠ — ٣٢ : οὐ μὴν . οὐδ' ἀνθρώπος οὐδ' ὄνομα . οὐ μὴν  
οὐδὲ καί ται ὄνομα ὅ τι δεῖ καλεῖν αὐτό· οὐτε γὰρ λόγος οὐτε ἀποφασίς  
ἐστίν . ἔστω ὄνομα ἀόριστον .

— ت . ع . ١٧٩ ب ١٠ — ١٢ : « وأما قولنا : « لا — إنسان » فليس باسم ، ولا وضع  
أيضا اسم يلحق أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة . فليكن اسما غير محصل .  
< قضية > : غير موجودة في مخطوط الأورطانون ولا في طبعة Pollak ولا في شرح الفارابي ،  
تحقيق كوكش وماارد ، ص ٣٢ .

انظر : الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ .

والمرجع نفسه ، ص ٣٩ و ٤٠ .

ابن بابيه ، في كتاب باري أرميناس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والاسم المحصل  
وغير المحصل يوجد في جميع المقولات . فإن المقولات إذا أدخلت معانيها في موضوعاتها التي شأنها أن  
توجد فيها ، دل عليها باسم مشتق ، ويسمى ذلك الاسم المشتق ، مثل جميع القصول في مقولة الجوهر ،  
مثل قاطن ، وحساس .



والاسم أيضا إذا تُصِيب أو خُفِض، أو غير تقييدا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه أنه اسم باطلاق، بل اسم مصرف، فتكون الأسماء منها أيضا مصرفة، ومنها غير مصرفة. والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا<sup>(١)</sup>.

- ١ — إذا : إن د — ٢ — اسم مصرف : أسما مصرفا د  
// منها أيضا : أيضا منها د  
٣ — الاسم : + لعلها د

== وإذا أخذت معانيها مرتفعة عن موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها . دل عليها باسم معنى من اسم الملكة ومن لفظ يدل على ارتفاع الملكة ، مثل قولنا : حيوان لا تطلق ، ويصم لا تفلد .  
ابن باجة ، من كتاب البحارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « وسئل أبي نصره »  
« كقولنا : عدد لا زوج » فانه إيجاب معدول وهو رفع الشيء عما شأنه أو شأن يفضي أن يكون باضطراب زوجا من أجل أن اللفظ والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجا بما هي ستة ولا ثمانية بل بما هي عدد . فقد لحق إذا هذه الطبيعة باضطراب ، وإن كانت زوجا على معنى أنها لا تلحق طبيعة أخرى غير هذا الشيء أو يفضي . فكان الضرورة هنا ضرورة الحكم ، لا ضرورة لطلبه .

ابن سينا ، البحارة ، ص ١٢ — ١٣ : « لكن القائل أن يقول : إنك جعلت حد الاسم » أنه ولا ينـ . منه يدل ، وما هنا أسماء كقولك : « لا إنسان » ، « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ... وكيف وقولنا : « لا بصير » ، يقوم مقام قولنا « الأعمى » . ثم نجد لفظ « الله » ولفظة « الإنسان » ، ولفظة « الله » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ، ويتألف من معنيين معنى الكل . فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المولدة التي في قوة المفردة كالحدود ، وكما يقال : راعي الشاة ، راعي البحارة ، وإن لم يكن ذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس من ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل الله إنسان ، فانه مركب من اسم ومن أداة سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ، وإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن يقترب دخول حرف السلب فيها ، أن فيها سلبا ، كلا بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ، بل تصلح أن توجب وأن تسلب ، وأن توضع للإيجاب والسلب . فإذا كانت قريبة المجاورة للأسماء ، فلنسمي أسماء غير محصلة .

إلا أن الفرق بين المصروف وغير المصروف ، وهو المرفوع في كلام العرب ، أنه إذا أضيف إلى الأسماء ، وهى التى تسمى المسئلة أيضا : كان أو يكون ، أو هو الآن ، فقليل : زيدا كان بالنصب ، أو زيد يكون بالخفض ، لم يصدق ولم يكذب .

٢ — أيضا : + مثل د

= (١) أرسطو ١٦ — ٢٢ — ١٦ — ٢ :  $\delta\tau\iota\ \delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\phi'\ \delta\tau\omicron\upsilon\sigma\omicron\upsilon\sigma\iota\nu\ \upsilon\pi\alpha\delta\omicron\chi\eta\iota$   $\kappa\alpha\iota\ \delta\upsilon\sigma\tau\omicron\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \delta\upsilon\sigma\tau\omicron\varsigma$ .  $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma\ \eta\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota\ \kappa\alpha\iota\ \upsilon\sigma\alpha\ \tau\omicron\iota\alpha\upsilon\tau\alpha$ ,  $\omicron\delta\kappa\ \delta\upsilon\sigma\mu\alpha\tau\alpha\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \pi\tau\iota\upsilon\sigma\epsilon\iota\varsigma\ \delta\upsilon\sigma\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$ .  $\lambda\omicron\gamma\omicron\varsigma\ \delta\acute{\epsilon}\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\upsilon\tau\omicron\upsilon\tau\omicron\ \tau\alpha\ \mu\eta\nu\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\alpha\ \alpha\upsilon\tau\alpha$ .

= ت. ح. ١٠٠ . ١٧٩ ب ١٢ — ١٤ : « فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخرما أشبه ذلك ، فليس يكون اسما ، لكن يصرفنا من تصاريف الاسم . وحد الأسماء المصرفة هو ذلك الحد الذى للأسماء إذا لم تصرف به » .

آخر : سقطت من طبعة يدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأروغانون .

لاحظ أنه لا يوجد في الترجمة العربية القديمة ما يقابل الجملة اليونانية :  $\delta\tau\iota\ \dots\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \delta\upsilon\sigma\tau\omicron\varsigma$  مما يبرز رأى القائلين بحذفها .

كما أنه لا يوجد في الترجمة مقابل للتعبير اليونانى  $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma\ \eta\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota$  وقد استعان المترجم العربى منه بما يؤدى المعنى بوضوح أكبر : « فأما الاسم إذا نصب أو خفض » .  
القارائى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٢ : « والاسم قد يكون مائلا ، وقد يكون مستقيما » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٩ : « ولذلك قال : أنه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع ، وأكثر إعراب الأسماء المسئلة النصب رائقة » .  
وقال : والأسماء المسئلة تسمى المصرفة ، لأن الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المعد لأن يستد إليه صارتاينا ، وصارت الأسماء المأخوذة منه مصرفة » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، ص ٣٦ — ٣٧ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤ .

والاسم الغير مصروف، وهو المسمى المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه،  
كان صادقاً أو كاذباً، مثل قولنا : زيدٌ كان، أو زيدٌ وجد، بالرفع <sup>(١)</sup>.  
فهذا هو ما ذكره من حد الاسم، وأصنافه.

---

١ — مصروف : المصروف د	// المستقيم : المستقيم د
٢ — صادقاً : صادق د	// وجد : وجد د

---

(١) أرسلو، ١٦ ب ٢ — : « οὐκ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται οὐκ : οὐδὲν γὰρ πω οὐτι ἀληθεύει οὐτι ψεύδεται. ἀληθεύει ἢ ψεύδεται, τὸ δὲ ὄνομα ἀεὶ ὅλον Φιλωνός ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν »  
ث. ح. ١٧٩ ب ١٤ — ١٥ : « إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى  
الأسماء المصروفة — كان، أو يكون، أو هو الآن — لم تصدق ولم تكذب. والاسم إذا أضيف إليه  
واحد من هذه كان أهدأ صادقاً أو كاذباً. ومثال ذلك : « فلان » بالخفض كان أو لم يكن. فان  
هذا القول ليس هو بحد صادقاً ولا كاذباً ».

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٤ : « وخاصة المسائل أنه إذا أضيف  
إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية، ولم تصدق ولم تكذب، كقولنا : زيد كان أو يكون ».  
ابن باجة، في كتاب باري أرمينيا، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٩ : « فان من خاصة المسائل  
أنه متى أضيف إلى الكلم الوجودية لم يكن منه قول تام ».  
ابن سينا، العبارة، تحقيق الخضير، ص ١٤ :

## القول في الكلمة

والكلمة ، وهي التي تسمى عند العرب الفعل ، هي لفظ دال على معنى ، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده ، وذلك بالذات<sup>(١)</sup> .

- وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا ، لا عنبرا عنه ، ومحمولا ، لا موضوعا .
- ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحصل على غيره ، وذلك إما بأن تكون بصفتها

٢ — وهي : سقطت من ف // عند : + تحوى ف  
٣ — الأزمان : الأزمنة د ٣ — أوالحاضر أو المستقبل : أوالمستقبل أوالحاضر د  
• — عنه : عنها د

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٦ — ٧ : οὗτο δὲ ἐστὶ τὸ προσσημαίνον χρόνον, οὗτο δὲ ἐστὶ μέρος οὐδὲν σημαίνει χωρὶς, καὶ ἐστὶν .

— ت . ج . ١٨٠ : ٢ — ٣ : « وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده » .

القاراني ، العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ : « والكلمة لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل بنتجه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى . والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل » .

ابن باجه ، في كتاب يارى أرمينياس لقناراني ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٤ : « وقد توجد معاني المقولات من حيث تلحقها نسبة محصلة بالماضي والمستقبل والحاضر ، فيدل عليها بلفظ يسمى الكلمة . فان معاني المقولات عامها وخاصها قد توجد داخلية في زمان محصل بالماضي والمستقبل والحاضر » . المرجع نفسه ، ص ١٦ : « فلذلك نعلم حد الكلمة : أنه لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم وحده وبشخصه ويدل بنتجه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى ، ويدل على موضوعه من غير تصريح ، ويدل على وجود المعنى لشيء خارج النفس في الزمان المحصل » .

تدل على المعنى المحمول ، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك حيث تكون خبرا بنفسها ، مثل قولك : زيد يصبح ، زيد يمشى ، وإما أن تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، إذا كان المحمول اسما من الأسماء ، مثل قولك : زيد يوجد حيوانا .

والمحمول الذى يدل على ارتباط بالموضوع : إما أن يكون مما يقال فى موضوع ، وذلك إذا كان عرضا فى الموضوع ، وإما أن يكون مما يقال على موضوع ، إذا كان المحمول جزءا من الموضوع .

وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل — مع دلالتها على المعنى — على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا : « يصبح » ، وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا : « صحى » وهو اسم ، وعلى الزمان الحاضر ، أو المستقبل الذى فيه توجد الصحة <sup>(١)</sup> .

٧ — المحمول ، الموضوع ل // الموضوع : المحمول ل  
٩ — قولنا : سقطت من ف ١١ — فيه : سقطت من ل

== ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « قيل فى التعليم الأول : وأما الكلمة فأنها تدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراد » .  
لاحظ أن جملة « قيل فى التعليم الأول » قد حذفت فى طبعة الخضيرى ، مع أنها موجودة فى كثير من المخطوطات . ولاحظ أيضا أن ابن سينا يردده هنا كلمات الترجمة العربية القديمة .

وقارن : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٤١ وما بعده :

ῥῆμα δὲ φωνῇ συνθετὴ σημαντική, μετὰ χρόνου, ἥς οὐδὲν μέρος σημαίνει καθ' αὐτό, . . . τὸ δὲ βαδίζει ἢ βαδίζει προσσημαίνει τὸ μὲν τὸν παρόντα χρόνον τὸ δὲ τὸν παρεληλυθότα.

== ت . ح . طبعة يدوى ، ص ١٢٨ : « أما الكلمة فهي مركبة دالة أولافاة دالة تدل — مع —

والكلمة أيضا منها محصلة ، ومنها غير محصلة . والمحصلة هي التي تدل على

ما تدل عليه — على الزمان ، من أجزاءه لا يدل على انفراد ، كما يدل جزء من أجزاء الأسماء على انفراده . وذلك أن قولنا : « إنسان » أو « أبيض » ليس بدلائل على الزمان . أما ذلك فعل الزمان الحاضر ، وأما هذا فعل الزمان الماضي .

ابن رشد ، تكميل الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٧ — طبعة بدوى ، ص ٢٣٦ .  
(١) أرسطو ، ١٦ ب ٧ — ١١ : δὲ τῶν καθ' ἐτέρου λεγομένων σημειῶν .  
λέγω δ' ὅτι προσσημαίνει χρόνον, οἷον ὕγια μὲν ὄνομα, τὸ δὲ ὕγιαίνει ὄψιμα· προσσημαίνει γὰρ τὸ νῦν ὑπάρχειν. καὶ δὲ τῶν καθ' ἐτέρου λεγομένων σημειῶν ἔστι, οἷον τῶν καθ' ὑποκειμένου ἢ ἐν ὑποκειμένῳ .  
— ت . ع . ١٨٠ — ٨ : « وهو أبدا دليل ما يقال على غيره — ومعنى قول أنه > يدل < مع ما تدل عليه [ تدل ] على زمان هذا المعنى الذى أتى راصفه . أما قولنا صحة فاسم ، وأما قولنا صح ، إذا عيننا الآن ، فكلية . وذلك أن هذه اللفظة تدل — مع ما تدل عليه — على أن الصحة قد وجدت للذى قيل فيه إنه صح فى الزمان الحاضر . والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، أو ما يقال فى الموضوع .

وهو : وهو فى طبعة بدوى . غيره : غيرها فى طبعة بدوى .  
لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بولاك ، إذ نجد : « الذى قيل فيه » والصواب : الذى قيل فيه ، كما فى خطوط الأورفانوس فى طبعة بدوى ، ص ٦١ .  
شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال : كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضوع .

لقوله : ما يقال فى الموضوع يعنى به الأمراض من حيث هى أمراض فى الشيء الموضوع لها .  
فإن هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية ...  
وقوله : ما يقال على الموضوع يعنى الجوهر الكلية وكليات الأمراض ، إذا حلت على أنواعها ... » .  
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « وفسر هذا فى التعليم الأول ، بقول : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ، ولا تدل على زمان مقترن به .  
وأما صح فهذا على صحة موجودة فى زمان » .

المراجع نفسه ، ص ١٧ : « وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة للفظ دالة بتوافق تدل — مع ما تدل عليه — على زمان » .

المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى .

والغير محصلة هى التى تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل ، أى العلم الذى حد فى كتاب المقولات<sup>(١)</sup> . مثل قولنا : « لاصح » ، فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا : « صح » ، وعلى زمان ذلك المعنى<sup>(٢)</sup> .

٢ — ٣ — والغير محصلة ... ذلك المعنى ، سقطت من د

٤ — مثل : سقطت من د

(١) أرسطر ، المقولات ، ١٢ / ٢٦ وما بعده : *στέρησις δὲ καὶ ἕξις λέγεται* : *μὲν περὶ ταῦτόν τι, οἷον ἡ ὕψις καὶ ἡ τυφλότης περὶ διφθαλμόν· καθόλον δὲ εἰπεῖν, ἐν ᾧ ἡ ἕξις πέφυκε γίνεσθαι, περὶ τοῦτο λέγεται ἐκείτερον αὐτόν.*

— ت. ح. — طيبة بدوى ، ص ٤١ — طيبة Bouyges ، ص ٩٧ : « لما العلم والملكة فانها يقالان فى ذى واحد بهيه » ، مثال ذلك : الهى والعسى فى المسين . وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملك أن تكون فيه ، فقيه يقال كل واحد منهما » .

قارن : ابن سينا ، المقولات ، تحقيق الاب فتواى والنضرى ، والدكتور الأهواى وسعيد زايد ، ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

(٢) أرسطر ، ١٦ ب ١٢ — ١٥ : *τὸ δὲ οὐκ ὑγιαίνει καὶ τὸ οὐ κάμνει* : *οὐ ὄψιμα λέγω· προσσημαίνει μὲν γὰρ χρόνον καὶ δεῖ κατὰ τινος ὑπάρχει, τῇ δὲ διαφορᾷ ὄνομα κεῖται· ἀλλ' ἔστιν ἀόριστον ὄψιμα ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὅτουσιν ὑπάρχει, καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος.*

— ت. ح. — ١٨٠ / ٨١ — ١٢ : « وأما قولنا « لاصح » أرى قولنا « لا مرض » فليست أمية كلمة . فإنه وإن كان يدل — مع ما يدل عليه — على زمان ، وكان أيضا < دائما > على ذى ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فليسم كلمة غير محصلة . وذلك أنها يقال على ذى ، من الأفعال موجودة كان أو غير موجود على مثال واحد » .

والكلمة الغير محصلة هي نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق ، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو أنها أبداء

١ — الغير محصلة : غير المحصلة .

وكان : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأورفانوس وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٧ ، سطر ١٤ ، لكننا نجد « فكان » في طبعي بولاك ويدري . لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني *καὶ* .

< دالا > : غير موجودة لاني المخطوط ولا في شرح الفارابي ولا في طبع بولاك ، وإنما هي إضافة من الدكتور يدري .

على مثال واحد : ترجمة لكلمة *δυσκολος* في النص الأرسطي .

يقول الفارابي في شرحه ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٨ — ٣٩ ، في تعليقه على قول أرسطو : « وذلك أنها يقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد » ، وقوله هذا فسرته جل المفسرين على ظاهره ، فيقولون إن هذه الأضاف من الكلم يدل على أي شيء أطلق من الأمور ، كان موجودا أو غير موجود ... وأما ما عندنا في ذلك فانا نقول إن معنى هذا القول أن الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما يدل على شيء ما من الأشياء ، موجبا كان أو مسلوها ، فهو على مثال واحد في الحالين ، أي في حال الإيجاب والسلب ، وإن ذلك المعنى الذي يدل عليه كل واحد من هذين غير المحصلين هو المدم الذي ذكره في كتاب المقولات ... » .

انظر هامش ١ ، ص ٣٠ ، قيا مر .

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٧ — ٢٨ : « وقد قيل في التلخيص الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن معنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة ، حتى يكون قولنا : « لاصح » ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب « لاصح » قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع من في مباحث أخرى . وإن مؤيد ذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المصنوع من أمور مخالفة لدلالة لفظة « صح » حتى يكون « ماصح » يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت « ماصح » كان سديدا ، بل عدي أن الفرض في هذا أن اللفظة تصدق على المصنوع الموجود المضاد والمتوسط وعلى المصنوع المدم الذي لا يحصل له في نفسه . فقولنا : « ما أسود » يصدق على الشيء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط حادما ويصدق إذا كان حادما اللون كيف كان ويكون ، كما يقال : صار غير أسود » .



إنما تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره : إما حمل الشيء على الموضوع ،  
أو في الموضوع <sup>(١)</sup> .

وإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة ، لأنها مشتقة من اسم غير محصل .  
وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل  
غير موجود .

والكلمة : منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها  
بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان  
الحاضر ، والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان  
الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل <sup>(٢)</sup> .

٢ — أ. و. واما ف

٦ — الكلم ، الكلمة د : سقطت من ف // غير : الغير د

٦ — ٧ — وهي ..... المصرفة : سقطت من د لتكرير كلمة مصرفة .

٨ — المصرفة : + والمصرفة د

٩ — وهو الزمان ... والمستقبل : سقطت من د

(١) الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال :  
كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع . نقوله : ما يقال في الموضوع ، يعني به  
الأعراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع لها . كان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت  
بموضوعاتها بالكلم الوجودية ... ونقوله : ما يقال على الموضوع ، يعني الجواهر الكلية وكلها  
الأعراض ، إذا حلت على أعراضها » .

وقارن ترجمة Edghill ، ولا سيما قوله : Moreover a verb is always a sign  
of something said of something else, i. e. of something either  
— predicable of or present in some other thing .

وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب . وإنما الصيغة التي توجد  
له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل ، مثل قولنا : يصبح ، ويمشي .

١ — وليس للزمان الحاضر : سقطت من .

٢ — مشتركة : مشترك .

== (٢) أرسطو ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٨ :  $\delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\acute{o}\ \theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota\ \eta\ \tau\acute{o}\ \theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota$  :  $\tau\acute{o}\ \theta\eta\mu\alpha$  ,  $\alpha\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \pi\epsilon\tilde{\omega}\sigma\iota\varsigma\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$  :  $\delta\iota\alpha\pi\acute{\epsilon}\rho\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$  ,  $\theta\tau\iota\ \tau\acute{o}\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \tau\acute{o}\nu\ \pi\alpha\rho\acute{o}\nu\tau\alpha\ \pi\rho\omicron\sigma\sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota\ \chi\rho\acute{o}\nu\omicron\nu$  ,  $\tau\acute{o}\ \delta\epsilon\ \tau\acute{o}\nu\ \pi\acute{\epsilon}\rho\iota\tau\epsilon$  .

== ث . ح . ١٨٠ ، ١٢١ — ١٥ : « وجعل هذا المثال قولنا « صح » الذي يدل به على الزمان الماضي ،  
أو « يصح » الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تعريفاً من تعاريف الكلمة .  
والفرق بين هذين وبين الكلمة : أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان  
الذي حوله . »

به : سقطت في المربعين من شرح الفارابي ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ و ٢٠ .

الزمان الماضي ، هذه هي القراءة التي نجدها في مخطوط الأورغانفون وفي شرح الفارابي ، تحقيق  
كوتش ومارر ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ — ٢٠ . أما القراءة التي نجدها في طبعة بولاك : الزمان  
الماضي ، خطأ . ولا حاجة بنا إلى تصحيح بدرى ، ص ٦٢ : زمان الماضي .

من معنى كلمة  $\pi\epsilon\tilde{\omega}\sigma\iota\varsigma$  ، انظر : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٨ وما بعده .

ولاحظ أن قول المترجم المصري : الذي يدل به على الزمان الماضي والذي يدل به على الزمان  
المستأنف ، لا مقابل له في الأصل اليوناني ، لأن لفظ  $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon$  يدل على الزمان الماضي و  $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota$   
تدل على المستقبل . والفعل الدال على الحال ( المضارع ) هو  $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota$  ، ولا حظ لاختلاف النبرة :  $\text{accent}$   
في المضارع والمستقبل .

ليس لكلمة ما أشبهها مقابل في النص اليوناني .

وقارن : الفارابي ، كتاب البهارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلمة أيضاً قد  
تكون مستقيمة ومائلة . فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل ، والمستقيمة هي الدالة على  
الزمان الحاضر . »

ابن بابيه ، في كتاب باري أرمينيا ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ : « ولذلك معنى الكلمة  
الماضية والمستقبل مائلة ، لأنها مائلة في الترتيب في النص من « الآن » إلى جهة . »

ولذلك قال نحو يومهم إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف ، فقالوا : سيصبح ، أو سيمشي<sup>(١)</sup> .

والزمان الحاضر هو الزمان الذى يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه ، مثل قولنا : هذه الساعة ، وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ، إذ كان هو الأحرف عند الجمهور ، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضى والمستقبل . فإن الماضى هو المتقدم لهذا الزمان ، والمستقبل هو المتأخر عنه . وأما هل ما تنقيه من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما تنقيه ، أو ليس بموجود ، فذلك مما ليس يحتاج إليه فى هذا الموضع .

- ١ — نحو يومهم : نحو يوم العرب ف
- ٢ — أو : ر ل
- ٦ — فإن الماضى... والمستقبل : سقطت من د تكرير كلمة والمستقبل
- // والمستقبل : + الذى د
- ٧ — ما تنقيه ، ما يتخلوه ف ، يتخلوه د
- ٨ — مما : ما د // ليس : + بموجود د // يحتاج : تحتاج د

(١) شرح الفارابى تحقيق كركش وماور ، ص ٤٠ — ٤٢ : « وقوم من الناس يتكلمون أن تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر . فانهم يزعمون أنه لا يوجد زمان حاضراً أصلاً ، وأن الزمان هو ماضٍ أو مستقبل ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ — ١٨ : « والكلمة هي ما يسميها أصحاب النظر فى لغة العرب « فعلاً » . وقد كانت الكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل على الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أراد أن يدل بهذا على الزمان الماضى أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم يعمروا هذه الكلمة بالحاضر... فيقال : « إن زيداً يمشي » أى فى الحال ، « ويمشي » أى فى الاستقبال . فإذا حاولوا زيادة البيان ، قالوا : « إن زيداً هوذا يمشي » فاقضى الحال ، أو قالوا : « سيمشي » أو « سوف يمشي » فاقضى الاستقبال ... وليس الحال فكل خاص » .

- والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته ، كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قطع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشيء بعد موجود ، أو غير موجود ، مثل قولنا : كان أو يكون . هذا إذا كانت هذه الكلم أخبارا بذاتها ، وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، كالحال في الحرف ، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المضمول مع الموضوع ، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة<sup>(١)</sup> ، وذلك يكون عند التصريح بها ، مثل قولك : زيد يوجد طالما ،

- ٢ — بذاته : لذاته د ٣ — الآله : الآله ه  
 ٥ — روابط : روابطه د // بنفسه : في نفسه ل // كالحال في الحرف : كالحرف ف  
 ٦ — التركيب دون فهم : سقطت من د  
 ٧ — المركبة : المركب د

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ١٩ — ٢٥ : *Αὐτὰ μὲν οὖν καθ' ἑαυτὰ λεγόμενα* : ٢٥ — ١٥١ ١٨٠ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على أفرادها — فهي تجري مجرى الأسماء ، فعلى كل شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمع منه السامع قطع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإننا ولا نعرف : « كان » أو « يكون » دلالة على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا نعرف : « ان » مجردا على سبيل ، دلالة عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

ث . ج . ٥ . ١٨٠ — ١٥١ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على أفرادها — فهي تجري مجرى الأسماء ، فعلى كل شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمع منه السامع قطع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإننا ولا نعرف : « كان » أو « يكون » دلالة على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا نعرف : « ان » مجردا على سبيل ، دلالة عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

## أوليس "يوجد مالم" .

< هو > سقطت من مخطوط الأورفانون .

لذا : أشار إليه كنور بدوى إلى أن هذه الكلمة أصلها في مخطوط الأورفانون : أن . ولكننا نجد  
في طبة بولاك : إن ، وفي طبة بدوى : فانه . غير أن القراءة الصحيحة : « فانا » واضحة في مخطوط  
الأورفانون وموجودة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٢ .  
إن ( مجرد حل محال ) : إنه في طبة بدوى ، ولكن ذكر في هامش ٢ ، أن أصلها في المخطوط :  
إن ، وهي كذلك في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٣ ، وص ٤٤ ، سطر ٢١ .  
فان مخطوط الأورفانون ، ١٨٠ ، ١٩ : إن ، والقراءة واضحة جدا في المخطوط .  
المركبة : المركبة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٤ ، سطر ٢ . ولكن القراءة  
واضحة في مخطوط الأورفانون .

فان ترجمة Edghill :

Verbs in and by themselves are substantival and have significance, for he who uses such expressions arrests the hearer's mind, and fixes his attention; but they do not, as they stand, express any judgement, either positive or negative. For neither are 'to be' and 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything, but imply a copulation, of which we cannot form a conception apart from the things coupled .

فان تعليق Edghill ، هامش ١ : The words 'to be' and 'not to be' are here regarded in their strictly copulative sense.

لاحظ أن τὴν δυνάμειν تشير في ترجمة Edghill إلى السامع ، arrests the hearer's mind . ولا نستطيع أن نقول من تلخيص ابن رشد أو شرح ابن سينا إن كانت تشير إلى القائل أو السامع . ولكن الترجمة العربية واضحة في أنها تشير إلى القائل . وهكذا فهمها الفارابي : انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، « يعني أن الناطق بالاسم أو بالكلمة وحدها دون شيء آخر ليس ينطق بها إلا وقد وقف بذاته على معنى يحصل ، فإذا سمعه من السامع والخطاب — وإن لم يسمع منه لحظة أخرى — اكتفى به ، ولم يحتاج إلى زيادة تقرر بواحد منهما » .

فيكون الكلم مستفين : صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي تكون بذاتها  
خبرا ، وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية <sup>(١)</sup> .

- ١ — صغين : صغان د // الكلم : الكلمة د // بذاتها : بنفسها د ، ف  
٢ — صغ : صغ د // الرابط : الرابط د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلم منها وجودية ، ومنها  
غير وجودية » .

فالوجودية هي الكلمة التي تقرر بالاسم الموصول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده له ، وعلى  
الزمان الموصول الذي فيه يوجد الاسم الموصول للموضوع ، كقولنا : زيد كان عادلا ، زيد يكون عادلا .  
ففي استعملت هذه الكلم روابط لم تكن محمولات بأنفسها ، وإنما تستعمل محمولة ليصح بها حمل  
غيرها . وربما استعملت محمولات بأنفسها فيحصل منها قضايا ، كقولنا : زيد وجد ، وزيد كان ،  
إذا منى به « حدث وجوده » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ — ١٩ : « والكلمة  
الوجودية منها ما تكون عامة ، ولذلك أدخل « ما » فقال : كلمة ما وجودية ، ليخصص العامة ،  
ولا الخاصة ، فيكون على هذا اسم « زيد » في قولنا : زيد ضرب ، أو ضرب زيد ، مستقيا » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٨ : « وقال : « فالوجودية  
هي الكلمة التي تقرر بالاسم الموصول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده ، وعلى الزمان الموصول الذي  
فيه يوجد الاسم الموصول للموضوع » ، ليس معنى « يوجد » هنا الوجود الذي هو خارج الذهن ، بل  
معناه : أن الكلمة التي تدل على الزمان الموصول ، تدل مع ذلك أن اسم الموصول محمول للموضوع ، وبالجملة  
على الارتباط . « فيوجد » هنا ليست الرابطة ، بل هي دالة على الرابطة . وإنما قال : تقرر باسم  
الموصول ، ولم يقل باسم الموضوع ، لأن الكلمة لا تكون رابطة إلا إذا كان الموصول اسما ، والموضوع  
لا يكون أبدا إلا اسما » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ — ٢٩ : « والكلمات الوجودية غائبا نواحي الدلالات ،  
والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار ، يصير ، وكان ، يكون ، لا الدال على التكون مطلقا ، بل على  
التكون شيئا لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع  
غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لغيره . منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه .  
والدليل على أن هذه ، هي الأدوات والكلمات الوجودية ، نواحي الدلالات أنه إذا قيل : ماذا فعل  
زيد ؟ فقول : « صار » ، أو قيل : أين زيد ؟ فقول : « في » ، لم يقف الذهن معها على شيء » .

فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا وهي التي  
تختلف القضايا باختلافها . وأما الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر<sup>(١)</sup>.

— أفاض الفارابي في تعليقاته على الترجمة البرية فقال : شرح الفارابي ، تحقيق كرتش ومارو ،  
ص ٤٤ : « فان المفسرين يحملون هذا القول موصولا بقوله : إن الكلمة لا تدل على إيجاب أو سلب .  
ويحملونه جهة على أن الكلم لا تدل على إيجاب أو سلب . قالوا إن الكلم الوجودية لم تلم تكن تدل لا  
على إيجاب ولا على سلب ، كانت الكلمة غير الوجودية أخرى أن لا تدل لا على إيجاب ولا على سلب ،  
من قبل أن غير الوجودية إنما توجد فيها الوجودية بالقوة ... »

وأما أنا فاني أرى أن القموض والوضوح في أمر الوجود أنها دالة على إيجاب أو سلب ، أو غير  
دالة مظهرها في غير الوجودية إذا أخذت الوجودية محولة بأنفسها وبذواتها ، لا لأجل غيرها . وأما  
إذا أخذت محولة لأجل غيرها ، كقولنا : يوجد ماشيا ، ويوجد عادلا ، فأمرها الخفض ... فذلك  
كان الأشبه حتى أن لا نجعل هذا جهة لذلك الأول ، ولكن نجعل القول لبيان من قوة الكلمة الوجودية  
من حيث هي وجودية ... »

فان : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ : والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى  
الأسماء ، فان كل واحد منها يتعلق به فيصور معناه . فان قالوا لرسائل : ماذا حمل زيد ؟ فقال :  
مثنى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التي تغير . كما إذا  
سئل فقل : من في الدار ؟ فقال : زيد . وإن كان « زيد » و « مثنى » كل واحد منهما بالفراده  
لا يدل على إيجاب وسلب . »

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٦١ — ١٠ : ἀσθητόν δ' ἐστὶ φωνή :  
ἀσθητός ἢ λόγου ἀρχὴν ἢ τέλος ἢ διορισμὸν δηλοῦν . [οἷον τὸ ἀμφὶ καὶ  
τὸ περὶ καὶ τὰ ἄλλα . ἢ φωνὴ ἀσθητός , ἢ οὔτε κολύει οὔτε ποιεῖ φωνὴν  
μῖαν σημαντικὴν ἐκ πλειόνων φωνῶν] , κεφυκυῖα τίθεσθαι καὶ ἐπὶ τῶν  
ἀκρωτῶν καὶ ἐπὶ τοῦ μέσου .

— ت . ح . (طبعة بدرى ، ١٢٧) : « وأما الواصلة فهي صوت مركب غير مدلول ، إما لا ابتداء  
القول ، وإما لا آخره ، أو حد ذلك بمنزلة « أو » من أجل « أو » إلا . » ويقال صوت  
مركب غير مدلول الذي لا يمنع ولا يفعل الصوت الواحد المدلول الذي من شأنه أن يركب من أصوات  
كثيرة ، وعلى الزروس ، وعلى الوسط . »

ابن سينا ، النجاة ، ١١٤ — ١٢ : « وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنى يصح  
أن يوضع أو يحمل به أن يقرن باسم أو كلمة ، كقولنا : في ، وعلى . »

... ..

... الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ :  
« والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقرن باسم أو كلمة ،  
مثل : من ، وصل ، وما أشبه ذلك » ، المراجع نفسه ، ص ١٦ : « والأداة لا تكون خبراً ، ولا خبراً  
فيها وحدها ، وإنما تكون جزءاً لمحبوك ، أو جزءاً لموضوع » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينيا للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « وتلك الأمور  
المضافة ألقاظ تدل عليها ، وهي الألقاظ التي تسمى الأدوات ، وتسمى حروف المعاني . وسميت أدوات  
لأنها دالة على أمور إذا أخذت في المعاني تصرفت فيها المعاني بحسب ما يقصد بها ، فلا تصرف المعاني  
إلا بأحد هذه الأمور مضافة إليها ، فسميت أدوات لأنها إذا أخذت فيها تصرفت بحسب الغرض فيها .  
وسميت حروف المعاني لأنها معانٍ بها تصرف هذه » .

ابن باجة ، المراجع نفسه ، ص ١٧ : « ولما كان هذا المعنى مضافاً بذاته ، قيل في حده إنه  
لا يمكن أن يفهم وحده وب نفسه ، بل إنما يفهم إذا لسن باسم ، أو بكلمة ، أو بهما جميعاً ، بأنه  
مضاف إليهما » .

السوى ، البصائر النصيرية ، ٤٨ : « وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى  
يقتل ، بل على نسبة بين معنيين لا تغفل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسبة بينهما ، مثل : من ، وفي ، وصل ،  
ولا ، ولذلك إذا قيل ، خرجت من ، لم يكن اللفظ دالاً دلالة المطلوبة ما لم يقبل : من المنار ،  
أو ما أهيجه » .



## الكلام في القول

والقول هو لفظ دال، الواحد من أجزائه الأول، أى البسيطة، قد يدل على انفراده، على جهة الفهم والتعبور، لا على جهة الإيجاب أو السلب<sup>(١)</sup>، مثل قوله : الإنسان حيوان . فإن لفظ « الإنسان » الذى هو جزء أول من هذا القول يدل

- ٢ — دال : يقال على معنى د // أى البسيطة : سقطت من ف  
٣ — على جهة الفهم . . . . . أو السلب [ والسبب د ] : من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب ف ٤ — ( لفظ ) الإنسان ، الحيوان »

(١) أرسطو ، ١٦ ، ٢٦ ب ٢٨ — ٢٨ : λόγος δὲ ἐστὶ φωνῆ σημαντικῆ κατὰ συνθήκην, ἥς τῶν μερῶν τι σημαντικόν ἐστὶ κεχωρισμένον, ὡς φάσις ἀλλ' οὐχ ὡς κατάφρασις ἢ ἀπόφρασις.  
ث . ج . ١٨٠ ب ٢ — ٣ : « رأينا القول فهو لفظ دال ، الواحد من أجزائه قد يدل على انفراده . . . على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب » .

لاحظ أنه لا يريد في الترجمة العربية ما يقابل الكلمات ἀπόφρασις, κατὰ συνθήκην. القارائى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « والقول لفظ مركب دال على جهة معنى ، وجزؤه دال بذاته ، لا بالعرض ، على جزء ذلك المعنى . وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذى يدل على معنى مفرد ، كقولنا : « هذا الملك » الذى هو لقب لشخص » .  
أرسطو ، من فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٢٣ ب ٢٤ : λόγος δὲ φωνῆ συνθετῆ σημαντικῆ, ἥς ἕναι μέρη κατὰ αὐτὰ σημαίνει τι . . .  
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٠ : « رأينا القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذى قد يدل جزؤه على الاتساع دالة اللفظ ، أى المقطعة الزائدة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب . فإن دلالة الإيجاب والسلب أنحص من دلالة اللفظ . فإن قولنا : الإنسان كاتب ، قول ... وليس كالمقطع من لفظة « الإنسان » فإنه لا يدل أصلا من حيث هو جزء منه . وأما اللفظ المركب فى المسود كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضا بذاته ، من حيث هو جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، فليس يدل بها الآن بذاته ، بل بالعرض » .

على شيء مفرد . وكذلك لفظ « الحيوان » الذى هو الجزء الثانى من هذا القول<sup>(١)</sup> . وهذا الذى أخذ فى حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم .

فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو المقطع — على شيء أصلاً . والاسم المركب أيضاً ليس يدل الجزء منه على شيء إلا بالعرض ، مثل أن يعرض لإنسان اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً للملك<sup>(٢)</sup> .

والقول إنما يدل على طريق التواطؤ ، لا بالطبع ، ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظاً مركباً يدل عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة فى لفظ آخر غيره ، كما لا يوجد فعل الآلة فى غير الآلة<sup>(٣)</sup> .

- ١ — مفرد : + لا على جهة أن ذلك الشيء موجود غير موجود ف : + على جهة التصور لامل أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود د // الجزء الثانى : الخبر والثانى د  
٢ — يدل : + على انفراده د ٣ — مفرد : مفرد د ٥ — عرض : يفرض د  
٦ — انسان : الانسان د // ملك : الملك د  
٨ — يدل عليه : بما كونه د // بالطبع : + ويدل عليه د  
// (من) غير : سقطت ن د

(١) أرسطو ، ١٦٤ ب ٢٨ — ٣٠ : εἰπεὶ δὲ, οἷον ἀνθρώπος σημαίνει : λέν τι, ἀλλ' οὐκ ὅτι ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· ἀλλ' ἔσται κατέφρασις ἢ ἀπόφρασις, εἰν τι προστεθῇ.  
= ت. ح. ١٨٠ ب ٣ — ٥ : « وأخى بذلك أن قول : « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء .  
لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً ، إن أضيف إليه شيء آخر .  
(٢) انظر ص ١٨ ، هامش ١ .

(٣) أرسطو ، ١٧٤ ب ١٩ — ٢ : ἔστι δὲ λόγος ἵππου μὲν σηματικῆς, οὐκ ὡς ὄργανον δέ, ἀλλ' ὡς προσήκειται, κατὰ συνθήκην.  
= ت. ح. ١٨٠ ب ٧ — ٨ : « وكل قول فذلك ، لامل طريق الآلة ، لكن كما قلنا ، على طريق الموافقة » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخفجى ، ص ٣٠ : « والقول أيضاً يمكنه حكم الألفاظ المفردة فى أنه لا يدل ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ » .  
فان ترجمة Edghill :

Every sentence has meaning, not as being the natural means by which a physical faculty is realised, but, as we have said, by convention .

فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخرون يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا ، لا اختيار تركيب وضى ، ولا اختيار تركيب طبيعى ، وهو رأى من يرى أن هاهنا تركيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى .

والقول : منه تام ، ومنه غير تام .

والتام : منه الجازم ، ومنه غير الجازم ، مثل الأمر والنهى<sup>(١)</sup> .

٢ — وضى ، وضى د — تركيب : تركيبا د

٤ — معنى معنى : معنى د + وقد يمكن أن يقال إنما قال أرسطو فى حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوت أن قيل أن اللفظ الذى يشترك فيه الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم وهذا هو الصحيح ف

٥ — والقول : القول د

(١) يوجد فى أصل ورقة ١٧٩ إلى اليسار فى خطوط الأروفاثون تعليق طريف هذا نصه : « أصناف الألفاظ على رأى أمتين أربعة : المنضرح ، والسائل ، والأمر ، والجازم . ويقول إن النداء ليس هو صفا من أصناف القول ، لكنه جز من أجزائه ، لأنه يستعمل فى جميع أصناف القول . ويبين أنه ليس بقول هكذا : كل قول مؤلف من اسم وطلب . والنداء ليس هو مؤلفا من < اسم > وكلمة . فليس هو إذا قولاً » .

الفارابى ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول منه تام ، ومنه غير تام . والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، ومنضرح ، وطلب ، ونداء . ... والأمر والمنضرح والمطلب أشكاهما فى السرية واحدة ، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له » . ابن باجه ، فى كتاب بارى أرميقاس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٠ : « والقول التام هو القول المؤلف نحو غرض مقصود ، طوله وقصره بحسب طول الفرض المقصود ، وهو قسبان : إما أن يقيد به القائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا ... والكلم الذى يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرا يتقم أربعة أقسام : نداء ، وأمر ، ومنضرح ، وطلب . ... وإنما تختلف منه الثلاثة بحسب القائل والمقول له ، كما قال » .

ابن سينا ، المباشرة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ .

والقصدها هنا إنما هو التكلم في القول الجازم . وأما ما عداه من  
الآفاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة<sup>(١)</sup> والشعر ، كما أن أصناف  
الآفاويل الغير تامة ، وهى الحدود والرسوم ، يتكلم فيها في كتاب البرهان .  
والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب<sup>(٢)</sup> .

وهو صنفان : بسيط ومركب .

والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد ، لا من محمول أكثر

#### ٦ — المركب : مركب ف

(١) أرسطو ، ١٧٤٤ : ١ — ٧ : ητοιμοκτής οἱ μὲν οὖν ἄλλοι ἀπεισθώσαν· ἡτοιμοκτής γὰρ ἡ ποιητικὴς οὐκισιόεσσα ἡ σκέψις· ὁ δὲ ἀποφαντικὸς τῆς νῦν θεωρίας  
= ت . ح . ١٨٠ ب ١١ — ١٣ : « فأما سائر الآفاويل غير ما قصدنا له منها فنحن نأزكوها ،  
إذا كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر » .  
أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٦ ب ١١ وما بعده = ت . ح . طهية يدوى ، ص ٥٤ .  
قارن كذلك : المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .

أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ : « والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق  
أو كاذب . وأما الآفاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ،  
فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر » .

(٢) أرسطو ، ١٧٤٤ : ٢ — ١٠ : ἀποφαντικὸς δὲ οὐ πᾶς, ἀλλ' ἐν τῷ  
ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι διαφέρει. οὐκ ἐν ἀπασι δὲ διαφέρει, οἷον ἡ εὐχὴ  
λόγος μὲν, ἀλλ' οὐτε ἀληθὴς οὐτε ψευδής.

= ت . ح . ١٨٠ ب ٨ — ١١ : « وليس كل قول جازم . وإنما الجازم القول الذى وجد فيه  
الصدق أو الكذب . وليس ذلك بوجوده في الآفاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ،  
لكنه ليس صادق ولا كاذب » .

بجازم : هذه هى قراءة خطوط الأورفانوث . أما القراءة : بجازم ، فمعهدها فى طهية يدوى ،  
كما فمعهدها فى شرح الفارابى ، ص ٥١ ، سطر ٩ .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول الجازم هو الذى يصدق  
أو يكذب ، وهو مركب من محمول وموضوع » .

من واحد وموضوع أكثر من واحد . وهذا نومان : النوع الأول المتقدم الإيجاب ، والثاني المتأخر السلب .  
والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد . وكذلك المحمول .  
ويكون القول الجازم كثيراً متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة ، أو الموضوع ، أو كلاهما .  
والقول المركب يكون واحداً برباط يربطه <sup>(١)</sup> ، ويكون كثيراً إذا لم يكن له رباط يربطه .

١ — (أكثر) من : + موضوع د // المقدم : المقدم د  
٢ — السلب : + والمركب هو المركب من قولين بسيطين د : + وقد يقال في القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد مثل قولنا في الإنسان : حيوان ناطق . إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له في هذا الكتاب ف  
٣ — القول الجازم : سقطت من ل : + أيضا ف // يدل فيه : فيه يدل ف  

---

١) أرسطر ، ١٧٠ ، ٨ — ٩ : ἔστι δὲ εἰς πρῶτος λόγος ἀποφατικὸς : εἴτα ἀπόφασις· οἱ δ' ἄλλοι πάντες συνθέσιμω εἰς .  
— ت . ج . ١٨٠ ب ١٣ — ١٥ : « إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب » ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقسام كلها فإتباعاً بصير واحداً برباط يربطها .  
ابن سينا ، العبارة ، ٣٤ : « وأما الإيجاب فهو وجودي مستثنى عن أن يعرف بالسلب ، فيكون السالب بعد الموجب » .

٢) فارن : أرسطر ، البرهان ، ١ ، ٢٥ ، ٨٩ ب ٣٣ — ٣٦ : ἡ δὲ καταφατικὴ τῆς ἀποφατικῆς προτέρα καὶ γνωριμωτέρα ( διὰ γὰρ τὴν κατάφασιν ἡ ἀπόφασις γνώριμος , καὶ προτέρα ἡ κατάφασις , ὥστε καὶ τὸ εἶναι τοῦ μὴ εἶναι ) .  
— ت . ج . طبعة يدوي ، ص ٣٩٣ : « وكان البرهان الموجب أقدم من السالب بأمر من الله ( إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود ) » .

فلذلك كل قول إما أن يكون واحداً أو كثيراً . فإن كان واحداً

١ — قول : + أى من البسيط والمركب د

ابن سينا ، العبارة ، ٣٦ : « وأما ما عايناه من حديث أن الإيجاب أحرف أو السلب ، حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أحرف ، وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أحرف من الإيجاب ، فنرى من العلم لا أنهم ولا أمل أن أنهم » .

أرسطو ، ما بعد الطبيعة ، ١٠٠٨ ١٦ ١٨ —

شرح الفارابي ، ص ٥٥ : « وقوله : فأما سائر الأقاويل كلها وإنما يصير واحداً برباط يربطها ، فإن معناه عندى : سائر الأقاويل الجازمة التي هي شرطية . . . وقد يحتمل أن يكون الأمر على ما يقوله كثير من المفسرين وهو أن يؤخذ قوله : سائر الأقاويل ، أنه أمداد به الأقاويل الجازمة كلها ، كانت شرطية أو غير شرطية » .

قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٨ :

The primary formal division of judgements is into affirmative and negative . Affirmation and negation are for the most part treated as co-ordinate , but occasionally affirmation is described as prior to negation . Aristotle does not mean that it is , psychologically prior . Negation is not the rejection of a previous affirmation . It is the rejection of a suggested connexion , . . . .

شرح الفارابي ، تحقيق كوكش وما رو ، ص ٥٢ : « يعنى بالواحد الذى يحمله معنى واحد ، وموضوعه معنى واحد . ويعنى بالأول المتقدم لسائر الأقوال كلها في البساطة وقلة الأجزاء . والمتقدم في الكمال هو الإيجاب ثم من بعده السلب . وإنما جعل الإيجاب متقدماً للسلب لأن السلب أكثر ألفاظاً من الإيجاب ، وذلك لزيادة حرف السلب فيه ، وهو قولنا : « لا » أو « ليس » . وأيضاً فإن الإيجاب يفيد معرفة أكثر من المعرفة التي يفيدها السلب . فإن الإيجاب يعرفنا ما هو الشئ ، ويؤمره ، والسلب يعرفنا ما ليس هو الشئ ، وما هو خارج عن جوهره . وأيضاً فإن البراهين أكثرها من مقدمات موجبة كتجـ نتائج موجبة . والسلب يوجد في البراهين أقل ذلك ، لذلك صار الإيجاب أقدم من السلب » .

المراجع نفسه ، ص ٥٤ : « ويظهر أن العلم أن العلم أن الأقاويل التي تفسر واحدة بأشياء كثيرة ... » .

وقد حدد الفارابي ، ص ٥٤ ، ٥٥ : ثمانية طرق . المراجع نفسه ، ص ٥٥ : « وقوله : القول الواحد الأول الجازم وهو الإيجاب يعنى به القول الذى لا ينقسم إلى أقاويل ، فالأول منه هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . فإن هذين ليس ينقسمان إلى أقاويل ، إذ كان معنى المصنوع في كل واحد منهما معنى واحداً ، ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معنى واحداً » .

فأما أن يكون واحداً من قبل أن الموضوع فيه والحمول يدلان على معنى واحد .  
وإذا أن يكون واحداً من قبل الرباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها  
أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ، مثل المقاييس الشرطية والجملية . فإن  
الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي ، مثل قولنا : إن كانت  
الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين  
وهو قولنا : الشمس طالعة ، والنهار موجود ، قولاً واحداً<sup>(١)</sup> .

- 
- ١ — فيه ، سقطت من د // (معنى) واحد : + كما في امر السط د  
٢ — قبل ، سقطت من د  
٣ — وأما أن يكون . . . موضوع واحد ، سقطت من ف لتكرير كلمة واحد  
٤ — المقاييس : مقاييس د  
٥ — واحداً ، + وأما في الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا إن  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإنما هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس  
طالعة والنهار موجود قولاً د
- 

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ : « والقضية الشرطية تكون  
واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة ، ودللتا بشرطة واحدة » .  
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٥ : « والقضية الشرطية تكون  
واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة ودللت بشرطة واحدة . معنى قوله  
بشرطة واحدة أن يكون فيها حرف واحد ، مثل أن نقول : إن كان المطر ، ابتل الأرض » .  
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٣ — ٣٤ : « وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة ، لا قضية  
واحدة ، وإنما صارت واحدة برابط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصلتها ، أو فصولها ، وحده ،  
يلغمه غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا : « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة  
« إما » بالمشال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يتعرف به صدق ركيب إلى أن يلحق به الآخر  
بعد ما هو في نفسه بحيث لو اتفرد كان صادقا أو كاذبا ، وإذا ألحق به الآخر قم الكلام كانت الجملة  
صادقة أو كاذبة ، لا المقدم وحده » .

وأما الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، على ما سيأتى بعد<sup>(١)</sup> .

وإن كان القول كثيراً ، فلما أن يكون كثيراً من قبل أن المحمول فيه ، أو الموضوع ، أو كليهما يدلان على معان كثيرة ، ولما من قبل أنه ليس لها رباط يربطهما<sup>(٢)</sup> .

٢ — بعد : سقطت من د

٣ — ه — أن المحمول فيه ... يربطها : سقطت من د

(١) الفارابي ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والقضية الجملة إنما تكون واحدة إذا كان محمولها واحداً بالمعنى ، لا بالاسم ، وموضوعها واحداً أيضاً في المعنى ، لا في الاسم . وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معاني كثيرة ، أو موضوعاتها معاني كثيرة » .

ابن سينا ، المباشرة ، ص ٣٧ — ٣٨ : « القضية الجملة تتم بأكثر من ثلاثة : لأنها تتم بمعنى الموضوع ، وبمعنى المحمول ، وبنسبة بينهما » .

ابن سينا ، مبسوط الحكمة ، ص ٤ : « والقضية الجملة : هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول ، لشيء هو الموضوع ، أو بعدمه : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجاباً ، والثاني يسمى سلباً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ ، ١٥١ — ١٧ :  $\epsilon\sigma\tau\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\iota\varsigma\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma\ \alpha\iota\sigma\theta\epsilon\tau\iota\kappa\omicron\varsigma\ \eta\ \delta\epsilon\ \epsilon\nu\ \theta\eta\lambda\omega\nu\ \eta\ \delta\ \sigma\upsilon\nu\delta\epsilon\sigma\mu\omicron\varsigma\ \epsilon\iota\varsigma\ ,\ \pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \epsilon\nu\ \eta\ \sigma\iota\ \alpha\iota\sigma\theta\epsilon\tau\iota\kappa\omicron\iota\ .$  = ت . ح . ١٨٠ ب ٢٠ — ١٨١ أ ٢١ : « فالقول الجائز يكون واحداً متى كان دالاً على واحد ، أو كان بالرباط واحداً ، ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطاً » (ج) أو (لم يكن مرتبطاً) : ولم يكن مرتبطاً في طهية بدوى . ولكن القراءة واضحة في المخطوط ، وهي القراءة الصحيحة ، إذ أن « أ » يقابلها في النص اليوناني  $\eta$  .

شرح الفارابي ، ص ٥٨ : « يريد أن معنى الواحد في القول الجائز هو أحد هذين المعنيين . أما في الجائز البسيط لأن يكون محموله معنى واحداً ، وموضوعه معنى واحداً . وأما في الجائز الشرطي لأن تكون الشريطة تربط أحد القولين بالآخر . ويكون القول الجائز كثيراً متى كان محموله أو موضوعه دالاً على معان كثيرة ، أو أن تكون أقاويل كثيرة ليست مرتبطة بحرف الشرطقة » .



وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط  
المحمول بالموضوع .<sup>(١)</sup>

- ١ — وكل قول .... في : سلطت من د  
// فهو مركب من اسم وكلمة : فلا بد من كلمة أخرى فضلا ف  
٢ — المحمول : المحمول د

(١) أرسطو، ص ١٧٤ - ١٢ : ἀνάγκη δὲ πάντα λόγον ἀποφαντικὸν : ἐκ δὲ ὁμήματος εἶναι τῇ πτώσεως ὁμήματος· καὶ γὰρ ὁ τοῦ ἀνθρώπου λόγος, εἴαν μὴ τὸ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται ἢ τι τοιοῦτον προστεθῇ, οὐπω λόγος ἀποφαντικὸς.

ث . ع . ١٨٠ ب ١٥ - ١٨ : « وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازما من  
كلمة أو من تعريف من تعاريف كلمة . وذلك أن قول . الإنسان ، ما لم يثن معه أنه الآن ،  
أركان ، أو يكون ، أو شيء من نظائر هذه ، ليس هو بد جازما » .

فاردن ترجمة : Edghill : Every proposition must contain a verb or the  
tense of a verb . The phrase which defines the species ' man ' , if no  
verb in present , past , or future time be added , is not a proposition .  
ابن سينا العبارة ، ص ٣٧ : « وكل قول جازم ، كان حليا أو هزليا ، فانه مفتقر في لغة  
اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها  
المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين ، إلا ما كان الأصل بهينه كلمة » .

شرح الفارابي ، ص ٥٥ - ٥٦ : « يعرف بهذا القول الشيء الذي به ينتم القول الجازم لأجله  
يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع . فإنه ما لم يكن شيء ما يربط الشيء بالشيء لم يصير أحدهما  
محمولا والآخر موضوعا . فأخبر أن الذي يربط بين الشئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة  
أو كلمة مصرفة . ويشبه أن يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل مع أن يصير القول به جازما ...  
فذلك لا فرق إذا بين أن يكون الدال على الوجود كلمة أو اسم ... وإلا فإن كان للزمان مدخل  
كما يظنه كثير من المفسرين ، فكيف تكون الألفاظ الجازمة في الأمور الضرورية والتي ليس يمكن أن  
تكون في الزمان » .

شرح الفارابي ، ص ٤٦ - ٤٨ : « وكيف قال أرسطو طالع ليس يكون قول جازم خلا  
من كلمة . ويشبه إذا أن يكون أرسطو طالع لم يأخذ في كتابه هذا من القضايا إلا ما كان محمولا مرتبطا  
بموضوعها بكلم دون قولنا : أن [ ὅτι ] أو موجود من قبل أنه إنما أخذ منها الأحرف . والأحرف  
هي هذه ، وهي التي إنما ترتبط بكلم . ومع ذلك فكيف تصح القضايا في الأشياء التي ليست في زمان  
أصلا ، وفي الأشياء الضرورية ... » .

وذلك أن القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لابد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة ، تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك إما بالفعل مصرحاً به ، كما يوجد الأمر في لسان العرب ، وإما بالقوة ومضمراً كما يوجد الأمر في الأكثر في لسان العرب .

- فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان : موضوع ، ومحمول ، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع ، وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ : لفظ يدل على الموضوع ، ولفظ يدل على المحمول ، ولفظ يدل على النسبة .

- واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال ، كقولك : زيد يوجد الآن عالماً ، أو زيد وجد عالماً ، أو زيد سيوجد عالماً . وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان ، وهذا هو الجمل الضروري ، وذلك مثل قول القائل : المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين .

وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النوع من الرباط ، وهو موجود في سائر الألسنة ، وأقرب الألفاظ شجاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ « هو »

- ٢ — بالفعل : يفعل ل
- ٣ — مصرحاً ، ومصرحاً ل : مصرح د ٣ — في لسان العرب ... كما يوجد الأمر : سقطت من د لتكرير كلمة كما يوجد الأمر ٤ — في (لسان) : من ل
- ٥ — هاهنا : هما د // ثلاثة : ثلاث د
- ٦ — المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول د ٦ — يجب : + ضرورة د // هاهنا : هما د
- ٨ — الذي : التي د // هل : سقطت من د // ارتباط : ارتباط د
- ٩ — أورد : ف // أورد : ف
- ٩ — ١٠ — أورد : وجد عالماً ، سقطت من د ١٠ — وربما : أورد ربما د
- ١١ — الجمل : الجمل د
- ١٤ — الألفاظ : ألفاظ د // ما يدل عليه : سقطت من د

في مثل قولنا : زيد هو حيوان ، أو « موجود » في مثل قولنا : زيد موجود حيواناً<sup>(١)</sup>.

والاسم والكلمة ليس تصديق ولا تكذيب . وأما القول فإنه الذي يصدق أو يكذب . والقول الذي يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم . والحكم البسيط : يشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء ، والسلب اقتراح شيء من شيء . والمؤلف من هذا هو القول المركب .

وقد يرسم أيضاً بالحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشيء موجود ، أو غير موجود ، وذلك إما في الزمان الماضي ، وإما في المستقبل ، وإما في الحاضر ، وإما بإطلاق<sup>(٢)</sup> .

- 
- ٢ — تصديق : يصدق ف // تكذيب : كذب ف // وأما : فأما د  
 ٥ — البسيط : + منه من موجب ومسالب الموجب د // حمل : جعل ف  
 ٦ — المؤلف : المركب ل ٧ — موجود : موجودا د
- 

(١) ابن سينا ، المبارة ، ص ٧٧ : « فإن لفظه » يوجد « هو » ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للعرض . وأما لفظه » يوجد « فتدل على وجود المحمول للعرض في زمان مستقبل ، وأما لفظه » هو « فتدل على وجود المحمول للعرض مطلقاً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ — ٢٠٤ : ٢٤ — ٢٥ : « τούτων δὲ ἡ μὲν ἀπλὴ δυνάμει ἀπόφασις οὐκ ἔστιν ἀπὸ τίνος οὐκ ἔστιν ἀπὸ τίνος ، ἡ δὲ ἐκ τούτων συγκαταμένη ἀπόφασις τὴν ἢ μὴ ἀποδοῦναι ، ὥς οἱ χρόνοι διέχονται . οὐκ ἔστιν λόγος τις ἡδὴ σύνθετος . ἔστι δὲ ἡ ἀπλὴ ἀπόφασις φωνὴ σημαντική περὶ τοῦ . »

— ج . ١٨١ : ٤ — ٨ : « وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فميزلة لمضاع شيء . على شيء ، أو اقتراح شيء من شيء . والمؤلف من هذه فميزلة القول الذي قد صار مركباً . »

والحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب نسبتنا للزمان .

نسبتنا للزمان : نسبة الأزمان في طبقة يدعى . وفي شرح الفارابي ، ص ٥٩ ، سطر ١٥ : نسبتنا للزمان . ولكن القراءة راضية في مخطوط الأروغانون .  
 فترك كلمة « هذه » الأولى كتب في مخطوط الأروغانون : معنى من الأسماء والكلم ، وفروق كلمة « هذه » الثانية كتب معنى من الأحكام البسيطة .

وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شيء لشيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء  
عن شيء .<sup>(١)</sup>

ابن سينا ، المبارة ، ص ٤١ — ٤٢ : « وما هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألقاظ  
فقط ومن غير دلالة لإيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجائز منها هو تأليف بين اثنين منها كل سبيل  
إيقاع أحدهما على الآخر ، أو نزع عن الآخر ، وأنت التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل  
في التلخيص الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن ينفي بالإيقاع الإيجاب الذي للعمل فقط ، فيكون  
النزع هو السلب الذي للعمل ، كأنه لم يترس لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن ينفي به الشرطي ،  
ويصلح أن ينفي به القياسي ، ويصلح أن ينفي به كلاهما .

والوجه الثاني : أن ينفي بالإيقاع الإيجاب بالحل والخل... لكن أظهر الوجه هو الوجه الأول .  
ابن سينا ، المبارة ، ص ٤٢ : « فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على أن شيئا موجودا لشيء ،  
أو ليس بموجود له » .

شرح الفارابي ، ص ٥٩ : « فهذا أحد الحكم البسيط على ما يقوله المقصرون ، وروى أنه حده  
في هذا الباب بثلاثة حدود : أحدها أن الجائز هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب . والثاني : أن  
الحكم البسيط هو بمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو انزعاع شيء من شيء . والثالث : أن الحكم البسيط لفظ  
دال على أن الشيء موجود ، أو غير موجود على حسب قسمنا الزمان ، يرد في أحد الأزمان الثلاثة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٢٥ — ٢٦ :  $\kappa\alpha\tau\alpha\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \delta\epsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma$  :  $\tau\iota\nu\oslash\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\iota\nu\oslash$  .  $\alpha\pi\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \delta\epsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \tau\iota\nu\oslash\ \alpha\pi\acute{o}\ \tau\iota\nu\oslash$  .

— ص ١٠١ : « وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ، والسلب هو الحكم بنفي  
شيء عن شيء » .

الفارابي ، كتاب المبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٠ — ٣١ : « أن السلب هو  
أعم صدقا من غير الحصول ، لأن السلب يشتمل على رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه ، وما ليس شأنه أن  
يوجد فيه » . المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

ابن سينا ، المبارة ، ٤٢ — ٤٣ : « والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر ، والسلب  
هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر ، وليس ما ترجم به التلخيص الأول ، فقول : إن السلب حكم بنفي شيء  
عن شيء بشيء . فإن النفي والسلب واحد ، فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ،  
أو ينفي بالنفي ما هو أعم من السلب ، — إذا قيل : لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى معنى  
حده . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لتفسير ما وضع له النفي بوجه ، ولا هو الاصطلاح  
الناسي ، بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء » .

ما ترجم به : في طبعة الخضيرى ، ص ٤٢ — ٤٣ : ما ترجم به ، وهو خطأ .

لاحظ أن هنا دليلا ساطعا على أن ابن سينا كان يستخدم ترجمة إسماعيل بن حنين التي وصلت إلينا .

ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس أنه موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس موجود أنه ليس موجود، وذلك إما حكما مطلقا، وإما في أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب، وفي كل ما سلبه سالب أن يوجبه موجب<sup>(١)</sup>.

١ — أن : بان د

٢ — موجود خارج... هو: سقطت من د // (موجودا) خارج النفس: سقطت من ل

٦ — سلبه : سالبه د : يسلبه ل

(١) أرسطر، ٦ ، ١٧ | ٢٦ — ٣١ : ἐπεὶ δὲ ἔστι καὶ τὸ ὑπάρχον ἀποφαίνεσθαι ὡς μὴ ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς μὴ ὑπάρχον , καὶ περὶ τοὺς ἑτέροις δὲ τοῦ θ' ἀπέφηνε τις ἀποφῆσαι καὶ θ' ἀπέφηνε τις καταφῆσαι .

— ت. ح. ١٨١ | ١١ — ١٥ : « وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس موجود، وعلى ما ليس موجود بأنه موجود، وعلى ما هو موجود بأنه موجود، وعلى ما ليس موجود بأنه ليس موجود، وفي الأزمان أيضا الخارجية من الزمان التي هو الآن، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب، وفي كل ما سلبه أن يوجب » .

وفي (الأزمان) : كتب فوقها : وعلى ، في خطوط الأورغانون .

وفي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

« من » : غير موجودة في طبعة بولاق، ولكنها ضرورية لتمام المعنى . والقراءة واضحة جدا في خطوط الأورغانون . ولقد في طبعة بدري : < من > وهو مبهو ، فلا ضرورة للاقتباس ولا لتغيير من إل من . انظر : شرح الفارابي ، تطبيق كوتش وماور ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

أين سينا ، العبارة ، ص ٤٣ : « ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متغير أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متغير أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا ، أو غير زمانيا » .

وإذا كان ذلك كذلك، فلكل إيجاب سلب يقابله، ولكل سلب إيجاب يقابله، وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس، لا خارج النفس. فإنه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها، ولا للأشياء السالبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها، لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس.

والسلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحداً من جميع الجهات، وكذلك المعنى الموضوع<sup>(١)</sup>. وأما متى لم يكن واحداً إما من قبل اشتراك الاسم، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب

- 
- |                             |                                 |
|-----------------------------|---------------------------------|
| ١ — فلكل : سقطت من د        | // سلب : سلب د                  |
| ٣ — سلب : سالب د            | // يقابلها : يقابلها د          |
| ٤ — يقابلها : يقابلها د     | // النظر : النظر د              |
| ٦ — في الحقيقة : بالحقيقة ف | // المعنى : + كان د : سقطت من ل |
- 

(١) أرسطو، ١٧، ٤٦، ٣٠، ٢٧ : ὁσπερ δὲ ὅτι πάση κατάφασις ἐστὶν ἀπόφασις ἀντικειμένη καὶ πάση ἀπόφασις κατάφασις καὶ ἐστὶ ἀντίφασις τοῦτο, κατάφασις καὶ ἀπόφασις αἱ ἀντικείμεναι. λέγω δὲ ἀντικεῖσθαι τὴν τοῦ αὐτοῦ κατὰ τοῦ αὐτοῦ, μὴ δμωνύμως δὲ καὶ ὅσα ἄλλα. τούτων προσδιορίζομεθα πρὸς τὰς σοφιστικὰς ἐνοχλήσεις.

ث. ع. ١٨١، ١٥١، ١٨ — : « فن البين إذاً أن لكل إيجاب سلباً يقابله، ولكل سلب إيجاباً يقابله. فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجاباً وسلباً متقابلين. وأعني بالتقابل أن يقابل الواحد بعبء في المعنى الواحد بعبء، ليس على طريق الاتفاق في الاسم، وسائر ما أشبه ذلك بما استثنينا به كله لمطامع المتألمين ».

بما استثنينا به كله : هذه هي قراءة خطوط الأورفاقون، ولا غار عليها. أما القراءات التي نجدناها في طبعة بولاق : بما استثنينا به كلمة، وفي طبعة يدوي : بما استثنينا به كلمة، وفي مخرج الفارابي : ص ٩٢، سطر ١٤ : بما قد استثنينا به كله، فقد جاءت من الصواب.

### المقسطة قليلا بإيجاب ولا سلب متقابلين .

== وقد استخدم المترجم كلمة : يستثنى فيما سبق لكن ينقل الفعل اليوناني ποσούθημι ، والمعنى الدقيق لفعل ποσούθημι المستعمل هنا هو المحدد : delimit, define . لاردن ترجمة  
Indeed there are definitive qualifications besides this : Edghill  
which we make to meet the casuistries of sophists.

شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٦٢ : « ليس يريد التناقض ما هنا التناقض الذي  
نجده فصلا بعد وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب » بل يريد بالتناقض ما هنا التقابل وتماثل  
الألأويل ، وذلك بالمعنى الأهم » .

هناك في رأي خطأ في طبعة كوش وماور في النص السابق ويجب أن تقرأ : ليس يريد بالتناقض...  
مقطعا ، ليستقيم المعنى .

ابن سينا ، المباداة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٤٣ : « لئلا أن لكل إيجاب سلبا يقابله » ولكل  
سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض . أعمى أن يكون لإيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة » .  
المرجع فيه ، ص ٤٤ : « وهذه الأشياء إذا أحلت في القضاء عرض منها مغالطات كثيرة  
في القياسات على نحو ما ستذكر في تعليلنا تكونت المغالطين » .

## الفصل الثاني

والمعاني صنفان : إما كلية ، وإما جزئية ، أى شخصية . وأخى بالكلية الذى من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، مثل حمل الحيوان على الإنسان والقرص وسائر أنواع الحيوان ، وبالجزئى ما ليس ذلك من شأنه ، مثل زيد وعمر والمشار إليه .

١ — الفصل الثانى : الفصل ب ل : تركت مساحة بيضاء فى د  
٢ — وبالجزئى : وبالجزئية د // شأنه : + أى أن يحمل على أكثر من واحد ف

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ، ٢٨ ١٧ — ١٧ ب ١ : *Ἐπεὶ δ' ἐστὶ τὰ μὲν καθόλου* : *τῶν πραγμάτων τὰ δὲ καθ' ἑκαστον* (أعني *ὅτι καθόλου μὲν δ' ἐπὶ πλείονων κέρυκε κατηγορεῖσθαι* ، *καθ' ἑκαστον δὲ δ' μὴ* ، *ὅσον ἀνθρώπος μὲν τῶν καθόλου* ، *Καλλίας δὲ τῶν καθ' ἑκαστον* .

— ت . ح . ١٨١ — ١٩١ ب ٢ : « ولما كانت المعاني بعضها كلية ، وبعضها جزئية ، وأخى بقول : « كلية » ما من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، وأخى بقول : « جزئية » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن نقول : « إنسان » من المعاني الكلية ، ونقولنا « زيد » من الجزئية . »  
بعضها : فى الموضعين : بعضا فى خطوط الأورفانتون .

الجزئية : الجزئيات ، فى طيبة يدعى ، ولكن القراءة راحصة فى خطوط الأورفانتون . فارق شرح الفارابى ، تحقيق كوش وماور ، ص ٦٦ ، مسطر ٦ .

قد يكون من تألف القول أن *Καλλίας* فى النص اليونانى يقابله « زيد » فى الترجمة العربية .  
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والمعنى الواحد : إما أن يكون شخصيا ، وإما أن يكون كلية . والمعنى الكلى يكون واحدا إما بأن يكون غير منقسم فى القول بأن مدلوله لفظة مفردة ، وإما أن يكون مركبا من معان فريد بعضها بعض ، وكذلك طبعها ألفاظ مركبة تركيب تعقيد . فإن التعقيد يحصل بجمعها معنى واحدا ، كقولنا « زيد كاتب مجيد » ، « زيد إنسان أبيض » ، « الثلاثة مدد فرد » ، « العدد الزوج يتقسم بقسمين متساويين » .

« شخصيا » : فى الأصل : شخصا



وإذا كان الأمر كذلك، فواجب ضرورة متى حكمتنا بالإيجاب أو بسلب لشيء  
أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعاني الشخصية ، وإما لمعنى من المعاني  
الكلية .

ثم إذا كان لمعنى من المعاني الكلية ، فلا بد من أن يكون إما مأخوفاً

١ — سلب : سلب ف

— ابن سينا ، المبارة ، ص ٤٤ : « وما كان موضوع القضية لا يحتاج إما أن يكون كلياً أو جزئياً ،  
فالحكم إما على الكل ، وإما على الجزئ . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك ، « قد يد كآب » ، فإن منافع  
سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه . وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإما أن يكون الحكم  
عليه كلياً ، أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما كتبه ، أو أن السلب على كل واحد  
منه ... » .

أرسطو ، التعليلات الأولى ، ١ : ٢٧ ، ٤٣ ، ٢٥ وما بعده : ἀπάντων δὲ τῶν  
ὄντων τὰ μὲν ἔστι τοιαῦτα ὥστε κατὰ μηδενὸς ἄλλου κατηγορεῖσθαι  
ἀληθῶς καθόλου ὅσον Κλέων καὶ Καλλίας καὶ τὸ καθ' ἑκαστον καὶ  
αἰσθητόν , κατὰ δὲ τούτων ἅλλα ( καὶ γὰρ ἀνθρώπος καὶ ζῷον ἑκάτερος  
τούτων ἔστι ) .

— ت . ح . طبعة يدوى ، ص ١٨٨ : « فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة فولا  
حقيقاً كلياً بل < لليون > ولها من وكل شيء جزئياً محسوس وأشياء آخر تحصل على هذه . وذلك أن  
كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً ... » .

ترجمة A . J. Jenkinson :

Of all the things which exist some are such that they cannot  
be predicated of anything else truly and universally, e. g. Cleon  
and Callias, i. e. the individual and sensible, but other things may  
be predicated of them (for each of these is both man and animal).

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧ ب ١ — ٣ : ἀνάγκη δὲ ἀποφαίνεσθαι ὡς ὑπάρχει :

τι ἢ μὴ ὅτε μὲν τῶν καθόλου τινί , ὅτε δὲ τῶν καθ' ἑκαστον .

— ت . ح . ١٨١ ب ٢ — ٤ : « فواجب ضرورة متى حكمتنا بوجود أو غير وجود أن يكون  
ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية » .  
انظر الهامش السابق .

- (١) بغير سور ، أو مأخوذاً بسور ، وأعني بالسور لفظ : كل ، وبعض .  
 ثم إذا كان مأخوذاً بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلي ، أو جزئي .  
 فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى الشخصية ، مثل قولنا : زيد متعلق ، زيد ليس بمنطلق .  
 والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بغير سور ، أي ليس بمحل على كل ذلك المعنى الكلي ، ولا على بعضه ، بل يكون المحل مطلقاً ، تسمى المهمة ، مثل قولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض<sup>(٢)</sup> .

- ١ — أورد // وأض ، أضى د ٢ — إذا : إنه إن د  
 ٣ — تسمى : تسمى ل  
 ٤ — أي ليس : سقطت من ل  
 ٥ — ٦ — بمحل ... مطلقاً : سقطت من ل  
 ٦ — كل : سقطت من ف

- (١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ : « والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر ، مثل : كل ، ولا واحد ، وبعض ، ولا كل » .  
 ابن سينا ، النبذة ، ص ٧٧ — ٧٨ : « فالرابطة تدل على نسبة المصنوع ، والسور يدل على كمية الموضوع . فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المصنوع ، وكان السور معدوداً في جانب الموضوع » .  
 شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : « فان السور هو الذي يدل على كمية الحكم ، لا على كمية الموضوع » .  
 (٢) ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « والقضايا الخمسة ثمان : شخصية موجبة ، كقولك : زيد كاتب ، وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب . والموضوع فيها جميعاً لفظ جزئي ... » .  
 (٣) ابن سينا ، النجاة ، ١٣ : « المهمة قضية كلية موضوعها كل ، ولكن لم يبين أن الحكم في كنهه أو في بعضه ، كقولنا : الإنسان أبيض .  
 وتكون موجبة وسالبة .  
 وإذا لم يبين فيها أن الحكم في كل أو في بعض فلا بد أنه في بعض ، وشك في أنه في الكل ، أو أحمل ذلك ، فلذلك كان حكم المهمة حكم الجزئي » .  
 ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « ومهمة موجبة ، كقولك : « إن الإنسان لقي حشر » ، ومهمة سالبة ، كقولك : « الإنسان ليس في حشر » ، والموضوع في كليهما كلي ، وتقدير الحكم عليه مهملي » .  
 ابن سينا ، النبذة ، ص ٥٠ : « وأض بالمحمل ما موضوعه كل تسد بين كماله الحل فيه ، ولم يبين كنهه » .

والمقابل<sup>(١)</sup> التي موضوعها معنى كل مأخوذ مع سور هي ثلاثة :

• إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كل

• وإما أن يكون يقرن بأحدهما سور جزئي ، وبالأخر سور كلي .

أما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كل فتسمى المتضادة ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض<sup>(٢)</sup> .

٣ — بأحدهما : أحدهما د // جزئي : كل ل // سور سقطت من ف // كل : جزئي ل

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢٦ : « والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تحتفظان بالسلب والإيجاب » وموضوعهما ومحملها واحد في المعنى ، والإضافة ، والقوة ، والقمل ، والجزء ، والكل ، والمكان ، والزمان ، والفرط .

السار ، البصائر الصغيرة ، ٣٦ : « المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ، في زمان واحد . ومحمل أربعة أقسام : ( أرفا ) تقابل السلب والإيجاب ... و ( ثانيا ) تقابل المتضادين ... و ( ثالثا ) تقابل الضدين . و ( رابعا ) تقابل الندم والمثبة » : المرجع نفسه ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة . وإنما تكونان كذلك إذا انفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى ، وانفقتا في الكل والجزء والقوة والقمل والشرط والإضافة والزمان والمكان . أما إذا انفقتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنفصا الصدق والكذب » .

أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٧ — ٢٩ : καὶ ὅσαι ἐπὶ τῶν καθ' ἑκάστα, οὐκ ὄν : ٢٩ — ٢٧ ب ١٧ : ὅσαι Σωκράτους λευκός — οὐκ ὅσαι Σωκράτους λευκός .  
— ت . ج . ١٨٢ ١ — ٢ : « وكذلك ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك :  
« زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

من البين أن « زيد » يقابل « سقراط » في النص اليوناني .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٦ — ٢٧ : ὅσαι μὲν οὖν ἀντιφράσεις τῶν καθόλου εἰσι καθόλου, ἀνάγκη τὴν ἑτέραν ἀληθεῖ εἶναι ἢ ψευδοῖ .  
— ت . ج . ١٨١ ب ٢٠ — ١٨٢ ١ : « فإما كان من المناقضات الكلية كلها فواجب ضرورة أن يكون أحد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا ، والآخر كاذبا » .  
تارن ترجمة Edghill :

Of such corresponding positive and negative propositions as refer to universals and have a universal character, one must be true and the other false.

وأما التي يقرن بأحدهما سور كل وبالآخر سور جزئى فتسمى المتناقضة<sup>(١)</sup>.  
وهذه صنفان :

إما أن يكون الكل مقرونا بالإيجاب ، والجزئى مقرونا بالسلب ، مثل قولنا :  
كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، أو بعض الناس ليس بأبيض .  
فإن السالب الجزئى يعبر عنه بهاتين العبارةين .  
وإما أن يكون عكس هذا ، أعنى أن يقرن السور الكل بالسلب ، والجزئى  
بالإيجاب ، مثل قول القائل : إنسان ما أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض<sup>(٢)</sup> .

• — السالب : السلب د

(١) السورى ، البصائر النصيرية ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين  
بالسلب والإيجاب بحيث يلزم من لدانه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ... » والمرجع  
نفسه ، ص ٦٧ : « لحاصل الأمر في التناقض أن الخصوصيتين تكفى في تناقضهما اختلافهما في السلب  
والإيجاب بعد اتفاقهما في كل فى . سور السلب والإيجاب . وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما  
في السلب والإيجاب اختلافهما في الكلية والجزئية . أما الشرائط الأخرى فلا خلاف فيها بين المحصور  
والمحصر . وإذا رويت هذه الشرائط في التناقض صرف أن تقضى كل قضية واحدة . لأن المحصول الواحد  
في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٦ : διὸ ταύτας μὲν οὐχ οἷον τε ἄμα : ٢٦ — ٢٢ ب ١٧  
ἀληθεῖς εἶναι , τὰς δὲ ἀντικειμένους αὐταῖς ἐνδέχεται ποτε εἶναι τοῦ αὐτοῦ  
ἄμα ἀληθεῖς εἶναι , οἷον οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός καὶ ἔστι τις ἀνθρώπος  
λευκός .

ث . ع . ١٨١ ب ١٨ — ٢٠ : « ومن قبل ذلك سارت هامان لا يمكن أن تكونا ما  
صادقتين . فأما المقابلات لما قد يمكن ذلك فيها في المعنى الواحد بهه » مثل قولك : « ليس كل  
إنسان أبيض » ، و « قد يكون إنسان واحد أبيض » .

ترجمة : Edghill : We see that in a pair of this sort both propositions  
cannot be true , but the contradictories of a pair of contraries can  
sometimes both be true with reference to the same subject ; for  
instance 'not every man is white' and 'some men are white'  
= are both true .

وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئى فتسمى ما تحت المتضادة ، مثل  
قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض<sup>(١)</sup> .

فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة : شخصية ، ومهمة ،  
ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وما تحت المتضادة<sup>(٢)</sup> .

١ - بكل : لكل .

٢ - أبيض ... أبيض : ليس أبيض إنسان أبيض .

شرح الفارابى ، ص ٧٢ : « وأما المتقابلان للضادين ، أى ما تحت المتضادتين ، فقد يمكن أن  
يصدقا جميعا على موضوع واحد بعينه . وذلك أنها لا تكذبنا ما ، ولكن قد تلتصقان السدى والكذب  
في الضرورية ، والمنفعة ، ومصداقنا ما في المادة المكسبة . مثل قولك : ليس كل إنسان أبيض ،  
قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(١) السامى ، البصائر العصرية ، ٩٦ ، هامش ٢ (مطابقات الإمام محمد مهدي) : « داخلتين  
تحت التضاد ، لأنها سميت بذلك لأنها لما خرجتا من المتناقضتين لصدقيهما ، كانتا بمنزلة الكلبيين اللتين  
خرجتا من التناقض لكذبتهما . وإن كان الشبه بالضدين موجودا في الكلبيين دون الجزئيين لأن الضدين  
لا يصدقان في القول على شيء واحد . وأفضل من ذلك أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيين في الحقيقة  
متهما على أن الأفراد التي ثبت لها المحمول هي غير الأفراد التي سلب عنها ، وإن كان العنوان واحدا .  
فلم تخربنا بذلك من حال الضدين ، فأنهما يصدقان ما متى اختلفت الأفراد الموضوعة لكل منهما . ولذلك  
بقينا داخلين تحت التضاد . فلو كان كذب الكلبيين لاتحاد الموضوع ، وصدق الجزئيين لاختلافه  
في الحقيقة . لحكمهما حروقة حكم الضدين » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٩٤ : « لأن الألفاويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كالقيد  
أخصيت ، هي حصة أصناف وشخصيات ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادتين ، ومتناقضتان ، ومهملتان ...  
مطالات ذلك » .

أما في الشخصيتين ، فنقولنا : زيد خير ، زيد ليس بخير .

وأما في المتضادتين ، فنقولنا : كل إنسان خير ، ولا إنسان واحد خير .

وأما ما تحت المتضادتين ، فنقولنا : كل إنسان ما خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المتناقضتين ، قولنا : كل إنسان خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المهملات ، قولنا : الإنسان خير ، الإنسان ليس بخير » .

لاحظ أن ابن رشد يجعل المتقابلات ستة أصناف ، لأنه يقسم المتناقضات إلى قسمين .

وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول فأعدا هذه الأقسام ،  
لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا ، وإما فضلا .

أما الكذب ففى مثل قولنا : كل إنسان هو كل حيوان ، وأما الفضل فمثل  
قولنا : كل إنسان هو بعض الحيوان ، أو كل إنسان هو كل ضحاك .<sup>(١)</sup>

١ — بالمحمول : بالمحمول بالموضوع د // ما عدا هذه الأقسام : سقطت من ل

٢ — ففى : سقطت من د // هو : سقطت من ف ، ل // فمثل : مثل د

٤ — أو كل إنسان هو كل ضحاك : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١٢ — ١٦ : ἐπὶ δὲ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου : ١٦ — ١٢  
κατηγορεῖν τὸ καθόλου οὐκ ἔστιν ἀληθές· οὐδεμία γὰρ κατάφασις ἀληθὴς  
ἔσται , ἐν ᾗ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου τὸ καθόλου κατηγορεῖται ,  
οἷον ἔστι πᾶς ἀνθρώπος πᾶν ζῷον .

ت . ع . ١٨١ — ١١ : « وأما فى المحمول فإن حل الكلى كليا ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجابا  
> حقا ذلك الذى يحمل فيه الكلى على محمول كل < ومثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان » .

> حقا ... كلى < : فى طلبة يدعى ، هاشم ١ ، ص ٦٧ ، تطبق يذكر أن هذه الزيادة مترجمة  
من الأصل اليونانى ، ١٧ ب ١٥ — ١٦ ، ووضح أن ما يقابل هذه الزيادة فى الأصل اليونانى يتجسد  
من كلمة ἀληθὴς ἔσται إلى كلمة κατηγορεῖται . وقد لاحظ بولاك أن النص هنا  
فى خطوط الأورفانئون مضطرب .

وفى شرح الفارابى ، تحقيق كوش ومازو ، ص ٧٠ ، سطر ٩ — ١٠ ، نجد بهذا كلى إيجابا ،  
يحمل فيه فى محمول كلى محمول كلى . وهذه هى قراءة خطوط الأورفانئون ، ويمكن تصحيح النص بتغيير  
كلمتى : « فى محمول » إلى : « على موضوع » فتصبح الجملة : يحمل فيه على موضوع كلى محمول كلى .

شرح الفارابى ، ص ٧٠ : « كأنه قال : أما الموضوع فى المقادير ، إذا كان كليا ، فقد يقرن  
به السور سببا ، ويختلف عنه حيناً . وأما المحمول فى المقادير ، فإنه إذا كان كليا ، فإنه ليس يلحق أن  
يقرن به سور أصلا . وذلك أن حل المعنى الكلى ، إذا كان مع سور كلى ، ليس يحمل صادق أصلا .  
وإنما يصدق فيه الحسل ، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلا » .

وإذا تقررت أصناف القضايا فتقول : أما الشخصية فلأنها تنقسم الصدق والكذب دائماً ، أمضى أنه متى كذبت إحداهما ، صدقت الأخرى ، ومتى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ، وليس يمكن أن يجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب ، مثل قولك : زيد خرج ، زيد لم يخرج . وذلك بين بنفسه عند التصريح<sup>(١)</sup> .

١ — نقسم ، بقسم د

٤ — قولك ، قولنا د // زيد (لم يخرج) ، وزيد د // التصريح ، التأمل ف

== ابن سينا ، المبدأ ، ص ٥٩ : « أما إذا كان الموضوع مسوياً يسود كلي ، والمحمول كذلك ، فلا يصدق موجب في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من أروان ... فإن كان سور المحمول كلياً سالماً ، كقولك : كل إنسان لا واحد من كذا ، كذب في الواجب ، كقولك : كل إنسان لا واحد من الجيوان ، أو الضاحك » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٠ — ٢٢ : ἐναντίως δὲ τὴν τοῦ καθόλου κατὰφασιν καὶ τὴν τοῦ καθόλου ἀπόφασιν , οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός - οὐδείς ἀνθρώπος λευκός .

== ت . ح . ١٨١ — ١٩ : « ويكونان مقابلين كل طريق « التضاد » متى كان فيما الإيجاب الكلي والسلب الكلي . ومثال ذلك : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .  
واحد : في مخطوط الأروطانون . واحد : في طبعة بدوى .

يوجد في طبعة الأكاديمية البروسية ، الموضع منه ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٣ ، مثل آخر هو :

πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος - οὐδείς ἀνθρώπος δίκαιος

ولكنه غير موجود في الترجمة العربية ولا في شرح الفارابي ما يبرز رأى Waltz في حذفه . وقد أشانه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى في طبعته ، ص ٩٧ ، ولكن بولاك لم يشفه .

يقول أوسطو هنا إن الإيجاب الكلي يقابله السلب الكلي كل طريق التضاد ἐναντίως .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « قد ميز بهذين القولين بين المتناضيين وبين المتضادين . ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه ، حل أنه ذكرهما في هذا القليل » .

وكذلك المتناقضات فتقسم الصدق والكذب في جميع الواجبات .

وأما المتضادة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع ، وتكذبان معا في الممكنة . وليس يمكن فيها أن يصدقا معا ، بل متى صدقت إحداها ، كذبت الأخرى .

وأما ماتحت المتضادة فتقسمان الصدق والكذب أيضا في الضرورية والممتنع ، وتصديقان معا في الممكنة ، ومتى كذبت إحداها صدقت الأخرى ضرورة .  
مثال كذب المتضادتين معا في الممكنة قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض .

- ١ — تقسم : يقسم د // الصدق : الصدق د // جميع : سقطت من د
- ٢ — المتضادة : المتضاد د // تقسم : منقسم د ٢-١ : تقسم ... الأخرى :  
فلا يمكن أن يصدقا معا ف
- ٣ — تقسمان ... ضرورة : فيمكن فيها الصدق معا ف
- ٤ — معا : د في الصدق والكذب أيضا في الضرورية والممتنع ، وتصديقان معا في الممكنة ه  
تكرار واضح لما سبق
- ٥ — مثال ... كل : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ١٦ — ٢٠ : ἀντιπαρῆσθαι μὲν οὖν κατὰφασιν : ἀποφάσει λέγω ἀντιπαρῆσθαι τὴν τὸ καθόλου σημαίνουσαν τῷ αὐτῷ ὅτι οὐ καθόλου, οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός — οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός, οὐδεὶς ἀνθρώπος λευκός — ἔστι τις ἀνθρώπος λευκός .

ت . ح . ١٨١ ب ١٣ — ١٦ : « أقول الآن : إن الإيجاب والسلب يكرتان متقابلين على طريق التناقض » متى كان يدل في الشيء الواحد عليه أن الكل ليس بكل شيء . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض .

ولا إنسان واحد أبيض قد يكون إنسان واحد أبيض .

(ولا إنسان) واحد : واحد في مخطوط الأورفانوس . واحدا في طبعة بدوي .



ومثال صدق ما تحت المتضادين قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض .

وأما المهملات فقد يمكن فيها أن تصدق معا في المادة الممكنة ، وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة .

والسبب في ذلك أن الألف واللام وما قام مقامها في سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ، ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية . فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة .

١ — ٢ — ومثال صدق... بأبيض : سقطت من ف

// صدق : صدقت د

٣ — معا ، وما د // المادة : مادة د

٢ — ٤ — أن تصدق... يمكن فيها : سقطت من ف لتكرار : يمكن فيها

٦ — الأسوار : أسرار د ٦ — ٧ الأسوار : الأسرار د

== فارن ترجمة Edghill : An affirmation is opposed to a denial in the sense which I denote by the term 'contradictory' when, while the subject remains the same, the affirmation is of universal character and the denial is not.

وفارن رحمه التوضيح ، هامش ١ .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « يريد متى كان يدل في الموضوع الواحد المنقسم كلفهما أن الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي . يعني أنه إذا كان في أحدهما سور كلي كان في الآخر سور جزئي . وأنه إذا كان في أحدهما سور كلي ، كان في الآخر رفع ذلك الكلي . فإذا كان الإيجاب إيجاباً كلياً ، كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي . وإذا كان السلب هو الكلي ، كان المناقض له إيجاباً كلياً فيه إبطال السلب الكلي » .

ومضى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية، كانت قوتها قوة ما تحت  
المتضادة<sup>(١)</sup>.

وذلك أنه قد يمكن أن يصدقاً معاً، كقولنا : الإنسان أبيض، الإنسان  
ليس بأبيض، متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض،

١ — الجزئية + فا إذا دلت على ما تدل عليه الأسوار كانت قوتها قوة المتضادة ومضى دلت  
على ما تدل عليه الأسوار الجزئية د

٣ — يصدق : يصدق ف // كقولنا : قولنا ف ، ل

٤ — هو : وهو د // ما سقطت من - د // عليه : + السور د

(١) ابن سينا، المبادىء، ص ٥١ — ٥٢ : «والذى قال إن الألف واللام تقتضى التعميم في المهملات تدل  
على الحصر الكلى، فاذن لا مهملة إلا وهو كلى، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام  
بحسب لغة دون لغة، فسمى أن لا يكون في لغة العرب مهملة أليته. والثاني : أن الألف واللام في لغة  
العرب أيضاً لا توجب الحصر، فإنك تقول : إن الإنسان نوح، ولا تقول أليته : كل واحد من  
الناس نوح، وتقول : إن الضحاك محمول على زيد، ولا تقول : كل ضحاك محمول على زيد. فليس  
ما ظنه هذا المتحدق بصحيح».

السوى، البصائر التصيرية، ص ٥١ : وقد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم في لغة العرب .  
فإن كان كذلك، فلا مهملة في لغة العرب، مع أنه ليس كذلك على الطرد. فإنه وإن استعمل  
العموم في بعض المواضع، فقد يدل على تعيين الطبيعة أيضاً. فتستعمل لفظة «الإنسان» بمعنى به  
الإنسان من حيث هو إنسان. والإنسان من حيث هو إنسان ليس بهام. وإلا لما كان الشخص  
«إنساناً». وليس بخاص أيضاً. وإلا لما كان في العقل «إنسان» كل عام بوجه جزئياته.  
بل هو في نفسه وراء العموم والخصوص، يلحقه العموم ثارة، والخصوص آخرى. ولو كان يقتضى  
العموم، لكان قولك «الإنسان» بمنزلة قولك : «كل إنسان»، حتى يصدق على أحدهما  
ما يصدق على الآخر، وليس كذلك. إذ يصدق أن تقول : الإنسان نوح، ولا يصدق قولك : كل  
إنسان نوح.

وقد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلى<sup>(١)</sup>.

وإنما يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت من اقتسام بعضها المصدق والكذب دائماً ، وصديق بعضها معا ، وكذب بعضها معا ، متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد ، وللسلب الواحد إيجاب واحد مع سائر الشرائط التي قبلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سالب واحد ، مثل أن يؤخذ للوجب الكلى سالب كلى وسالب جزئى ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض ، وليس كل إنسان أبيض ، أو يؤخذ للسالب الكلى موجب جزئى وموجب كلى ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : ولا إنسان واحد أبيض : إنسان ما أبيض ، كل إنسان أبيض .

٦ — الشرائط والشروط ف ٧ — يؤخذ : تأخذ ل ٨ — ولا : لا هـ ١٠ — يؤخذ : تأخذ ل // ولا إنسان : الإنسان د

(١) شرح القارائى ، ص ٦٨ — ٦٩ : « لهذه الأسباب لست أرى ما يقول المفسرون ، ولكننى أقول شيئاً هو الحق باللفظ والموضع وغموض الكتاب . وذلك أن الموضوع في القولين المتقابلين المهملين تكون العبارة منه بألف ولام التعريف . وهذا عام في كل لسان ... وألف ولام التعريف وما قام مقامه في الألسنة يستعمل في أربعة أمثلة : أحدها إذا أرادوا أن يدلوا بهما على المعنى الكلى الذى أطلق بلا شريطة . والثاني نعتى به أحياناً ما نعتى بقولنا : « كل » . فان أرسطوطاليس قد صرح بهذا في آخر الفصل الخامس [ ٢٤ - ٢٧ ] من هذا الكتاب . فانه قال : وذلك أن المقيد في الخير أنه خير الذى يعتقد في الخير على المعنى الكلى هو المقيد به في أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقيد أن كل ما كان خيراً فهو خير . والمفسرون مطالبون جميعاً في تفسير هذا الموضع من الفصل الخامس أن ألف ولام التعريف إذا أريد بها معنى كل ، فلا فرق بين أن تقول إن الخير هو خير وبين أن تقول كل خير فهو خير . فهذان هما معنا ألف ولام التعريف إذا قرأنا بموضع المهمل » .

شرح القارائى ، ص ٢١٨ .

وإنما كان ذلك كذلك ، لأن السلب الواحد إنما يكون سلبا لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب من الشيء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب ، سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الكلية أو من المعانى الشخصية ، قرن به سور كللى أو سور جزئى<sup>(١)</sup> .

فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب ، أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب ، كانت لذلك الإيجاب سلب آخر ، ولذلك السلب لإيجاب آخر<sup>(٢)</sup> .

• — الكلية : الشخصية ف // الشخصية : الكلية ف

٦ — ٧ — أو الموضوع ... فى السلب ، سقطت من •

(١) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٣٨ — ٣٩ : « ومن اليون أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد »  
 «... κατεφασεν ἢ κατέφασις, καὶ ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ, ἢ τῶν καθ' ἑκαστὰ τινος ἢ ἀπὸ τῶν καθόλου τινός, ἢ ὡς καθόλου ἢ ὡς μὴ καθόλου. λέγω δὲ οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός.  
 — ت. ح. ١٨٢ : ١٢ : « ومن اليون أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد »  
 وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذى أوجبه الإيجاب ، ومن ثم واحد بعينه ،  
 من المعانى الجزئية كان ، أو من المعانى الكلية ، وكلما كان ، أو جزئيا ، وأخى بذلك ما أنا عليه :  
 « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

وفى من اليان أن مقراط فى النص اليونانى يقابله زيد فى الترجمة العربية .

فرح الفارابى ، ص ٧٦ : « ينبغي أن نفهم إنما أراد أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد متى كانا متناقضين ... »

وكذلك فيما تحت المتضادين على المهيمن ... »

(٢) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٣٩ — ٤٠ : «... ἔστιν δὲ ἄλλο τι ἢ ἀπ' ἄλλου τὸ αὐτό, : ٤ — ٣٩ : ١٨ : ١٧ : «... οὐχ ἢ ἀντικειμένη ἀλλ' ἔστι ἐκείνης ἐτέρα .

والإيجاب أو السلب يكون واحدًا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدًا ، سواء كان الموضوع معنى جزئيا أو كلياً ، قرن بالمعنى الكلى سور كلى أو لم يقرن به ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض<sup>(١)</sup> ، إذا وضعنا أن الإنسان

١ — أو السلب : سقطت من د

٢ — فيهما : فيها د // قرن : + بالمحمول د

٣ — كل ، الكل د : سقطت من ل // يقرن : يقر د

== ت. ح. ١٨٢ ١ ١٢ — ١٤ : « فأما إن كان الشيء مختلفا ، أو كان واحدا بهيه

إلا أنه من شيء مختلف ، لم يكن مقابلا ، لكنه يكون لدال آخر غيره . »

شئ . : سقطت من شرح القاراي ، ص ٧٧ ، سطر ١ .

كتب في خطوط الأورفانون فرق كلمة « مختلف » : معنى الموضوع ، و« فرق » : « لم يكن » : معنى السلب ، و« فرق » : لدال « : معنى الإيجاب ، و« فرق » آخر : معنى سلبي .

(١) أرسطر ، ٧ ١٧ ب ٢٩ — ٣٧ : *ὅσαι δὲ ἐπὶ τῶν καθόλου μέν, μὴ : καθόλου δέ, οὐκ αἰεὶ ἡ μὲν ἀληθείης ἡ δὲ ψευδῆς. ἀμα γὰρ ἀληθὲς ἔστιν εἰπεῖν ὅτι ἔστιν ἀνθρώπος λευκός καὶ ὅτι οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός, καὶ ἔστιν ἀνθρώπον καλὸς καὶ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος καλός. εἰ γὰρ αἰσχρός, καὶ οὐ καλός· καὶ εἰ γίνεται τι, καὶ οὐκ ἔστιν - ὁρίζεαι δ' ἂν ἐξαίφνης ἄτοπον εἶναι διὰ τὸ φαίνεσθαι σημαίνειν τὸ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός, ἀμα καὶ ὅτι οὐδεὶς ἀνθρώπος λευκός· τὸ δὲ οὕτε ταῦτόν σημαίνει οὐδ' ἂν ἀνάγκης.*

== ت. ح. ١٨٢ ٢ ٨ — : « وما كان منها في معان كلمة وليس بكل فليس أبدا يكون

أحد الحكيم من المتناقضة سادقا والآخر كاذبا . وذلك أنه قد يمكننا أن نقول قولاً صادقاً ما :

« إن الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، و « إن الإنسان جميل » و « ليس الإنسان

جميلاً » وذلك أن ما صار فيهما فليس جميلاً ، وما كان متكوناً فليس موجود . وقد يسبق إلى الفطن

على ظاهر النظر أن هذا خلف ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا : ليس الإنسان أبيض ، يدل ما

على هذا القول أيضاً وهو أنه : ولا إنسان واحد أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ،

ولا هما شريوة ما . »

### والأبيض يدلان على معنى واحد .<sup>(١)</sup>

= يقصد أرسطو بقوله  $\alphaὐτὸν \deltaὲ ἀνθρώπου$  : « ولاهما ضرورة ما » ، أن العبارتين لا تصدقان معا أو تكذبان معا ضرورة .

نارن ترجمة : Edghill : nor are they at the same time necessarily true or false .

(وهو) أنه : سقطت من طبعة يدوى .

(وذلك أنه قد) يمكن : هكذا في طبعة يدوى : ولكننا نجهد يمكننا في مخطوط الأروغتون ،

ويمكننا في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماير ، ص ٧٣ ، سطر ٢٥ .

شرح الفارابي ، ص ٧٣ وما بعده . على الفارابي ، ص ٧٤ — ٧٥ ، على قول أرسطو : « وقد يسبق إلى الظن ... ولا إنسان واحد أبيض » . بقوله : يريد أن ألقاها الموضوعات في المقادير المتكافئة كما كانت إنما تكون العبارة عنها بألف ولام التعريف ، وكانت الألف واللام إنما تستعمل مكان قولنا : كل ، صار قولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، قد يظن أنه أراد به قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض . وأيضاً لأن الألف واللام المقرونين بالاسم يدلان على الكل قد تدلان على المعنى مطلقاً غير مقيد بشرطة . ومعنى الإطلاق هوهم في ظاهر النظر أنه يشتمل على جميع جزئياته كلها . فحينئذ يظن بقولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، أن قوتها قوة المتضادين وهو قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض .

شرح الفارابي ، ص ٧٥ — ٧٦ ، تعليقاً على قول أرسطو ، ١٧ ، ٣٦ — ٣٧ : « وليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ولاهما ضرورة ما » : « معنى ليس ما يدل عليه قولنا : ولا إنسان واحد أبيض ، هو الذي يدل عليه دائماً قولنا : ليس الإنسان أبيض ، ولكن إنما يكون ذلك إنما من طريق لفظة قال ما يريد القائل . فإن أراد بألف ولام التعريف : « كل » ، صار القولان حينئذ متضادين . وإن لم ير به « كل » ، كانت ألف ولام التعريف حينئذ إنما تدل على المعنى مطلقاً بلا شرطية .

لاحظ أن من الفارابي هنا في قوله : « ولكن إنما ... القائل » مضطرب ، والمعنى يتطلب أن العبارة بما يريد القائل ، كما يهت به ذلك .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ١٣ — ١٧ :  $\muία \deltaὲ \epsilon\sigma\tau\iota \kappa\alpha\tauὰ\phi\alpha\sigma\iota\varsigma \kappa\alpha\iota \alpha\pi\phi\alpha\sigma\iota\varsigma$  :  $\eta \epsilon\nu \kappa\alpha\theta' \epsilon\nu\theta\varsigma \sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\sigma\alpha$  ،  $\eta \kappa\alpha\theta\acute{o}\lambda\omicron\upsilon \theta\nu\tau\omicron\varsigma \kappa\alpha\theta\acute{o}\lambda\omicron\upsilon \eta \mu\eta \delta\mu\omicron\iota\omega\varsigma$  ،  $\omicron\lambda\omicron\nu \pi\acute{\alpha}\varsigma \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma \epsilon\sigma\tau\iota\nu$  —  $\omicron\upsilon\kappa \epsilon\sigma\tau\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma$  .  $\epsilon\sigma\tau\iota\nu \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma$  —  $\omicron\upsilon\kappa \epsilon\sigma\tau\iota\nu \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma$  —  $\epsilon\sigma\tau\iota \tau\iota\varsigma \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma$  ،  $\epsilon\iota \tau\acute{o} \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\nu \epsilon\nu \sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota$  .

فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد ،  
فليس الإيجاب واحداً ، ولا السلب واحداً . مثال ذلك : إن وضع واضح للإنسان  
والفرس اسماً واحداً وهو ثوب مثلاً ، فقال : الثوب أبيض ، الثوب ليس  
بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا هذا السلب سلباً واحداً .  
وذلك أن قولنا حيثئذ : الثوب أبيض ، يدل على إيجابين ، لأنه يدل على ما يدل  
قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان ، لا واحدة . وكذلك  
قولنا : الثوب ليس بأبيض ، يدل على سلين ، وهو قولنا : الفرس ليس بأبيض  
والإنسان ليس بأبيض .

١ — يدل : يدلان د

٢ — إيجابين : إيجابين د

٣ — ر : سقطت من د

ت ح . ١٨٢ | ١٨١ — ٢١ : « والإيجاب أن السلب يكون واحداً متى دل على معنى واحد على  
هو واحد : إما كل على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ، مثال ذلك : « كل إنسان أبيض » ،  
« ليس كل إنسان أبيض » ، « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ، « لا إنسان  
واحد أبيض » ، « قد يكون إنسان ما أبيض » . هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى  
واحد .

لاحظ أن  $\eta \mu \epsilon \rho \sigma$  قد نقلها المترجم نقلاً حرفياً ، ولذا فهمض المعنى ، ولو أنه اقتصر على :  
وإما لا ، لكان المعنى أكثر وضوحاً .

يشي : لشيء ، في طبعة بدوى .

مثال ذلك : مثل ذلك في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانتون ، انظر شرح  
الفارابي ، بمحقق كوتش وماور ، ص ٧٨ ، سطر ٢٠ .

قانون شرح الفارابي ، ص ٧٧ : « يعنى أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك المحمول بهينه الذى  
أوجبه الإيجاب ، ومن ذلك الموضوع بهينه الذى فيه أوجب المحمول ، كان ذلك الموضوع من  
الأمصاص أو من المعاني الكلية ، كان معه سود أو لم يكن ، كان السود كلها أوجبها » .

المرجح نفسه ، ٧٠ : « فانا إذا سمعنا القرس نوبأ » ومعناه به الإنسان أيضا فقلنا : إن القرب  
أبيض ، كان معناه أن القرس ، أبيض ، والإنسان أبيض ، إلا أن يكون القرب دالا على معنى  
واحد جامع للإنسان والقرس والقرب . فلو قلنا لا يكون اسم للإنسان ، ولا للقرس ، بل يكون اسما  
لشيء يصل بينهما .



وكذلك القضية التي يكون مجموعها ، أو موضوعها ، أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة ، حدثها حل عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك<sup>(١)</sup>. وإذا كان ذلك كذلك ، فالملاحظات التي تكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الأسماء ، أغنى المتناقضة والشخصية ، ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا ، والآخر كاذبا<sup>(٢)</sup>.

## ٢ — الاسم : بالآلة

(١) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ٢٣ — ٢٥ : *ei oûn autai polla signaïnousi kai eloi pollai, dihalon eti kai ti prwte htoi polla ti oudèn signaïne* .  
= ث . ج . ١٨٢ ب . ٥ — ٦ : « فإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكذا أكثر من واحد ، فن البر أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، وإما ألا يكون يدل على شيء » .  
فإذا : على الرقم من أننا نجد فاذا في مخطوط الأورفانوس وفي شرح الفارابي ، ص ٨٠ ، سطر ٦ ، وإذا في طبع يدري ديولاك ، فان القراءة الصحيحة هي « فاذا » بدلالة *ei* في النص اليوناني .  
الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم حاتم ، ص ٢٧ : « وإذا كان الموضع في القضية اسما مشتركا ، لم تكن القضية واحدة ، بل تكون حدثها حل عدة المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد .  
وإذا كان المحمول اسما مشتركا ، فان عدد القضايا على عدة المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول .  
وكذلك إن كانا جميعا مشتركين الاسم » .

شرح الفارابي ، ص ٨٠ : « يعني إذا كان هذان اللذان أخذ موضوعهما باسمين متباينين ، وحمل المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الآخر ، يدلان على أكثر من معنى واحد ، وكان الاسمان أيضا أكثر من واحد » . فن البر أن القول الأول يعني قولنا : الثوب أبيض أيضا .  
إما أن يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة ، بل قضايا كثيرة . وإما أن لا يدل الثوب على شيء أصلا إذ كان إنسا وضع دالا على معنيين ، وبست دلالة على أحدهما أخرى من دلالة على الآخر ، بل دلالة عليها بالسواء ... » .

(٢) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ٢٦ — ٢٧ : *diote oud' en taútaiç anághnē tēn : 26 — 27* : *μήν ἀληθεῖ τὴν δὲ ψευδοῖ εἶναι ἀντίφασιν* .

وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة  
قضية واحدة، ومتى لا تكون<sup>(١)</sup>.

فها هنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تسترط في المتقابلات، وحينئذ توجد  
في التقابل على ما وصفنا.

- أحدها : أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحداً من جميع الجلهات ،  
لا أن يكون مأخوذاً في أحدهما بجهة، وفي الآخر بغير تلك الجهة .
- والثاني : أن يكون الإيجاب فيهما واحداً، والسلب واحداً .
- والثالث : أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلباً واحداً<sup>(٢)</sup>.

٢ — توجد : يؤخذ ف

٤ — وصفنا : وضعا د

٥ — أحدها : أحدهما ف // المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول ل

٦ — الآخر : الأخرى د

= ت . ع . ١٨٢ ب ٧ — ٨ ، «لواجب ألا يكون في مثل ذلك أيها أحد ما في المناقضة  
صادقا، والآخر كاذبا» .

الترجمة العربية مبهمه ، فإذن ترجمة Edghill :  
of those propositions of which both the positive and the negative  
forms may be true or false simultaneously.

وراجع : شرح الفارابي ، «تقيق كوكش ومازو» ص ٨٠ — ٨١ .

(١) أنظر : ص ٢٢٤ وما بعدها ، من كتابنا هذا .

(٢) فإذن : شرح الفارابي ، ص ٧٨ ، «فإن ما هنا أشباه ثلثة ينبغي أن يحفظ بها في كل  
متقابلين ، وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بجهة ، وكذلك محمولها ، ثم أن يكون السلب الواحد  
مقابلاً لإيجابه ، ثم أن يكون الإيجاب واحداً والسلب واحداً» .

فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة ، وكما أصناف المتقابلات ، وكيف أحوالها في التقابل .

ونقول : إن ما يقسم من هذه المتقابلات المصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة .

أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر ، والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للمصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو المصدق والآخر هو الكاذب ، سواء عرفنا نحن المصدق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجوداً الآن أو غير موجود من اليقين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب ، أو لم يحصل لنا إذ هو يحصل الوجود في نفسه .

وكذلك الأمر في الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان<sup>(١)</sup> .

- 
- |                             |                       |
|-----------------------------|-----------------------|
| ١ — هذا : حد                | // متقابلة : سقطت من  |
| ٢ — المصدق والكذب : بالكلية | ٤ — المواد : المرد    |
| ٥ — أما : وأما              | // الموجودة : الموجود |
| ٦ — اقتسامها : اقتسامها     |                       |
| ٧ — نحن : عن                |                       |
| ٨ — موجود : مرد             | // أحد : حد           |
| ٩ — إذ : أنه                |                       |
| ١١ — يشترط : يشترط          |                       |
- 

(١) أرسطو ، ٩ : ١٨ | ٢٨ — ٢٢ : καὶ ἐπὶ μὲν οὖν τῶν ὄντων καὶ τῶν ἀνέγκη τὴν ἀπόφασιν ἢ τὴν ἀποφασιν ἀληθείᾳ ἢ ψευδῇ εἶναι ، καὶ ἐπὶ μὲν τῶν καθόλου ὡς καθόλου δεῖ τὴν μὲν ἀληθείᾳ τὴν δὲ ψευδῇ εἶναι ، καὶ ἐπὶ τῶν καθ' ἑκάστα , ὅσπερ εἴρηται , ἐπὶ δὲ τῶν καθόλου μὴ καθόλου λεγόντων οὐκ ἀνάγκη .

وأما الأمور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الأشياء الممكنة فليس اقتسامها  
الصدق والكذب على التحصيل في نفسها . وذلك أن الأمر في هذه المقابلات  
في هذه المادة لا يخلو من أقسام : إما أن تكون مقسمة للصدق والكذب  
أولا تكون . ثم إن كانت مقسمة للصدق والكذب فلما أن يكون ذلك على

١ — الممكنة : الممكنة د

٢ — هل سقطت من د // نقبها : نفسه ل // المقابلات : + في هذه  
المقابلات د

٤ — ثم : سقطت من د

== ث . ح . ١٨٢ ب ٨ — ١٢ : « ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت  
فيها معنى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقا وإما كاذبا . أما في الكلية  
على معنى كل واحد منهما أبدا صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية  
التي لا يقال على معنى كل فليس ذلك واجبا فيها » .

يشير أرسطو هنا إلى نقاط كان قد تعرض لها فيما سبق : فلاون ص ٥٨ ، ١٨ ، فيايمس أرسطو ،  
١٧ ، ٢٧ ب ٢٧ — ٢٩ ، وعامش ٢ ، ص ٥٨ ، فيايمس أرسطو ، ١٧ ، ٢٧ ب ٢٦ — ٢٧ .  
وراجع : شرح الفارابي ، ص ٨٢ : « يريد أن يكون الإيجاب والسلب المتقابلين فيها بصدق  
الصادق منها على التحصيل والكاذب منها على التحصيل ما حلته منه وما جهلته . فاحلته منه  
إن الصادق منها صادق على التحصيل في نفسه وعندنا . والكاذب منها كاذب على التحصيل في نفسه  
وعندنا . فإن الموجب منها هو الصادق وحده ، دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده ، دون  
الإيجاب . أو الإيجاب هو الكاذب وحده ، دون السالب . والسلب هو الصادق وحده ، دون  
الإيجاب . أما المتناقضان : فأحدهما أبدا صادق ، والآخر أبدا كاذب في التي هي موجودة الآن والتي  
كانت وتصرمت . ولذلك إن لم يشترط في الكلمات أيضا زمان كانت حالها هذه الحال في هي ضرورية  
ومستتمة . وكذلك في الأشخاص الموجودة الآن والتي كانت في سلف ، والمهمسات فليس أحدهما  
صادقا والآخر كاذبا دائما » .

التحصيل أو على غير التحصيل . وإن كانت غير منقسمة للمصدق والكذب إنما أن يكونا صادقين معا أو كاذبين معا : أو يوجد فيهما الأمران .

لأن كان كل إيجاب وسلب يقتسم المصدق والكذب على التحصيل في نفسه ، فواجب في كل شيء أن يكون إما موجودا ، وإما غير موجود . فيجب على هذا متى قال إنسان في شيء من الأشياء المستقبلية إنه سيكون ، وقال آخر : إنه لا يكون أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق ، والآخر هو الكاذب .

وذلك أنه لا يمكن أن يوجد الأمران معا ، أعني الكون ولا كون<sup>(١)</sup> .

- 
- |                               |                   |                                |
|-------------------------------|-------------------|--------------------------------|
| ١ — التحصيل : تحصيل د         | //                | أو على غير التحصيل : سقطت من د |
| ٢ — يكون : يكون ل             | //                | صادقين : صادقين ف              |
| //                            | كاذبين : كاذبين ف | //                             |
| ٣ — يقتسم : يقتسم د           | //                | التحصيل : تحصيل د              |
| • — المستقبلية : المستقبلية د | //                | آخر : الآخر د                  |
- 

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ٣٣ — ٢٩ : καὶ ἐπὶ δὲ τῶν καθ' ἑκάστα καὶ μελλόντων οὐχ ὁμοίως . εἰ γὰρ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθὴς ἢ ψευδής , καὶ δεῖται ἀνάγκη ὑπάρχειν ἢ μὴ ὑπάρχειν , ὥστε εἰ ὁ μὲν φήσει ἔσσεσθαι τι ὁ δὲ μὴ φήσει τὸ αὐτὸ τοῦτο , διήλυν διὰ ἀνάγκη ἀληθεύειν τὸν ἕτερον αὐτῶν , εἰ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθὴς ἢ ψευδής . ἄμφοι γὰρ οὐχ ὑπάρξει ἅμα ἐπὶ τοῖς τοιούτοις .

— ت . ج . ١٨٢ ، ١٢ — ١٧ : « فلما المعالي الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا وإما كاذبا ، فواجب في كل شيء أن يكون موجودا أو غير موجود . فان قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر له بعينه : لا ، فنز الذين أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب لصادق أو كاذب . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعا في ذلك وما أشبه » .

— وقال آخر له بعينه لا : + يكون ، في شرح القاراء ، ص ٨٥ ، سطر ١٩ .

وإنما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها،  
لأنه إن قال إنسان في شيء ما : إنه أبيض ، وكان صادقا ، فواجب أن يكون  
خارج النفس أبيض . وإن كان كاذبا ، فواجب أن يكون غير أبيض . وإن  
قلنا : إنه غير أبيض وكان صادقا ، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ؛  
وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا :

١ — والقول الصادق : سقطت من د

٢ — يكون : + خارج النفس ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٠ — ٧١ : « وأما القضايا المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية  
فإنها ليس يجب فيها من جهة طوائع الأمور أن يتبين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضا يكون قدامين أحدهما  
فيه بمحصل السبب المعين . فإن التبين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين فليس  
يجب بذاته أن يتبين .

فإن كل شيء واجب : فلما أن يجب لذاته ، أو يجب بمحصل السبب الذي يوجبه . ولو كان  
في القضايا التي نحن في ذكرها تعيين لصدق أو كذب ، حتى كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا بعبء ،  
وإما كاذبا ، لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لاعتقالي ، وإما أن لا يوجد . لماته إذا قال قائل :  
إن كذا يوجد ، وكان يتبين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخرون : إنه لا يوجد ، ويتبين أنه صادق  
أو كاذب ... » .

تارن تعليق Edghill على هذا الموضع ، حاشي .

In this chapter, as Pacius points out, Aristotle deals with  
four possible theories as to contradictory propositions concerning  
the future : (1) that both are true; this he refutes, 18 a 34 — 9,  
by implication, (2) that one is true and the other false determin-  
ately; this he deals with at length; (3) that both are false; this he  
dismisses, 18 b 16 -.23; (4) that one is true and the other false,  
= indeterminately; this last he commends, 19 a 23 — b 4.

وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض ، فواجب أن يكون القول الصادق

== فيما يخص أرسطو ، ١٨٤ — ٣٩ ، انظر النص السابق ، وفيما يخص أرسطو ، ١٨ ب ١٦ — ٢٣ ، انظر هامش ٤١ ص ٨٣ وفيما يخص أرسطو ، ١٩٠ — ٢٣١ ب ١٩ ، انظر هامش ٤١ ص ٩٠ .

شرح الفارابي ، ص ٨٢ وما بعدها : « المعاني الجزئية تعنى الاختصاص ، وتعنى أن الأمر في المتقابلين فيها ليس الصادق منها صادقاً على التحصيل ، ولا الكاذب منها كاذباً على التحصيل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وإن الإيجاب والسلب المتقابلين منها حالهما كمال وجودها . فإن وجودها لما كان غير محصل كان أيضاً صدق أحد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل ، كان كذب أحد المتقابلين منها غير محصل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس يلبي أن يفهم في كل مستقل ، بل في المستقلات المتكئة أن توجد ، وأن لا توجد ، وليس في المستقلات التي توجد لا محالة ، مثل الكسوفات الجزئية ، وأشياء الكسوفات . بل إنما يلبي أن يفهم ذلك في المتكئة من الأمور . . . »

وليس الأمر في ذلك هل ما يقوله جيل المفسرين فانهم يقولون إنه يخص في هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الأمور ، أم لا ... بل نحن من أول أمرنا ربما فطرنا عليه . نعلم أن كثيراً من الأمور ممكنة أن تكون ، وأن لا تكون . وأول شيء هو الذي نعلم أنه إلى اختياراتنا وإرادتنا . وإنما سار قوم يرضون الإمكان من الأمور لا بالضرورة الأولى ، ولكن بالوضع ، والشرعية ، والقول ... وعلى أن الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة إنما هو بأشياء ، وعن أشياء معلومة بالقطرة ... لأن أرسطوطاليس يقول في كتاب البرهان إن القضية الهية بنفسها ليس يلبي أن يجعل سهارها أن يعترف الإنسان بها بلفظة ، أو لا يعترف ... .

فإن الفحص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه ، أو ضروري الوجود في نفسه هو فحص عن كيف وجود هذا الموجود ، وليس ذلك بلائق في المنطق ... » .

المراجع نفسه ، ص ٨٤ — ٨٥ : « وكذلك اختطه وهو قوله : فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال ، دال على ما قلنا . وذلك أنه إنما يريد أن يبين ما ذكر أنه على غير مثال في الأمور الماضية والى هي الآن . فذلك يضع تقويض ما يريد أن يبينه وضعا بشرية . فإنه لما قال : فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . يعنى على التحصيل . بل الأمر فيها على غير التحصيل ، أو الأمر فيها مجهول هل هو على التحصيل ، أو على غير التحصيل ، أو أنه على جهة أخرى ، أو أن المتقابلين منها لا ينقسم الصدق والكذب ، بل يصدفان معا ، أو يكذبان معا ، فإن الأمر فيه مجهول . »

فيه أنه أبيض، والكاذب أنه ليس بأبيض . وإن كان خارج النفس غير أبيض،  
فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض ، والكاذب أنه أبيض<sup>(١)</sup> .

فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصديق والكاذب في الأمور  
المستقبلية على أن أحدهما محصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلية ضرورية  
في وجودها . وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ، ومن غير سبب محصل .  
ولا يوجد شيء (يقال فيه إنه ممكن أن يكون وألا يكون) بل يكون كون الشيء،  
أولا كونه ، ضرورة . وذلك واجب لكون الصديق والكاذب في أحد المتقابلين  
محصلا في نفسه . وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منها إلى الوجود غير الصادق من  
إيجاب كان ، أو من سلب ، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصديق في أحد المتقابلين

- ٢ — هو : سقطت من د  
٤ — المستقبلية : المستقلة د // المستقبلية : المستقلة د // ضرورية : ضرورة د  
٥ — يكون : يمكن د  
٩ — من (سلب) : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١٨٠٤٩ ٣٩١ ١٨ — ب ١٨ : « εἰ γὰρ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι λευκὸν : ὅτι οὐ λευκὸν ἔστιν , ἀνάγκη εἶναι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , καὶ εἰ ἔστι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , ἀληθὲς ἦν φάναι ἢ ἀποφάναι : καὶ εἰ μὴ ὑπάρχει , ψεύδεται , καὶ εἰ ψεύδεται , οὐχ ὑπάρχει , ὥστε ἀνάγκη ἢ τὴν κατάφασιν τὴν ἀπόφασιν ἀληθὲς εἶναι ἢ ψευδῆ . »

— ت . ج . ١٨٢ ب ١٧ — ٢١ : « فإن قولنا في شيء أنه أبيض أو غير أبيض ، إن كان صادقا ، فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض ، فقد كان إيجابا أو سلبا فيه صادقا . وإن لم يكن ، فكذبا . وإن كان كذبا ، فليس هو . فواجب إذا ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا . »

كان (صادقا) : القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . إذا : سقطت من شرح الفارابي .  
شرح الفارابي ، ص ٨٦ : « يعني أن قولنا في شيء أنه أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون ذلك الشيء أبيض . وقولنا فيه إنه غير أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون غير أبيض . وبالعكس . فانه إن كان الشيء في نفسه أبيض ، فقد كان إيجابا أنه أبيض صادقا . وإن كان الشيء في نفسه غير أبيض ، فقد كان سلبا أبيض عنه صادقا . وإن لم يكن الشيء في نفسه غير أبيض ، فسلبي البياض عنه كذب ... »



محصل الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد . كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد ، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى منه بالسلب ، ولا السلب أولى منه بالإيجاب . ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبته ، أو سالبا سلبه <sup>(١)</sup> .

• — موجبا أوجبته : فوجبا د // عليه : سلب د •

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٨ ب • — ٩ : οὐδὲν ἄρα οὕτε ἔστιν οὕτε γίνεται : οὕτε ἀπὸ τύχης οὐθ' ὁπότερ' ἔτυχεν , οὐδὲ ἔσται ἢ οὐκ ἔσται , ἀλλ' ἐξ ἀνάγκης πάντα καὶ οὐχ ὁπότερ' ἔτυχεν . ἢ γὰρ ὁ φῶς ἀληθεύει ἢ ὁ ἀπαφῶς . ὁμοίως γὰρ εἴν ἔγινετο ἢ οὐκ ἔγινετο : τὸ γὰρ ὁπότερ' ἔτυχεν οὐδὲν μᾶλλον οὕτως ἢ μὴ οὕτως ἔχει ἢ ἔξει .

ث . ع . ١٨٢ ب ٢١ — ١٨٣ : • « فليس شيء من الأشياء إذا ما يتكون أربا هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء منهما أيها كان . ولا شيء من الأشياء مزيج بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك ، لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك » .

( لا يخلو ) الشيء : في طبعة يدعى نجد : شيء ، ولكن فارجح الفارابي ، تحقيق كوش ومارو ، ص ٨٦ ، سطر ٢٠ . والقراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس .

فرج الفارابي ، ص ٨٦ : « ... وإن كان واجبا ضرورية أن يكون صدق الإيجاب من مقابل الأمور المستقبلية كلها صدقا على التام ، وكذب الكاذب منها كذبا على التام ، في جميع الأمور المستقبلية . فليس شيء من الأشياء إذا ما يكون في المستقبل ، أو ما هو موجود الآن ، وقد كان غير موجود فها تقدم ، يكون وجوده بالاتفاق ... »

وقوله : بالاتفاق ، يعني به أن لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات . وقوله : بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الأمر منهما أيها كان ، تلخيص الشيء الممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد . فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن أن يوجد ، فلي وجد شيء ، قائما يوجد ، من سبب غير محصل ، ومن سبب بالعرض ، فيرفع من ذلك أن يكون شيء من الأشياء ممكنا أن يكون ، وأن لا يكون » .

ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه ، من قبل أن يصير أبيض ، إنه سيصير أبيض ، قولاً صادقاً وضرورياً . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون ، إنه سيكون ، قولاً صادقاً كما كان فيه في حين تكونه ، حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الوجود الحاضر لصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل<sup>(١)</sup> .

فإننا كان ذلك كذلك ، فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ، ويقال فيه إنه سيوجد ، ألا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد ، فمن المحال ألا يوجد ، والشيء الذي من المحال ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . وما هو واجب ، فهو ضروري الوجود . لجميع الأشياء إذن ضرورة الوجود .

- 
- ١ — من (الأشياء) سقطت من د  
٢ — فإذا : فا  
٣ — (شيء) يكون ، فيكون د  
٤ — تكرار كلمة يمكن  
٥ — في الشيء... يمكن : سقطت من د  
٦ — والشيء : الشيء د // الحال : الحال د // وما هو : رتبها د  
٧ — ضرورة : ضروري د
- 

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٩ — ١٣ : *ἔτι εἰ ἔστι λευκὸν νῦν, ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν πρότερον ὅτι ἔστι λευκόν, ὅσοι δὲ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι οὐκ ἔστιν τῶν γενομένων ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται. εἰ δὲ δὲ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται, οὐκ οἶόν τε τοῦτο μὴ εἶναι οὐδὲ μὴ ἔσεσθαι.*

— ت . ح . ١٨٣ : ١٠ — : « رأينا إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقا . فوجب أن يكون القول في شيء من الأشياء بما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائما صادقا . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت ، أو سيكون فيما بعد ، كان دائما حقا ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ، ولا يصح موجودا . ( فوجب أن يكون القول ) : تكون في طرفة بؤلك . ولا أرى لها وجهها .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ٧١ : « فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بهية ، أو غير أبيض بهية ، فالقول بصدق فيه إما أنه أبيض بهية ، وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود والوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقا ، فالأمر يكون لا محالة : وإن كان كاذبا ، فالأمر لا يكون البتة » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس هاهنا شيء يحدث باتفاق ، ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة ، أضي أن كونه ليس واجبا ضرورة . كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة ، فليس يحدث عن الاتفاق<sup>(١)</sup> . وأيضا فإنه ليس يجوز أن نقول إن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معا ، ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا ، مثل أن يكون قولنا في الشيء إنه يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون صادقين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا ، لم عنه ألا يكون المتناقضتان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد . وذلك شيء قد تبين خلافه .

- |                          |                   |
|--------------------------|-------------------|
| ١ — اتفاق : بالاتفاق في  | // هو : وهو د     |
| ٤ — وأيضا : دائما د      |                   |
| ٥ — المستقبلية : السمة د | // عنها : عنها في |
| ٦ — ويمكن : ويمكن د      |                   |
| ٧ — فإنها : فهما د       | // كانا : كان د   |

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٨ ب ١٣ — ١٦ :  $\delta \delta \epsilon \mu \eta \alpha \lambda \acute{o} \nu \tau \epsilon \mu \eta \gamma \epsilon \nu \epsilon \sigma \theta \alpha \iota$  ،  $\delta \delta \epsilon \alpha \delta \upsilon \nu \alpha \tau \alpha \nu \mu \eta \gamma \epsilon \nu \epsilon \sigma \theta \alpha \iota$  ،  $\alpha \nu \alpha \gamma \kappa \eta \gamma \epsilon \nu \epsilon \sigma \theta \alpha \iota$  .  $\alpha \nu \alpha \gamma \kappa \alpha \nu \tau \alpha \sigma \upsilon \nu \tau \alpha \tau \alpha \delta \upsilon \sigma \acute{o} \mu \epsilon \nu \alpha \alpha \nu \alpha \gamma \kappa \alpha \lambda \acute{o} \nu \gamma \epsilon \nu \epsilon \sigma \theta \alpha \iota$  -  $\sigma \upsilon \lambda \lambda \acute{\epsilon} \nu \delta \iota \nu \alpha \delta \iota \alpha \nu \alpha \tau \epsilon \rho ' \epsilon \nu \tau \upsilon \chi \epsilon \nu$   $\sigma \upsilon \delta \delta \epsilon \alpha \pi \omicron \delta \tau \upsilon \chi \eta \varsigma \epsilon \iota \sigma \tau \alpha \iota$  '  $\epsilon \iota \gamma \alpha \rho \alpha \pi \omicron \delta \tau \upsilon \chi \eta \varsigma$  ،  $\sigma \upsilon \kappa \delta \epsilon \alpha \nu \alpha \gamma \kappa \eta \varsigma$  ' .  
 = ت . ج . ١٨٣ . ١٠١ — ١٤ : « وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا ، فن الحال ألا يصير موجودا . والشيء الذي من الحال ألا يصير موجودا ، فواجب ضرورة أن يكون . لجميع الأشياء إذا المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذا في . من الأشياء هل أي الأمرين اتفاق ، ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة » .  
 والشيء الذي من الحال أن لا يصير موجودا : كريت في طرح القارابي ، ص ٨٧ ، سطر ١٧ — ١٠ .  
 طرح القارابي ، ص ٨٧ : « هذا هو النتيجة المتبعة التي انساق إليها القول الذي وضع فيه أن صدق أحد المتقابلين في الأمور المستقبلية صدق على التحصيل في نفسه ، وأن المتقابلين في جميع الأمور المستقبلية يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل . فلما لم الحال من ذلك ، لمص بعده في كل المتقابلين في المستقبلية ، أترى صدقان معا ، أو ترى يكذبان معا . فقال ليس يجوز أن يقال إنهما صدقان معا ، ولا يجوز أيضا أن يقال إنهما يكذبان معا » .



أو التائب لخبر يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب ، كان ما يجب ، وإن لم يفعل ما يجب ، لم يكن ما يجب ، أمرا باطلا واعتقادا لاسدا<sup>(١)</sup>.

١ — تخير : بلز د // يحصل : يحصل د  
٢ — أمرا باطلا ، أمر باطل ف // اعتقادا لاسدا ، اعتقاد لاسد ف

فوجب أن يكون الشيء الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في حد صادق ، فواجب أن يصير كذلك في حد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك ، وليس لا يصير كذلك في حد حقا ، فليس هو على أى الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فانه يجب لا أن تكون حربا ، ولا ألا تكون . غير صدق : في الموضعين . وفي طبعة يدعى : غير صادق ، ولكن القراءة راضية في خطوط الأوردان . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماورد ، ص ٨٨ ، سطر ٥ — ٦ .  
فأورد : روس ، أرسطر ، الطبعة الخامسة ، ص ٨٠ .

There must either be or not be a sea — flight tomorrow, but it is not the case either that there must be or that there must not be one .

ويقول الفارابي ، الكتاب عنه ، ص ٨٩ ، تطبيقا على مثال الحرب : « يعني أنه إذا صدق هناك المتقابلان معا ، أو كذا ، لم ضرورة أن يوجد الأمران ، يعني الوجود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : إحداهما من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو المحال الذي لم أره من ملزمين الموضعين . والثاني أن يكون ضرورة ، غير تقع الإمكان » .

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٨ ب ٢٦ — ٣٣ : τὰ μὴν δὴ συμβαίνοντα ἄτοπα : ταῦτα καὶ τοιαῦτα ἕτερα, εἴτερ πάσης καταφάσεως καὶ ἀποφάσεως ἢ ἐπὶ τῶν καθόλου λεγομένων ὡς καθόλου ἢ ἐπὶ τῶν καθ' ἑκαστον ἀνάγκη τῶν ἀντικειμένων εἶναι τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ, μηδὲν δὲ ὁπότῃς ἔτυχεν εἶναι ἐν τοῖς γιγνομένοις, ἀλλὰ πάντα εἶναι καὶ γίνεσθαι ἐξ ἀνάγκης. ὥστε οὔτε βουλευέσθαι θέοι ἂν οὔτε πραγματεύεσθαι, ὡς ἂν μὲν τοῦ ποιεῖσθαι, ἔσται τοῦ, ἐὰν δὲ μὴ τοῦ, οὐκ ἔσται τοῦ.

— ت. ع . ١٨٣ ب ١ — ٧ : « فهذا ما يلزم من الأمور الشبهة وغيره ما أشبه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ما يقال كلياً هل معنى كل ، وإما ما يقال جزئياً — فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتضادين صادقا والآخر كاذبا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أى الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعا وجودها وكونها واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرى في شيء . ولا أن نثبت له أو نأخذ أحده ، كما أن قلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم تفصل ما يجب لم يكن ما يجب » .

حتى أنه يلزم هذا من الشئمة أنه إن روى إنسان ما في حادث ما ، وقطع على أنه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا ، وأخذ في إحصاء الأسباب الموجبة لحادثه وكونه في هذه المسدة الطويلة لو عمرها إنسان ، وروى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ، ونظر في جميع هذا الزمان في إحصاء الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان فعل كل واحد منهما باطلا وحيثا ورويته ساقطة لا معنى لها . وذلك إن الصادق

١ — ما سقطت من د — ٢ — الالف : الالف د

٤ — في جميع هذا الزمان : سقطت من ف — ٥ — منها : منها د

== جميعا : جميعها في شرح الفارابي ، ص ٨٩ ، سطر ٢٦ .

أن (نستمد) : سقطت من شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٩٠ ، سطر ١٦ .

أهية : أهية ، في طبعة بدوي ، وهو سبو .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٣ : « والمثاقضان في الممكن ، إن كانا يقتضيان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما ، لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة ، إذ كان في نفسه كاذبا على التحصيل ، فلا يكون شيء من الأشياء في نفسه وطلبته ممكنا ، فترجع الأشياء الإرادية والاعتبار والأفعال الكائنة من الزوية وأخذ الأهمية في استعمال خير ينظر ، ودفع فريشوع . وترجع أيضا المواناة التي في الأمور الطبيعية والصناعية لأن يكون الشيء بحال ، وألا يكون ، مثل تأتي الشمس لأن يلين ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نرى أو نفكر أو نستمد ، معتقدين أنا إن فلانا ما يجب ، كان أمرا لا يكون إن قصرنا . ولو كان الأمر الذي نرى فيه ونستمد له مما قد يكون بالضرورة ، أو لا يكون بالضرورة ، كان لا تلا مخال فيه أمرا فصدق أو كذب . فحينئذ يمكن لقوله ، ما كان لاستمدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجود ، لكن طوقنا تشهد بفائدة الاستعداد للثبوت فينا ، فاذن ما يرضها ويطلبها محال » .

شرح الفارابي ، ص ٩٠ : « يعني أنه إذا أرغفت الأمور الممكنة ، كلها نحن أمر الاحتمال بشيء من الأشياء ، ولم يكن بنا حاجة إلى أن نرى بنفسنا ، ولا أن نستعمله بأبداننا ، ولا أن تأخذ له أهمية من الأشياء الخارجة عنا من ناس نستعين بهم أو آلات » .

منهما في نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما في إبطاله  
والآخر في وجوده أو لم يرق واحد منهما في ذلك . فإنه يجب على هذا ألا تكون  
الإرادة سببا لحدوث شيء من الأشياء ، بل تكون جميع الأشياء تجري مجاريا بالطبع  
وعلى ما لما من أحد المتناقضين وإن لم يرق مرق في إيجاد شيء من ذلك أو منع وجوده .  
ويكون حكم من روى في الشيء عشرة آلاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا ،  
أي زمان كان ، بل يكون حكمه حكم من لم يرق فيه أصلا . وهذه الأشياء كلها  
في غاية الشناعة ، وخلاف ما فطرنا عليه <sup>(١)</sup> . وذلك أنا نرى أن ما هنا أشياء مبدأ  
حلوثها الروية وأخذ الأبهة لها .

- ٢ — واحد : أحد د  
٣ — مجاريا : مجاريا د ، مجراما ف  
٤ — المتناقضين : متناقضين د  
٥ — سنة : + مثل ف // روى : يدى ف  
٦ — أصلا : أملا د  
٧ — أشياء : + أشياء د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٣ — ١٩ : οὐδὲν γὰρ κωλύει καὶ εἰς μυριοστὸν ἔτος φάναι τοῦτο ἔσσεσθαι τὸν δὲ μὴ φάναι ، ὥστε ἔξ  
ἀνάγκης ἔσσεσθαι ὁποσοῦστον αὐτῶν ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν τότε . ἀλλὰ μὴν  
οὐδὲ τοῦτο διαφέρει ، εἴ τις εἶπον τὴν ἀντίφασιν ἢ μὴ εἶπον ὁπλὸν  
γὰρ ὅτι οὕτως ἔχει τὰ πράγματα ، καὶ μὴ ὁ μὲν καταφήσῃ τι ὁ δὲ  
ἀποφήσῃ ὁ δὲ γὰρ διὰ τὸ καταφασθῆναι ἢ ἀποφασθῆναι ἔσται ἢ οὐκ  
ἔσται ، οὐδ' εἰς μυριοστὸν ἔτος μᾶλλον ἢ ἐν ὁποσοῦτον χρόνῳ .

ت . ج . ١٨٣ ب ٧ — ١٣ : « فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء  
إنه يكون إلى عشرة آلاف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان  
القول حينئذ بأنه يكون صادقا . وأيضا فلا فرق في هذا المعنى بين أن نقول المتناقضة وبين ألا نقول ،  
وذلك أنه من الزين أن الأمور تجري مجاريا وإن لم يوجب موجب شيئا منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن  
الشيء ليس إما يكون أو لا يكون من قبل أنه قد أوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة آلاف سنة  
غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره » .

وقد يظهر أيضا في الأمور التي تفعل أن فيها أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلته على السواء ، أضحى أنها ممكنة أن يكون عنها الشيء أولا يكون على السواء ، وذلك من جهة الفاعل والقابل معا . ومثال ذلك : أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه اليل ، وقد يمكن فيه أن لا يتمزق ، بل يبل . وذلك أن إمكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء ، من جهة الفاعل والقابل .

- ١ — تفعل : يفتل د  
٢ — أضحى أنها : فانها د // عنها : منها د  
٣ — وذلك من جهة الفاعل والقابل معا : سقطت من ف  
٤ — فيه : سقطت من د // إليه اليل : سقطت من د  
٥ — من جهة الفاعل والقابل : سقطت من ف

== نجرى : بدون نقط في خطوط الأروغانون .

شرح الفارابي ، ص ٩٢ : « هذا كله إنما يلزم منه إسقاط الزرية وأخذ الأهمية . وأن الأمور تجري مجاريا أنفسها في أن تكون وإن لم يحكم المروى أنه موجب بما أقره زريته ، ومجاريتها في أن لا تكون وإن لم يسلبه آخر بما أوجبه زريته . وذلك أن الشيء المستقبل ليس إنما يكون من قبل أنه أوجب بالزرية وحكم أنه يكون ، ولا إنما لا يكون من قبل أنه قد سلب بالزرية وحكم أنه لا يكون ... »

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٧ — ١٨ : οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα — οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα — οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα  
γὰρ ὅτι ἔστιν ἀρχὴ τῶν ἐσομένων καὶ ἀπὸ τοῦ βουλευέσθαι καὶ ἀπὸ τοῦ πράττειν τι ، καὶ ὅτι ὅλως ἔστιν ἐν τοῖς μὴ δεῖ ἐνεργεῖν τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ὁμοίως ἐν οἷς ἀμφοῖν ἐνδέχεται ، καὶ τὸ εἶναι καὶ τὸ μὴ εἶναι ، ὥστε καὶ τὸ γενέσθαι καὶ τὸ μὴ γενέσθαι . καὶ πολλὰ ἡμῖν δεῖ ἀεὶ ἔστιν οὕτως ἔχοντα ، οἷον ὅτι τοῦτο τὸ ἡμέτερον δυνατόν ἐστι διατηρηθῆναι καὶ οὐ διατηρηθῆσθαι ، ἀλλ' ἐμπροσθεν κατατρεβήσεται . ὁμοίως δὲ καὶ τὸ μὴ διατηρηθῆναι δυνατόν· οὐ γὰρ εἴναι ὑπῆρχε τὸ ἐμπροσθεν αὐτὸ κατατρεβῆναι ، εἴγε μὴ δυνατόν ἦν τὸ μὴ διατηρηθῆναι . ὥστε καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων γενέσεων ، ὅσαι κατὰ δύναντα λέγονται τὴν τοιαύτην .

— ت . ع . ١٨٣ ب ١٧ — ٢١٨٤ : « فإذا كانت هذه الأشياء محالاً (لأنها قد نرى أمورا يحدث مبدؤها من الزرية فيها وأخذ الأهمية لها ، وقد نجد بالخلقة في الأشياء التي ليست مما يفعل دائما الإمكان لفعل الشيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعا ممكنين ، أضحى أن يكون الشيء . ولا يكون . وما هنا أشياء كثيرة بين من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا ... »



وكذلك يجرى الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المسألة التي فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

وإذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية<sup>(١)</sup> ، بل يظهر أن الأشياء صنفان :

### ٣ — ضرورية : ضرورية د

— القرب قد يمكن أن يتحرك فلا يتحرك ، بل يسبق إليه البلى . وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا يتحرك . فإنه لم يكن البلى ليسبق التحرك إليه لو لم يكن يمكن ألا يتحرك . وكذلك يجرى الأمر في سائر ما يتكون مما يقال من هذا الضرب من القوة) .

فإذا ، نجد في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ص ٩٣ ، سطر ٥ ، وفي كل من الطبعين طبعة بدوى وطبعة بولاك : فإذا ، ولكننا نجد في الأصل اليوناني el .

(لعمل) القوة : هي . في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

يسبق ، يسبقه ، في طبعة بدوى . ( يمكن ) يمكن : سقطت من طبعة بدوى .

لاحظ أنه ابتداء من δρῶμεν ( سطر ٧ ) إلى τῶν αὐτῶν ( سطر ١٨ ) يرى Bonitz وضعه بين قوسين بكملة اعتراضية parenthetical

أهم سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضا ، كالتشبث فإنه يمكن في طباعه أن يبق إلى أن يبل ، ويمكن أن يصادم ناريه متحرك ، ولا يجب له من حيث هو تشبث أحد الأمرين » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « معنى » من القوة « هل أن يفعل حينما ولا يفعل حينما . أو أن يفعل حينما ولا يفعل حينما ، فإن ما كان هكذا ، فإن القوة التي فيه استعداد المتقابلين . فإن هاهنا شرها آخر من القوة وهو استعداد لأحد المتقابلين فقط . هل القوة التي في الأجسام المجاورة هل الحركة المستديرة » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ | ١٨ — ١٩ : πάντων ἀρα οὐκ ἀπαντα ἐξ :

ἀνάγκης οὐτ' ἔστιν οὐτε γίνεται .

ت . ح . ١٨٤ | ٢ — ٣ : « نظامي إذاً أنه ليس جميع الأشياء موجودة أو كونها ضرورية » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « فإنه يجرى الآن من سهل الاختصاص فلا مظهر الظاهرة البينة بألفها . لذلك أن ليس جميع الأشياء موجودة الآن أو كونها في المستقبل ، ضرورية » .

إما ضرورية .

وإما ممكنة .

وأن الممكنة ثلاثة أصناف :

إما ممكنة على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشيء أخرى من عدمه ،  
ولا عدمه أخرى من وجوده .

وإما ممكنة على الأكثر وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين أخرى من الثانى  
بالوجود ، ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هذا الجنس يوجد النوعان  
جميعا من الممكن ، أثنى الذى على الأكثر ، والذى على الأقل .

٣ — وان ، فان ل : سقطت من د // الممكنة : سقطت من د

٧ — حدوث : سقطت من د

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٩ ، ٢٢ — ٢٢ : καὶ ὅτι τὰ μὲν πάντα ἐκ τῆς φύσεως καὶ τὰ δὲ μᾶλλον ἐκ  
τοῦ ὁμοίου καὶ τὸ κατὰ φύσιν καὶ τὸ κατὰ λόγον ἀποφασίζονται, τὰ δὲ μᾶλλον μὲν  
καὶ ὅτι ἐπὶ τὸ πολὺ θάτερον, οὐ μὴν ἀλλ' ἐνδέχεται γενέσθαι καὶ θάτερον,  
θάτερον δὲ μή.

— ت . ح . ١٨٤ — ٢١ — ٦ : « بل بعض الأشياء يجرى على أى الأمرين اتفاق ، وليس  
الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق فيها . وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أى فيها رأى أكثر . إلا أنه  
قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك » .

ذلك : ذلك ، فى طبعة يدوى ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، سطر ١٧ .

وقد كتب فوق ذلك فى مخطوط الأوردانون ، بنى الذى هو أخرى بالوجود .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « لقد جعل الممكن على ضربين : أحدهما يمكن وجوده ولا وجوده على  
التساوى . والثانى : الممكن الذى وجوده أخرى رأى أكثر من لا وجوده ، أو لا وجوده أخرى رأى أكثر من  
وجوده . ولم يذكر الممكن الكائن على الأقل ، لأنه لازم من الكائن على الأكثر . وقد نبه على ذلك  
أن لال : إلا أنه ليس يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك . يريد الأمر الآخر الذى ليس هو  
أخرى ولا أكثر » .

وأما الضرورية فنحن ضرورية بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها دائماً ،  
أو عدمها دائماً ، ومنها ضرورية لا بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها ضروري  
في الوقت الذي هي فيه موجودة ، أو أشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي  
فيه معدومة . وهذه ضربان : إما أشياء محولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ،  
مادامت موضوعاتها موجودة ، مثل وجود النطق للإنسان ما ، إذا وجد ذلك  
الإنسان ، أو أشياء معدومة ، مادامت موضوعاتها غير موجودة ، وإما أشياء  
موجودة مادامت هي موجودة ، مثل وجود الإنسان ، مادام موجوداً<sup>(١)</sup> .

١ — فنحن : لها د — ه — (إنسان) ما : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν τὸ ὄν ὅταν ᾖ , καὶ τὸ : ٢٧ — ٢٣ ١٩ ، ٩  
μὴ ὄν μὴ εἶναι ὅταν μὴ ᾖ , ἀνάγκη· οὐ μὴν οὕτως τὸ ὄν ὅταν ἀνάγκη  
εἶναι οὕτως τὸ μὴ ὄν εἶναι . οὐ γὰρ ταῦτόν ἐστι τὸ ὄν ὅταν εἶναι ἕξ ἀνάγκης  
ὅτι ἐστι , καὶ τὸ ἀπλῶς εἶναι ἕξ ἀνάγκης . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ  
ὄντος .

— ت . ج . ١٨٤ — ١٠ : « فنقول الآن إن الوجود شيء — إذا كان موجوداً —  
ضروري . وإذا لم يكن موجوداً ، فنفي الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود موجود ضروري ؛  
ولا كل ما ليس موجوداً ، فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا : إن وجود كل موجود فهو  
ضروري ، إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورة على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود » .  
على (الإطلاق) : سقطت كلمة « حل » من طبعة بدوي ولكنها موجودة في مخطوط الأورفاقون  
وفي طبعة Pollak ، وفي شرح الفارابي ، ص ٩٤ ، سطر ٢٣ .

الفارابي ، كتاب المعاني ، تحقيق محمد سليم سام ، ص ٥٥ : « والضروري يقال باشتراك الاسم  
على ثلاثة أنحاء : أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال . والثاني : الموجود في الموضوع  
مادام موضوعه موجوداً ، مثل الزرقة في العين ، والفلوسمة في الأنف . والثالث : الموجود في موضوع  
والمدكور في موضوع مادام هو موجوداً ، مثل القمود في زيد ، فإنه موجود في زيد مادام القمود موجوداً ،  
أي مادام زيد لاعداً . وكذلك زيد الموجود مادام موجوداً والاضطراري الحقيقي هو الأول ،  
والمطلق أيضاً يقال باشتراك الاسم على هذه المعاني الثلاثة . غير أن المطلق الحقيقي هو الذي يقال على  
المعنيين الأخيرين وهو المعنى الثاني والثالث ، وهو بالجهة الموجود بالفعل مادام موجوداً ، أو مادام  
موضوعه موجوداً » .

شرح الفارابي ، ص ٩٥ : « فيكون الضروري ثلاثة : ضروري مادام موضوعه موجوداً ،  
وضروري مادام هو موجوداً ، وضروري على الإطلاق » .

وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود ، وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس ، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور من الضرورات على التحصيل في نفسه ، أخص على أن الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس ، وإن لم تحصل لنا معرفته ، وجهلنا كيف الأمر فيه .

وأما في المسألة الممكنة في الأمور المستقبلية لأنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب ، وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل ، لكن لا على التحصيل في أنفسهما ، بل على أنهما في طبيعتهما من عدم التحصيل ، مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن تحصل في هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر في نفسه مجهولا .

لكن ما كان من الممكن على الأكثر ، لا على التساوي ، فإن أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الثاني ، إذ كان وجوده أخرى من لا وجوده . وفي هذا أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه ، أخص بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر ، فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما الصدق والكذب

١ — جهة : سقطت من د

٢ — الوجود : الموجد ف

٦ — الأمر فيه : في الأمور المستقبلية ف

٧ — في الأمور المستقبلية : سقطت من ف

١٢ — لا (وجوده) : سقطت من د // وفي هذا : في د

١٤ — ما : وما ه

١٥ — يقتسما : يقتسم ف

أنهما يقتضيان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن أما في الممكن الذي على التساوى فليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها أخرى بالكذب من الثاني .

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور ، وذلك فيما شأنه منها أن ينقسم الصدق والكذب دائماً ، وهي المتناقضات والشخصيات .

ولما كانت القطباً من ثنائية وهي التي محمولها كلمة ، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم ، وإنما سميت التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع ، وكلمة رابطة ، ومحمول<sup>(١)</sup> . وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منهما القضيا إما أن يكونا محصلين أو غير محصلين . فظاهر أن كل قضية ثنائية هي مؤلفة : إما من اسم

٢ - لكن : سقطت من د

٣ - الآخر ، إلا د // الممكنة الأكثرية ، الممكن أكثر د

// فيها : فيه ف

٥ - بالكذب : بالصدق د

٧ - منها : هنا د

١٢ - منها : منها ف

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٥ : « كل قضية كلية فان أجزاها الذاتية عند الذهن ثلاثة : معنى موضوع ، ومعنى محمول ، ومعنى نسبة بينهما . وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول ، وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة ، فسمى ثنائية ، كقولنا : لزيد كاتب .

محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : الإنسان يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان لا يوجد ، وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : الإنسان لا يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد <sup>(١)</sup> .

٢ — لا إنسان ، الإنسان د

٤ — لا إنسان ، لإنسان د

وأما الثلاثة فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة ، كقولنا : زيد هو كاتب . وتسمى تلك اللفظة رابطة .

والكلمة ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال . فالنسبة متضمنة فيها . ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٦ — ٧٧ : « القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالربط المذكور ، زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون . فإن صرح به فانها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فانها تسمى ثنائية . والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها ، إلا أن تكون بمحاولتها كلها ، فلا يبعد أن ترتبط بأقسامها ، لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها . والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة الموصول إلى الموضوع إذا كان اسما هو في نفسه مفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية ... » .

المرجع نفسه ، ص ٣٩ : « فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها امتكالا على شعور الذهن بمحتاها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم ، كقوله : زيد هو سى . فان لفظة « هو » جاءت لتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به . فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة ، فلحققت بالأدوات ، لكنها تشبه الأسماء . وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقوله : زيد كان كذا ، ويكون كذا » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٢ — ١٦ : ἀνὺ δὲ ὁρμήματος οὐδεμία κατάφασις· οὐδὲ ἀπόφασις· τὸ γὰρ ἔστιν ἢ ἔσται ἢ ἦν ἢ γίνεσθαι ، ἢ οὐκ ἔστιν οὐδὲ οὐκ ἔσται οὐδὲ οὐκ ἦν οὐδὲ οὐκ γίνεσθαι· ἀλλὰ τοιαῦτα ، ὁρμήματα δὲ τῶν καμμένων ἐστὶ προσσημαίνει γὰρ χρόνον . ὥστε πρώτη ἔσται κατάφασις καὶ ἀπόφασις τὸ ἔστιν ἀνθρώπος — οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος ، εἴτα ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος — οὐκ ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος .

لكن الكلمة الغير محصلة لم تخرج العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا ، أعني الثنائية ، وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . فلهذا ليس يوجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة .

ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان : الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل ، ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التي فيها اثنتين ، والمقدمات أربعة . فإذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج من المتقابلات المتقدمة ، تكون

٧ — اثنتين : اثنتين د ، ف	// أربعة : أربع د ، ل
٨ — المتقابلات : المقدمات د	// في الستة الأزواج من المتقابلات : شانه د
// المقدمة : التي تقدمت ف	

ت . ج . ١٨٤ م ١٠٣ — ١٤٤ : « ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة . فان قولنا : « كان » ، أو « يكون » ، أو « سيكون » ، أو « يصير » ، أو غير ذلك مما أشبهه ، إنما هو ما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان . ليكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا : « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده : « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » .

شرح الفارابي ، ص ١٠٣ : « وقوله : ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، ينبغي أن تفهم من هذه إما غير وجودية بما محولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم . ثم الكلمة الوجودية التي تفهم فيها محولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم ، ليس ينبغي أن يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال على الوجود أيضا ، بعد أن يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع ، مثل قولنا : موجود . فان هذه اللفظة وما قام مقامها في سائر الألسنة تستعمل روابط لها ليس يحتاج المتكلم إلى أن يدل على زمان وجود المحمول لوضوح . وذلك في الأشياء الضرورية ، وفي القضايا التي ليست في زمان . فهذا ينبغي أن تفهم من قوله : خلوا من كلمة » .

المتقابلة في القضايا الثنائية اثنتى عشرة ، والقضايا أربعا وعشرين . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية : إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر ، وأما أن تكون دالة على الزمان المستقبل ، وإما أن تكون دالة على الزمان الماضي ، فإذا ضربنا هذه الثلاث في الأربع والعشرين قضية ، تكون القضايا الموجودة في هذا المجلس اثنتين وسبعين قضية ، وستا وثلاثين مقابلة . لأن ضربناها في المواد الثلاث الذي هو الممكن والضروري والممتنع ، كانت القضايا المجمعة من هذه مائتى .

قضية وست عشرة قضية .

---

١ — اثنتى عشرة : اثنتى عشر ف

// أربعا وعشرين : أربع وعشرون ف

٢ — الثلاث : الثلاثة ف // العشرين : عشرين ف

٣ — اثنتين : اثنتى ف

٤ — القضايا : القضايا ٥ . وهكذا في هذا الموضع // الخمسة : ترك مكانها حاليا في د

// مائتى : مائتى د



## الفصل الثالث

وأما القضايا الثلاثية<sup>(١)</sup> فإنها ضعف القضايا الثنائية، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها.

٢ — في مخطوط لندن كتبت فأما القضايا بخط كبير . وفي طبعة بولاك نهد [الفصل الثالث]  
وله وضع بين قوسين قبل جملة : وأما // فانها : فاد // ضعف مقابلاتها : سقطت من د

(١) أرسلطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٩ — ٢٩ : «τὸν ἄλλοτερον προσκατῇ- γορηται, ἡδὴ διχῶς λέγονται αἱ ἀντιθέσεις — λέγω δὲ ὅλον ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος» τὸ ἔστι τρίτον φημι συγκεῖσθαι ὄνομα ἢ ῥῆμα ἐν τῇ κατα- φάσει. ὥστε διὰ τοῦτο τέτταρα ἔσονται ταῦτα, ὧν τὰ μὲν δύο πρὸς τὴν κατάφασιν καὶ ἀπόφασιν ἔξει κατὰ τὸ στοιχεῖν ὧς αἱ στερήσεις, τὰ δὲ δύο οὐ. λέγω δ' ὅτι τὸ ἔστιν ἢ τῷ δικαίῳ προσκαίσεται ἢ τῷ οὐ δικαίῳ, ὥστε καὶ ἡ ἀπόφασις. τέτταρα οὖν ἔσονται. νοῦμεν δὲ τὸ λεγόμενον ἐκ τῶν ὑπογεγραμμένων. ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος· ἀπόφασις τούτου, οὐκ ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος—ἔστιν οὐ δίκαιος ἀνθρώπος· τούτου ἀπόφασις, οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος ἀνθρώπος.

ت . ع . ١٨٥ | ١١-١ : «فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا عمولا إلى ما يحل ،

فإن التناقض حينئذ يقال على ضربين : ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، نقولنا : « يوجد » فهو ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب : إما اسم ، وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكونان حائلا في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال المدينتين عندهما : والاثنان <الآخران> ليسا كذلك ، وأخى يقول هذا أن قولنا : « يوجد » إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا : « عدل » أو إلى قولنا : « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضا ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هذا .

< ١ >

< ١ >	يوجد إنسان عدلا	سلب هذا القول	< ب >	ليس يوجد إنسان عدلا
< ج >	يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول	< د >	ليس يوجد إنسان لا عدلا

وذلك أنه تتأني فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، أعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبيسطة، مثل قولنا :

١ — تتأني : يا د

— خبرين : شدين ، في طبعة بدوى . وهذا خطأ .

(مقرون) بما : يا ، في طبعة بدوى .

علق Edghill على استعمال *εστι* في هذا الموضع قائلا إن Waltz يرى أن استخدام أرسطو لكلمة *περὶ συνωνυμοῦ* يدل على أن *εστι* هنا ليست رابطة *copula* . ولا يراى Edghill على رأى Waltz . فأرسطو يرفض تحديد *εστι* في هذه المواضع ، فالأدلة هنا كلمة أراسم *ὅτι οὐκ ἔστι* .  
فان : روس . أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٧ — ٢٨ :

Aristotle is here struggling — not very successfully — with the notion of the copula. He is aware of the distinction between the existential and the copulative *is*, but he has as yet no very clear idea of their relation .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٤ : وهذا لوح هذه المفردات بأحكامها :

(أ) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان	يصدق في الجميع إلا في واحد
عادلا فقط	فيصدق إذا كان معدوما وجاهلا
ويكذب فيما سوى ذلك	وخطأ بالقوة ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا	يكذب إذا كانت عادلا
أو معدوما	أو معدوما
ويكذب في البهواني	ويصدق في البهواني

شرح الفارابي ، ص ١٠٥ — ١٠٨ : « . . . وقوله : ثالث ، يعني به ثالثا في القيد مصرحا به .  
وقوله : محولا إلى ما يحمل ، يعني به محولا مضافا إلى الاسم الذي هو محمول بذاته . »

الإنسان يوجد عدلا ، الإنسان ليس يوجد عدلا . والصنف الذي يكون فيه  
أسماءها غير محصلين ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد لا عدلا ، لا إنسان ليس يوجد  
لا عدلا .

... وإنما قال : إما اسم وإما كلمة ، لأن المفظة الدالة على الوجود ربما كانت كلمة دالة  
على أحد الأزمان الثلاثة ، وإما اسما على ما قلناه مرارا . وما هنا ينبغي أن نفهم من قوله : إذا كانت  
الكلمة الدالة على الوجود ، الكلمة التي قلنا غير مرة إنها تقال على العموم ، لا الكلمة التي تقال على  
الأزمان ، بل التي تسم الاسم والكلمة الدالة على الأزمان .

... وأنت قد وفقت على معنى القضية المدية وتلك هي التي محورها دال على عدم ، مثل قولنا :  
الإنسان أعمى ، والإنسان جاهل ، والإنسان فقير ، والإنسان صريان ، وأشياء هذه ...

غير أن من العدم ما يقترن إليه ضد ، ومنه ما لا يقترن إليه ضد ما بين قد الشيء على حاله من غير أن  
يختلف ضده ، مثل العنى والصلح والحرى والفقير . فإن هذه كلها فقره ، لا يختلف المقدره موجود هو ضده .

وأما العدل والجهل ، والفضيلة والذليلة ، والحرارة والبرودة ، فإن هذه ملكات ، ولكل واحد منها  
عدم ما ، إلا أنه إذا فقد أحد هذه لم يتبع أن يختلف ما فقدناه ضده . فتصور القضاء المدية على ضربين :  
ضرب مدى مقرون بملكته هي ضد الملكة التي فقدت في الوضع ، كقولنا : الإنسان عادل ، والإنسان  
جائر ... فإن كثيرا من الناس يسمون الأخس من المتضادين عدم الضد الآخر ... تقوم من المفسرين  
بأخذون القضاء المدية على هذه المقايضة أخس المتضادين على أنه هو عدم الضد الآخر . ولهم منهم  
يجعلون المقدمة المدية أى ضد الحق بعد أن يكون ضدا مقرونا بعدم الملكة التي فقدت ... لكن كثير  
من المفسرين يأخذون ذلك ويستشعرون ويجعلون المقدمة المدية هي التي محورها من الضدين الضد الأخس ،  
والبسيطة القضية التي محورها الضد الأفضل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ٣٧ — ١٢٠ : ١ | ٢٠ : ἀλλὰ δὲ δύο πρὸς τὸ οὐκ :

ἀνθρώπος ὡς��ποκείμενον τι προστεθέν ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος —  
οὐκ ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος , ἔστιν οὖ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος — οὐκ  
ἔστιν οὖ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος .

ث . ع . ٠ ١٨٥ | ١٩١ — ٢١ : « وما هنا اثنتان آخرتان متحدتان من قولنا : « لا إنسان »

إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٢ >

— أ —

— ب —

ليس يوجد لا إنسان عدلا

يوجد لا إنسان عدلا

— ج —

— د —

ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

يوجد لا إنسان لا عدلا

والصفتان الباقيتان ، أسمى الذي يكون أحدهما محصلا ، والآخر غير محصل ،  
وذلك إما الموضوع وإما المحمول ، ومقابلاتها .

والقضايا الثلاثية التي موضوعها اسم محصل ، ومحمولها إما اسم محصل ،  
وإما اسم غير محصل ، إذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي أربعة أضلاع ،  
ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين في عرض الصفح ، والغير المتقابلة على  
الضلعين اللذين في طول الصفح ، على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة  
من المعدولة على ضلع واحد ، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة  
على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال  
القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم أيضا . وليس يوجد حال العدميات  
من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك في جميع أصناف المتقابلات

٢ — إما الموضوع وإما المحمول : إما المحمول وإما الموضوع ف

٣ — والقضايا : والقضايا د

٥ — المتقابلة : المتقابلة د : المتقابلات ف

// المتقابلة : المتقابلة د : متقابلة ف

٨ — القضايا : القضايا د

== أنريمان : أنريمان ، في طبعة بولاك .

تارن ترجمة Edghill : there are moreover two other pairs, if a term be conjoined with 'not — man', the latter forming a kind of subject. Thus :

A". Not—man is just

B". Not—man is not just

D". Not—man—is not not—just

C". Not—man is not—just

وتارن ليايل ص ١١٠ .



ونضع الشكل المتصل به شكل  $\bar{c} \bar{d} \bar{e} \bar{z}$ ، ونضع على ضلعه  $\bar{a} \bar{b}$  الموجبة البسيطة ومقابلتها ، وهي : الإنسان يوجد عادلا ، الإنسان ليس يوجد عادلا ، وعلى ضلع  $\bar{c} \bar{d}$  السالبة المعسولة ومقابلتها ، وهي : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، الإنسان يوجد لا عادلا ، وعلى ضلعه  $\bar{e} \bar{z}$  السالبة العدمية ومقابلتها وهي : الإنسان ليس يوجد جائرا ، الإنسان يوجد جائرا .

فإذا تاملت هذه القضايا على هذا الوضع :

الإنسان يوجد عادلا $\bar{a}$	الإنسان ليس يوجد عادلا $\bar{b}$
الإنسان ليس يوجد لا عادلا $\bar{c}$	الإنسان يوجد لا عادلا $\bar{d}$
الإنسان ليس يوجد جائرا $\bar{e}$	الإنسان يوجد جائرا $\bar{z}$ <sup>(١)</sup>

وجدت التي على الأضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم ، لأنها متقابلة .

١ - شكل : سقطت من  $\bar{a}$  //  $\bar{c} \bar{d} \bar{e} \bar{z}$  :  $\bar{a} \bar{b}$  :  $\bar{c} \bar{d}$  :  $\bar{e} \bar{z}$  ف

// ضلعه : سقطت من ف

٢ - السالبة : والسالبة  $\bar{d}$

٣ - ضلعه : ضلع  $\bar{d}$  ، ف

٤ - سقطت : تأملت  $\bar{a}$

٥ - الإنسان ... جائرا : سقطت من  $\bar{a}$

(١) الفارابي ، كتاب المعاني ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٢ - ٣٣ : « ويرى تناسب

البسيطة والمعدولة إذا وضعت حذاء العين في شكل ذي أربعة أضلاع . ولكن أولاً في الشخصيات . »

زيد يوجد عادلا      زيد ليس يوجد عادلا

زيد ليس يوجد لا عادلا      زيد يوجد لا عادلا

زيد ليس يوجد لا عادلا      زيد يوجد لا عادلا

فأذن : السالبة ، والصان التصديقية ، ص ٥٤ - ٥٥ : « هاتين (١) (تعلق الإمام محمد مهدي) :

« ولقد وجدت في منطق أرسطو بالخصوص أين وصف جدول يطبق على ما يقول المصنف ، ويجعل فيه لعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير أنه لم يرم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف »

## وقد عرف فيما تقدم حالها في التقابل .

١ — وقد قد د . ثم وضع خط رأسى قصير يقسم الصحيفة إلى قسمين وكتب في الجانب الأيسر : الإنسان يوجد مادلا ، ووضع تحت : موجه بسيطة ، وبعد ذلك يواض //

عرف ... التقابل : سقطت من د

بل ترك مكانه خاليا . وإلى راسه إن شاء الله تعالى وإذا كرثينا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه . [ الرزم موجود في الأصل ] .

تجد في هذا الوجه مربع أ ب ح د وقد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولى أ ح وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو عادل » في جانب الضلع الطولى الآخر ب د ، وتحت الموجبة السالبة المدولة « زيد ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المدولة « زيد هو لا عادل » ، ثم تجد في مربع ح ز د السالبة المدمية « زيد ليس هو يجائر » تحت السالبة المدولة وبازائها الموجبة المدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المدولة .

ولا يفتنى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة ، وكذلك السالبة المدولة تناقض الموجبة المدولة لما يتقابلان على الخط الأفقى من أصل أو من أسفل في شكل أ ب ح د ه متناقضتان .

أما الموجبة البسيطة مع السالبة المدولة فالأول أحسن من الثانية ، لأنه إذا كان الموضوع موجرا لهما شي . واحد ، لأنه إذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل ، وإلا لم يقع التقيضين . وهو بدى البطلان . ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأول . فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه مما ليس بموجود البتة . إذ يكذب كل حمل إيجابى على ما ليس بموجود ، فصدق كل سلب على شيء . ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة ، وهى أهم من الموجبة المدولة . فعند وجود الموضوع مما هو واحد ، لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل . وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل . ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المدولة ، لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له .

أما الموجبة البسيطة والموجبة المدولة فتعاندان صدقا ، إذ لا يصح إثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد . والسالبة المدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه مما لا حظ له من الوجود ، ولا يجوز كذبهما معا ، لأن كذب كل منهما يقتضى صدق تقيضها ، فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المدولة معا ، وقد قلنا إنها متعاندتان في الصدق .

وإذا توكلت التي على الضلع منها في طول الصفع ، وجدت السالبة المعدولة  
تلتزم في الصديق من الموجبة البسيطة . وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا  
صدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد  
لا عادلا . وليس يلزم. إذا صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، أن يصدق  
قولنا : الإنسان يوجد عادلا . لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ،  
يصدق على الإنسان العادل ، وعلى الإنسان الذي لا يتصف لا بالعادل ولا بالغير ،

١ - وإذا توكلت ... وجدت : سقطت من د // توكلت : تأملت ف

٢ - من : سقطت من ف // الأمر : أمر د

== فإذا انتقلت إلى شكل د ح د ، وجدت السالبة العدمية : «د يـ ليس هو بجائر» ، وفوقها الموجبة  
البسيطة والسالبة المعدولة ، وهي أهم منهما معا ، أما عن الموجبة فلوجهين : الأول لأنه عند وجود  
الموضوع إذا صدق أنه عادل ، فقد صدق أنه ليس بجائر ، وصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ،  
ولا يصدق أنه عادل . والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ، ولا يصدق أنه  
عادل ، كما لو كان الموضوع الموجود صهبا لا يوصف بالعادل ولا بالغير ، بل لو كان جنة ميتة ،  
وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط . فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل  
المقتضى لثبوت العدل ، فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل . ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى  
لثبوت العدل نفي الجور .

ثم نجد الموجبة العدمية : «د يـ جائر» ، وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أهم من  
معا . أما من السالبة البسيطة فن وجهين : وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ، ووجه صدقها  
بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل . فيصح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة ،  
وتصدق السالبة البسيطة ، والموضوع واحد موجود . وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق  
أن الموضوع الموجود جائر ، ثبت أنه لا عادل ولا حكيم بلوازم أنه لا يكون عادلا ولا جائرا . ويمكن  
لن له فلفة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا .



وهو الصغير ، وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذن السالبة المدولة أهم صدقا من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة ، والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص ، كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك : الحيوان والإنسان . فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان . وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المدولة لأنها توجد في الصدق بمكس هذا ، أعنى السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المدولة ، وليس يتعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أهم صدقا من الموجبة المدولة ، إذ كان قولنا : « الإنسان ليس يوجد عادلا » يصدق على الإنسان الجائر ، وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل وهو الغير مدنى ، وعلى الطفل . وقولنا : الإنسان يوجد لا عادلا ، إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا : لا عادل ، يدل على العدم . والعدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه ، على ما حد قبل .

#### ١٠ — الغير مدنى

(١) أين سينا ، العبارة ، ص ٨٩ : « فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المدولة أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا ، وقد يكون معدوما ، ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم . وأما موضوع الموجبة المدولة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوما حاولوا يمسد هذا أن يفسروا بين الموجبة المدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المدولة تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا في الجنس القريب أو البعيد ، أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على حاد المدل على طبيعته أن يكون عادلا ، أو على طبيعة جنسه ، كقولهم للبهيمة : إنها غير ناطقة ، أو للجنس الناطقة : إنها غير جسم . والمعنون موجودان في جنسهما .

وقوم قالوا : إن غير العادل هو بالاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البهيم إنما هو بالاء الأحمى ، فدواء لك « غير بهيم » أو لك « أحمى » ، حتى لا يصح أن يقال للحيوان معدوم أنه غير بهيم . فهذا ما يقولونه .

فالموجبة المعدولة تصدق على واحد ، والسالبة البسيطة على ثلاثة : وأما إذا نظر تلازمها في الكذب ، فيوجد الأمر بعكس هذا ، أعني أن الموجبة البسيطة تلزم من السالبة المعدولة ، وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا : الإنسان يوجد مادلا ، يكذب على الجائر ، وعلى الإنسان الذي ليس بمادل ولا جائر . وقولنا : الإنسان ليس يوجد لاعادلا . إنما يكذب على الجائر فقط .

وكذلك يلحق الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في الصديق ، أعني أن اللازم فيها يعود ملزوما عنه .

وإذا توالت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد حالها في الصديق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة<sup>(١)</sup> .

٩ — قولت : تأملت . // وجد : وحيد . د

١٠ — البسيطة : البساط في

فأما القول بحق فحين من مثال ثمنه . فنقول : إذا قلنا : كل جسم فانه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهري ، فكل جسم جوهري ، كان ما انقضاء لازما . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولغة « غير » مأخوذة بزا من المصنوع ، ولذلك تكررت جن الوجود ، ونتج ما نتج .

المرجع نفسه ، ص ٨٢ : « إن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة » في أنها تصدق على المندوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك . فانه يصح أن يقال : إن العطاء ليس هو بصيرا ، ولا يصح أن يقال : إن العطاء يوجد غير بصير . هذا على أن العطاء اسم يدل على معنى في الوجود ، ولا وجود له في الأمان .

(١) الثاراني ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم صالح ، ص ٣٣ — ٣٥ : « وأما تناسب ما في على الضلع في طول الصفيح فان الموجبة البسيطة إنما تصدق عمومها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المصنوع فقط . والسالبة العدمية التي تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما يوجد فيه المسكة ،

ولما أتى على القطر منها<sup>(١)</sup> ، وهو قطر آ د ، فهي متضادة من جهة المواد .  
وستعرف حالها فيما يستقبل .

وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع ، وجدت حالها في التلازم  
حالا واحدا ، أي المتناقضات ، والشخصيات « والمتضادة ، وما تحت  
المتضادة .

٣ — إذا : فإذا ل

== وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك المسكة . فإن زيدا يصدق عليه أنه لوس بجاهل في حال عليه  
وهو كهل ، وفي حال طفولته . فالسالية المدمية التي تحت الموجبة البسيطة أكثر صدقا من الموجبة  
البسيطة . وحال السالية المدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالية المدمية منها . فإن السالية  
المدمية إذا كانت أكثر صدقا من الموجبة البسيطة ، كانت السالية المدولة أيضا أكثر صدقا من الموجبة  
البسيطة . والسالية البسيطة كقولنا : زيد لوس يوجد عالم ، تصدق على زيد حين ما يكون طفلا ، وحين  
ما يكون كهلا غير عالم . والموجبة المدمية إنما تصدق عليه من حاله عند الكهولة ، إذا كان غير  
عالم . فالموجبة المدمية التي تحت السالية البسيطة أخص صدقا من السالية البسيطة . وحال الموجبة المدولة  
عند السالية البسيطة في الصدق كحال الموجبة المدمية عند السالية البسيطة . وأما حالها في الكذب فإنا إذا  
أخذنا المضمول ، وهو العالم ، كاذبا على زيد في الحالين ، في الطفولة والكهولة ، فإن الموجبة البسيطة  
تكذب على زيد في حال كهولته ، إذا كان غير عالم ، وفي حال طفولته . والسالية المدمية التي تحت إنما  
تكذب على زيد في حال كهولته فقط . فتصير أخص كذبا من الموجبة البسيطة . وحال السالية المدولة  
عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضا هذه الحال . وكذلك متى أخذنا السالية البسيطة كاذبة رجعتاها  
تكذب على زيد عند كهولته فقط ، في الوقت الذي يصدق عليه فيه أنه عالم . والموجبة المدمية التي تحتها  
تكذب عليه في الطفولة والكهولة جميعا . فتكون الموجبة المدمية أهم كذبا من السالية البسيطة . وحال  
الموجبة المدولة من السالية البسيطة في الكذب هذه الحال . فإذا حال المدولتين عند البسيطتين في الصدق  
والكذب كحال المديمتين عند البسيطتين .

(١) انظر لما على ، ص ١٠٧ ، ولا سيما هاش ١ ، ص ١٠٨ .

وأما حال ما كان منها على الأقطار في صنف صنف فصختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ، ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرسطو لم يذكر من هذه إلا التي ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس .

والقانون العام في تعرف هذه المتلازمات : أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية ، وهو السور ، واختلفتا في الكيفية ، وهو السلب والإيجاب ، فهي متلازمة ، أمضى أن الأهم منها يلزم الأخص .

وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض ، كما قيل .

والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ، ومجولها مرة باسم محصل ، ومرة باسم غير محصل ، حدث في هذا المجلس بسائط ، ومعدولات ، موجبات وسوالب ، غير التي سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان مجولها اسما محصلا ، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط ، والمعدولات التي مجولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية في كونها بسيطة ، أو معدولة ، هو من جهة المجول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة في هذا المجلس

- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| ١ — ما كان ترك مكانها خاليا في د         |                                 |
| ٢ — اعطفتا واعتقتا د //                  | الإيجاب : + والعدل وعدم العدل ف |
| ٣ — القضايا : القضاء د //                | غير : سقطت من د                 |
| ٤ — كان : بان د                          |                                 |
| ٥ — المجول : كتبت المحرر ثم سقطت في د // | لان جهة : سقطت من د             |

مثل قولنا : لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد عادلا ،  
وتكون معدولتها الموجبة قولنا : لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها : لا إنسان  
ليس يوجد لا عادلا<sup>(١)</sup> .

وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا المجلس من الثلاثة ، أختي  
التي موضوعها اسم غير محصل ، غير المتقابلتين اللتين تحدث في الصنف من القضايا  
التي موضوعها اسم محصل . فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .

- ٢ — لا إنسان : الإنسان د // (يوجد) لا : سقطت من د  
• — غير: كتبت فوق السطر في د ثم شطبت // غير المتقابلتين : كتب فوقها  
في د زائد منه // تحدث : تحدثان ف  
• — ٦ — اللتين تحدث ... محصل : سقطت من د لتكرار كلمة محصل

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ص ٣٥ — ٣٦ : « وأما التي منها على القطر  
فإن الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تمكضان جميعا على الطفل . ولكن إذا كان أحدهما صادقا ، كان  
الآخر كاذبا ضرورة . والسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعا على الطفل ، ولكن أي حين  
كتب أحدهما ، صدق الآخر . لأن السالبة البسيطة ههنا — إذا كتبت — صدق تقويضها ، فتكتب لأجل  
ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها ، فتصدق إذا ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها . وبمثل هذا يتبين  
أن السالبة العدمية ، إذا كتبت ، صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها . وحال كل واحدة من  
المدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها . وليس سأل  
البسيطتين عند المدولتين كحال العدميتين عند المدولتين ، لأن العدميتين مساوريتان للمدولتين . والبسيطتان :  
إما أهم من العدميتين ، وإما أخص . وكذلك يكون تراسبها . إذ كانت القضايا الموضوعية متضادة ،  
إذا أخذت على الأضلاع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٧ : « وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان  
بعض عادلا ، وبعض جائرا . والموجبة البسيطة والموجبة المدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا ،  
والآخر موجدون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم  
عادل ، ولا جائر ألبي ، أو كان بعض عادلا وبعض جائرا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدولية  
فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدولين ، أو بعض عادلا ، وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية  
والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائرا ، والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة  
المدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ، أو إذا كان بعض وبعض » .

وقد تلخصت أصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا  
الموضع <sup>(١)</sup>.

وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سوالب ، فليس يقوم حرف السلب  
مقام حرف العدل فيها ، ولا يجزى أحدهما من صاحبه ، بل يلزى أن يرتب حرف  
السلب فيها : أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من  
القضايا الثلاثية ، وأما في المهملات ، والشخصية ، مع الكلمة الوجودية . وأما حرف  
العدل فيرتب فيها أبدا مع الموضوع ، حتى يكون : أما في القضايا البسيطة السالبة  
من هذا الجنس فيترقى فيه بحرف السلب مرتين ، وذلك مع السور في القضايا  
المسورة ، ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ، ومع الموضوع في المهملات  
والشخصية . وأما في المعدولة فتلاث مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية ،  
وثانية مع الموضوع ، وثالثة مع المحول ، وليس يجزى أحد حرفي السلب فيها عن  
الأخر . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا : ليس كل

١ — المحصل : محصل ف ٩ — الوجودية ، الوجود د

١٠ — الوجودية : سقطت من ف ١١ — فيها : بها د

١٢ — الآخر : + أمضى ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب في الحقيقة وإن كان كلامها  
سلب ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا ينكذب ، وحرف السلب إذا  
قرن بموضوعه صدق أو كذب ف

١٢ — ٢ ، ص ١١٠ — مثال ذلك ... ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، مثال ذلك أن  
سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ،  
قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا د .

(١) شرح الفارابي ، ص ١٢٢ — ١٢٣ : « ... فانه لما أحصى معاني العدم في كتاب ما بعد  
الطبيعة [ ٥ ، ١٠٢٢ ب ٢٢ وما بعده ] ذكر أن أحد أستاذيه هو لقد ما شأنه أن يوجد في جنس  
ما عن ذلك الجنس . وأتى فيه بمثلالات ضرورية . وأيضا فانه قال في المقالة الأولى من كتاب البرهان  
[ ٧٣ ب ٤ وما بعده ] حيث ذكر الأمراض الذاتية المتغايرة الموجودة في جنس ما ... فإذا كان  
كذلك ، فقد جعل هذا الصنف غير الصنف الذي ذكره في كتاب المقولات » .  
انظر : أرسطو ، مقولات ، ١٢ ، ٢٦٠ وما بعده .



فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ، ولا حرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى ، أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى . وأما حرف العدل فأنما يرفع الموضوع الكلى أو المحمول الكلى ، لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى

٣ — حرف : + أن حرف د

٤ — ( السور ) الجزئى : + الذى تضمنه السور الجزئى د تكرر // فأنما : أنما

ل : فأنما د

٥ — أو المحمول الكلى : سقطت من ل

== ت . ح . ١٨٥ ب ١ — : « وما كان منها لا يضح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها »  
« يصح » أو « يمشى » فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بهمة الذى كان فعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قرن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ، « كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فأنه ليس يجوز أن يقال : « ليس كل إنسان » ، بل إنما يبنى أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا : « إنسان » .  
فأقول : فرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٢٨ — ١٣٠ : « أخذ يعرف أن الخال في القضايا التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، إذا كانت ثنائية ومحمولة كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون محولاتها : يصح أن يمشى . كالحال في الثلاثية التى موضوعاتها أسماء غير محصلة . فإن في الثنائية منها يبنى أن يناد حرف السلب مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع الكلمة ، أو مع السور ... »

ولما كانت المهملات من الثلاثية — إذا كان موضوعها اسم غير محصل — إنما يحدث السلب فيها بأن يناد حرف السلب مرتين ، مرة مع الكلمة الوجودية ، ومرة مع الموضوع . وكانت الكلمة المحمولة في الثنائية تبدل بنيتها على ما يدل عليه حرف يوجد في الثلاثية ، ويجب أيضا في مهملات الثنائية ، إذا كانت موضوعاتها غير محصلة أن يناد في موابها حرف السلب مرتين مع الموضوع ، ومع الكلمة المحمولة ، كقولنا : الإنسان يمشى ، الإنسان لا يمشى ، لا إنسان يمشى ، لا إنسان لا يمشى .

وكذلك الحال في ذوات الأسوار . فإنه يبنى أن يجهل حرف السلب مع المورد ومع الموضوع جميعا حتى يصير سائلا . مثال ذلك : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ... » .



المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلي ، فيكون رفعه رفعاً للمعنى الكلي الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلي كلي . وذلك بين في المهملات . فإنه ليس كونها غير ذوات أسوار بما لا يوجب أن تكون المعاني

- ١ — ليس : وليس د // فيكون : فيكون د  
٢ — إنما : إنما د

ابن سينا ، المعادة ، ص ٧٨ — ٧٩ : « وإذا لم تكن رابطة ، وكانت القضية ثنائية ، فمقرن بمصدرها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ، ولا على أنه بين من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن بعض حروف السلب الداخلة ، ونصبر ما إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا ، فإن ذلك يتطلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندري حكمه في لغات أخرى موجودة ، أو في القوة ... » : المرجع نفسه ، ص ٧٩ : « فذهب أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ، ولفظ « غير » أولى بالعدول » .

شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : ثم أوصى بهذا القول بأنه إذا عملت قضايا من موضوعات أصنامها غير محصلة ، فليس يلزم أن يظن أنها سوابل . ولا يلزم إذا أخذت سوابل الموجبات أن يظن أن حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصل أنه يجرى من أن يناد حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، إن كانت مهمة ، أو مع السور إن كانت ذوات أسوار . ولا أيضاً إذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية أو بالسور ، ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع أنه يكون سلباً لهذا الصف من القضايا . بل أوصى أن يناد حرف السلب في كل سلب حرمين إن كانت في البساطة ، وذلك مراعاة إن كان السلب معدولاً ...

وأعجل السبب نفسه أن رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه . فإن رفع الحكم نفسه هو السلب ... » .

ابن سينا ، المعادة ، ص ٧٨ : « فإذا صادرت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب ، لم يفضل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة ، أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال الأول قولنا : زيد ليس ويريد عادلاً ، ومثال الثاني قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها ، وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت الرابطة على حرف السلب ، صيرت حرف السلب بيناً من المعدول ، فلم يكن المادى بالقراده محمولاً ، بل جملة الاضاحال » .

الموضوعة فيها كلية ، إذ كانت دلالات الألفاظ عليها دلالة كلية ، مثل قولنا :  
 الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل . فإن لفظ « الإنسان » يدل على معنى كلّي ،  
 وإن لم يقرب به لفظة « كل » . ولو كانت لفظة « كل » هي التي تدل على أن المعنى  
 كلّي ، لكانت لفظة « الإنسان » لا تدل على معنى كلّي ، إلا إذا قرئ بها  
 « كل » .

ولذلك ما يجب أن يقرب حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها  
 أسماء غير محصلة ، متلازمة كانت أو متعاعدة ، مع السور ، ويصاد حرف السلب  
 ثانية مع الموضوع .

٣ — لم : سقطت من د — ٧ — متعاعدة : متباينة ل

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٢٠ — ١٢ : τὸ καθόλου σημαίνει : τὸ γὰρ πᾶς οὐ τὸ καθόλου σημαίνει : οὐχ  
 ἀλλ' ὅτι καθόλου . ὅτι δὲ ἐκ τοῦδε , ὑγιαίνει ἀνθρωπος — οὐχ  
 ὑγιαίνει ἀνθρωπος , ὑγιαίνει οὐκ ἀνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει οὐκ ἀνθρω-  
 πος . ταῦτα γὰρ διαφέρει τῷ μὴ καθόλου εἶναι .

— ث . ح . ١٨٥ ب ٥ — ٧ : « إن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلّي ، بل على  
 أن الحكم كلّي . وقد تبين ذلك من قولنا : « الإنسان يمضي » ، « الإنسان ليس يمضي » ،  
 « لا إنسان يمضي » ، « لا إنسان ليس يمضي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم  
 فيها كلّي .

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني : الإنسان يصبح ، وفي الترجمة العربية : الإنسان يمضي .  
 فشرح الفارابي ، ص ١٣٠ : « بل قولنا : « كل » ليس يدل أصلاً على أن المعنى الموضوع  
 كلّي ، وإنما يدل على أن الحكم كلّي فقط ... يريد أن الفرق بين هاتين المهمتين وبين قولنا ،  
 كل إنسان يمضي ، ليس كل إنسان يمضي ، أن المهمتين لم يستعمل الحكم فيها كلياً . وإلا فإن قولنا :  
 الإنسان يمضي ، ليس يزول من كلية الموضوع فيه أن يهدف منه سوء كل . ولا أن الإنسان معنى  
 عام ، ونوع . وأنه يحمل على أكثر من واحد إنما استفدناه بأن كان منه سوء كلّي ... فقولنا :  
 « كل » ليس له مع دلالة على أن الحكم كلّي دلالة أيضاً على أن الموضوع كلّي . بل إنما له دل  
 في الحكم فقط وفي الموضوع .

فإن كانت معدولة ، أعيدها مع المحمول . وإن كانت غير معدولة ، اكتفى بإعادته مع الموضوع .

وقد تأتى مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف المعدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع السواد . وتأتى مواضع ليس يلزم ذلك فيها .

فأما الموضع الذى قوة حرف المعدل فيه قوة حرف السلب فهو القضايا الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذى من شأنها أن تنصف بالملكية أو العدم المقابل لها . مثال ذلك أنه إذا سأل سائل : هل سقراط عدل ، أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل ، فأجاب السائل مكان قولنا : إنه ليس بعدل ، أنه لا عدل ، فإن قوة قولنا هاهنا : « لا عدل » ، هو قوة قولنا : « ليس بعدل » ، إذ كان قولنا : سقراط عدل أو لا عدل ، إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان ، يقتضيان الصدق والكذب ، على مثل ما يقتضيه قولنا : سقراط عدل ، أو ليس بعدل .

وقد يمكن في هذا الموضع ، كما يقول المفسرون : إذا كان قصد السائل أن يتسلم من المحيى مقدمة موجبة ، فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة

٤ — والكذب : سقطت من ف

٥ — فأما الموضع : وأما الموضع د

٦ — في الوقت : وفي الوقت ل : في وقت د

٨ — إذا : إن ل

٩ — قولنا : قوله ف

١٠ — يتسلم : يسلم د

ممدولتها ، فيلتفع بها ، إذا وضعها من القياس في الموضع الذى إنما يلتفع فيه بالموجبة ، لا بالسالبة ، مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يلتفع بها في الإنتاج على ما سيبين في كتاب القياس . وقد يلتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضاً<sup>(١)</sup> .

٣ — ٤ — ٥ : يا ... يفتع : سقطت من ٥ لتكرار كلمة يفتع

(١) أرسلو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ : *φανερὸν δὲ καὶ ὅτι ἐπὶ μὲν τῶν καθ' ἑκαστον, εἰ ἀληθὲς ἐρωτηθέντα ἀποφῆσαι, ὅτι καὶ καταφῆσαι ἀληθὲς· οἷον ἄρα γε Σωκράτης σοφός; οὐ. Σωκράτης ἄρα οὐ σοφός.* — ت. ع. ١٨٥ ب ١٧ — ١٩ : « ومن أين أيضا أنا في الأشخاص إذا كنا سادتين في الجواب من المسئلة بالإيجاب بالسلب > مدلت قضية موجبة كذلك < . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة من سقراط : هل هو عدل ؟ بأن نقول : لا . فإنا نقول : فسقراط إذاً لا عدل . »  
كلمة « بالإيجاب » موجودة في مخطوط الأورفانوس وفي طبعى يدوى و يولاك وفي شرح الفارابي ، ولكنها لا مقابل لها في الأصل اليوناني ، وقد تكون دمجاً على الترجمة العربية . وعلى أى حال : فالمسئلة بالإيجاب تعنى السؤال الموجب . وهذا واضح من شرح الفارابي ، ص ١٣٥ — ١٣٦ : « معنى إذا كانت المسئلة من شخص ما مسئلة إيجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جواباً بسلب لا بالإيجاب الذى صرح به السائل ، مثل أن تكون المسئلة من سقراط : هل هو عدل ؟ وهى مسئلة من سقراط بإيجاب ، وكان الجواب الصادق في سقراط بأن نقول : لا ، فنقولنا : يحتمل أن يكون أريد به أنه لا عدل ، ويحتمل أن يكون أراد أنه : ليس يوجد عدلاً ... » .

وانظر : الفارابي ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ : « فان اتفق في أمر ما موجود أن يسلب عنه شيء ، ويكون موقعه في القول موقعاً يمنع به القول أن يصير قياساً ، مثل أن يقع في مكان المقدمة الصغرى في الشكل الأول مثلاً ، فان لنا أن نفر ذلك فنجعل لفظه لفظ إيجاب معدول ، فيصبح القياس حيثك . فعل هذه الجهة متى اتفق أن سألنا من سقراط — وهو موجود — هل هو حكيم ؟ فكان الجواب الصادق السلب ، فان لنا أن نأخذ أن : سقراط لا حكيم . » —

لكن ما فسرنا نحن به الموضع هو أليق بفرض هذا الكتاب .  
وأما الموضع الذى لا يكون فيه قوة حرف العدل ، إذا قرن مع الملكة ، قوة  
حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب فهى القضايا الكلية فى هذه المسألة ،  
مثل أن يستل سائل : هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيم ؟ فيجيب  
الخبير بدل قوله : ليس كل إنسان حكيم : كل إنسان لا حكيم . وذلك أن  
الذى يقابل قولنا : كل إنسان حكيم ، مقابلة يقتضيان الصدق والكذب دائماً

- ١ — الموضع : الموضع د
- ٢ — الموضع : الموضع د // الملكة : الكلمة د ، الكلمة كتبت فى الحاشى  
فى ل كقراءة أخرى
- ٤ — يستل : يسأل ل : يسأل د

== بالسلب : والسلب فى شرح الفارابى ، ص ١٣٥ ، سطر ٩  
< عدلت قضية موجبة لذلك > : سقطت من مخطوط الأورفانوت ومن طبعة بولاق ومن شرح  
الفارابى ولكنها موجودة فى الأصل اليونانى :  $\delta\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\phi\eta\sigma\alpha\iota\ \alpha\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma$  ، وقد أضافها  
الـ كـ تـ رـ بـ دى .  
لا عدل : كتب فيها : ليس بدل ، فى مخطوط الأورفانوت : ليس بدل ، فى شرح الفارابى ،  
ص ١٣٥ ، سطر ١١

ويعلق مانتليز ، نيلة ١٤ ، ص ١٧٧ — ١٧٨ ، حل هذا الموضع قائلاً :

Il s'agit de savoir si d'une négation déterminée, on peut  
régulièrement tirer une affirmation indéterminée. Aristote répond  
que cela se peut dans les propositions individuelles .

انظر ترجمة Edghill :

It is evident, also, that when the subject is individual, if  
a question is asked and the negative answer is the true one, a certain  
positive proposition is also true. Thus, if the question were asked  
'Is Socrates wise?' and the negative answer were the true one,  
the positive inference 'Then Socrates is unwise' is correct.

بها ، هو قولنا : ليس كل إنسان حكيمًا ، لا قولنا : كل إنسان لا حكيم . إذ كان قولنا : حكيم ولا حكيم ، قوته قوة المتضادين ، وهو قولنا : كل إنسان حكيم ، ولا إنسان واحد حكيم .

والمتضادان يكذبان مما في هذه المسألة ، كما تبين قبل<sup>(١)</sup> .

١ — هو : + هو د  
٢ — لا : سقطت من د  
٣ — لا إنسان ، لا إنسان د  
٤ — المتضادان : + لا ف

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٤٠ ، ٢٩ ، ٣٠ : *ἐστὶ δὲ τῶν καθόλου οὐκ ἀληθὴς* : ٣٠ — ٢٩ | ٢٠ ، ٤٠ ، ١٠ : *ἡ δὲ ὁμοίως λεγομένη ، ἀληθὴς δὲ ἡ ἀποφασίς* ، οἷον ἀρεὰ γὰρ πᾶσι ἀνθρώποις σοφός ; οὐ . πᾶσι ἀρεὰ ἀνθρώποις οὐ σοφός : τοῦτο γὰρ ψεῦδος . ἀλλὰ τὸ οὐ πᾶσι ἀρεὰ ἀνθρώποις σοφός ، ἀληθὴς : αὕτη δὲ εἴστιν ἡ ἀντικειμένη ، ἐκείνη δὲ ἡ ἐναντία .

ت . ج . ٥ . ١٨ ب ١٩ — ٢٢ : « رأيا في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « كل إنسان حكيم ؟ » « لا » « فكل إنسان إذا لا حكيم » . فان هذا القول مكذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذا حكيم » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، أما ذلك فانه مضاد له .

لاحظ السجوال الذي وضع في طبعة يدري ، ص ٨٠ ، إذ نجد « المقابل » بدلا من « المقابل » . وهذه هي القراءة الصحيحة بدلالة الكلمة اليونانية *ἀντικειμένη* . ويجوز بالذكر أننا نجد في طبعة بولاك من الخطأ .

ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأرففانون . انظر : شرح الفارابي ، وتحقيق كرتش ومادرو ، ص ١٣٧ ، سطر ٢ .

شرح الفارابي ، ص ١٣٧ : « يعني إذا كانت المسئلة عن شيء ما بإيجاب كلي ، وكان الجواب عنه أن يقول المجهب : لا ، وذلك يحصل : كل إنسان لا حكيم ، فأخبر أنه إذا أخذ المدرس مكان قوله : لا ، كان كاذبا ، بل إنما يكون الصادق مكان قوله : لا ، أن يقال : ليس كل إنسان حكيم . على خلاف ما كان الأمر عليه في الأشخاص . فان الإجابات الصادقة حين كان في الأشخاص بأن تقول : لا ، صادق منه : معقراط لا هذا » .

رأيا في المسئلة من الكل بالإيجاب : إذا كان الجواب الصادق عنه بأن نقول : لا ، فليس أخذ المدرس مكان قوله « لا » حقا ، لكن السلب البسيط فقط . ومثال ذلك أن نقوله السائل للمجهب : كل إنسان حكيم ، فيستأر المجهب أن يقول : لا . فيبادر السائل فيأخذ : كل إنسان لا حكيم . فيكون الذي أخذه كاذبا لا يخلع به ، بل الصادق على قوله « لا » ، قولنا : ليس كل إنسان حكيم .

والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل ، والكلمة المحصلة والغير محصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب والسلب . فإنه ليس قولنا : لا إنسان ، يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا : ليس بإنسان . فإن قولنا : ليس بإنسان ، يدل على موضوع سلب منه الإنسانية ، وإن لم يصرح به فى هذا القول . فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا : ليس بصحيح . وأما قولنا : لا إنسان ، ولا صح ، فإنه لا يدل دلالة السلب ، إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا : لا إنسان ، على عدم الإنسانية ، وقولنا ، لا صح ، على عدم الصحة ، وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا : مريض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن السلب يصدق أو يكذب ، وأما قولنا : لا إنسان ، فليس هو لا صادقا ، ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا : « إنسان » ليس بهادق ، ولا كاذب ، ما لم يقرن به خبر ، مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا : لا إنسان ، لا يدل على صدق أو كذب ، إذ كان ليس يدل على وجود محصل ، وإنما يدل على وجود غير محصل<sup>(١)</sup> .

- 
- ١ — المقابل : المقابل د  
 ٢ — مقابلة : مقابلة د // الإيجاب : بالإيجاب د // والسلب : السلب ف  
 ٣ — فيها : سقطت من د — ٤ — عنه : سقطت من د  
 ٥ — القول : سقطت من د  
 ٦ — دلالة : بدلا د — ١٠ — لا (هادقا) : سقطت من د
- 

(١) أرسطر ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣١ — ٣٦ : αἱ δὲ κατὰ τὰ δόγματα ἀντικειμένηται : ὄντων καὶ οὐκ ὄντων ὅτι μὴ ἀνθρώπος καὶ μὴ δίκαιος , ὅσπερ ἀποφάσεις ἀνευ ὀνόματος καὶ ὁμήματος δόξαν ἂν εἶναι . οὐκ αἰεὶ δὲ αἰεὶ γὰρ ἀληθεύειν ἀνάγκη ἢ ψεύδεσθαι τὴν ἀπόφασιν , ὁ δὲ εἰκὼν οὐκ ἀνθρώπος οὐδὲν μᾶλλον τοῦ εἰπόντος ἀνθρώπος ἀλλὰ καὶ ἦενται — ἢ ἀληθεύει τι ἢ ψεύσεται , εἰ μὴτε προστεθῇ .

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل . وذلك أن قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، وهي الموجبة المعدولة في هذا الجلس ، تدل على ما يدل عليه قولنا : ليس يوجد شيء مما هو لا إنسان عادلا ، وهي السالبة البسيطة .

وليس بين هذا الصنف من القضايا ، أعني التي موضوعها اسم غير محصل ، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

١ — اسم : + غير كُتبت فوق السطر في د

٣ — الموجبة المعدولة : المعدولة الموجبة ف // المعدولة : المعدولة د

— ت. ح. ١٨٥ ب ٢٣ — ١٨٦ أ : « فأما المتعاقبة من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة — ومثال ذلك في قولنا : « لا إنسان » أو « لا عادل » فإنه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم ، أو من غير كلمة ، وليست كذلك . وذلك أنه واجب ضرورة في السلب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب بمن قال : « إنسان » مالم يضيف إلى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك » .

قارن ص ١٧ — ١٨ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٧ ، فيما سبق

من : لن ، في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ١٣٧ ، سطر ٣٦ . ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانوز .

شرح الفارابي ، ص ١٣٨ : « يريد أن التي تتقابل من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة المفردة ، مثل قولنا : لا إنسان ، ولا عادل . فإن قولنا : لا إنسان ، يتقابل قولنا : إنسان . وقولنا : لا عادل ، يتقابل قولنا : عادل . وليس هذا التقابل هو تقابل الأفعال ، بل مقابلة شيء مفرد لشيء مفرد . وهو شبهه بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة المدم للثقة ، لا مقابلة قول لقول . . . لأن الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك أنه واجب ضرورة في كل سالب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : لا إنسان ، فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو كذب . لمن قال : إنسان ما ، لم يضيف إلى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك . . . »



وإذا تبدل ترتيب اسم المفعول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو المفعول، أو الكلمة، في الثنائية، بأن يقدم منها ما شأنه أن يؤول به أخيرا، أو أن يؤول أولا بما شأنه منها أن يؤول به ثانيا، أو يؤول متأخرا بما شأنه منها أن يؤول به متقدما، وبالجملية: أن يغير ترتيبها، ويبقى المفعول فيها محمولا والموضوع موضوعا، فإن القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق، إن كانت صادلة، أو الكذب، إن كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: يوجد الإنسان عدلا، يوجد عدلا الإنسان، فإن هذه القضية هي واحدة بعينها. وكذلك قولنا: زيد قام، وقام زيد<sup>(١)</sup>.

١ — القضايا: سقطت من د

٣ — شأنه: + منها د // أو أن: أو ف

// أخيرا: + يؤول به: سقطت من د لتكرار كلتي يؤول به

(١) أرسطو، ١٠، ٢٠، ١ — ٢: μετατιθέμενα δὲ τὰ ὀνόματα καὶ τὰ ἰδέματα ταῦτ' οὐκ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت. ع. ١٨٦ | ٨ — ٩: «والأسماء والكلمات، إذا بدلت أما كتبها، فدلالتها تبقى محال واحدة بعينها. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلا» «يوجد عدلا إنسان».

لاستأنف تجد في الأصل اليوناني كلمة أبيض، ولكننا نجد في الترجمة: عدلا.

الفارابي، كتاب العبارة، بتحقيق محمد سليم سالم، ص ٢٩ — ٣٠: «وإذا بدل ترتيب أجزاء القضية في القول، تقدم الموضوع وأخر المفعول، أو قدم المفعول وأخر الموضوع، بعد أن يبقى الموضوع موضوعا والمفعول محمولا، لم تتبدل القضية فتعبر غير الأولى. ولا أيها يكون ذلك فكدها. مثل قولنا: «زيد قام» «قام زيد». إلى العكس أو القلب أن يصير الموضوع محمولا والمفعول موضوعا، فإن قولنا: «زيد قام» «قام زيد» ليس بقلب ولا عكس. إلى القلب والعكس أن يقال: «زيد قائم» «والقائم زيد» و«زيد ابن باجه» «ابن باجه» «القلب» «كأهل» «ابن باجه» من كتاب العبارة. بتحقيق محمد سليم سالم، ص ٢٩: «إنما قال: «العكس أو القلب» لما أراد أن يظهر بالعبارة التي تعبرها. فلما لم يكن لمجموعها اسم، أخذ نومه حوشه. وهذا يفعله كثير أيضا لا اسم له بنفسه، وليست هناك

فإنه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف إلا في ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سلب واحد . وقد تبين أنه ليس للوجوب الواحد إلا سلب واحد<sup>(١)</sup> .

« أرى » للتخيرة كما ذكرتم ، تلغاه بالإضافة إلى ما قاله في كتاب القياس . وذلك أنه قال هناك — لما قصد أن يبرهن بخاصية كل واحد منها — إن التمسك هو ما صار فيه المحمول موضوعا ، والموضوع محمولا وبين الصدق والكيفية ، والقلب ما لم يبق الصدق بعد ذلك . وهو هنا إنما أخذها عوض الجلس لما أراد أن يفهمنا الطبيعة التي نعنها لما لم يكن لجلس اسم » .  
ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٥٥ : « التمسك : يصير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق كل حاله » .  
قارن : ابن حينا ، النبلاء ٢٧٤ .

شرح الفارابي ، ص ١٤٠ : « ينبغي أن يشترط في هذا أن يبين الموضوع موضوعا والمحمول محمولا ... » .

ابن سينا ، النبالة ، ص ٩٤ : « وأعلم أنه وإن كانت أجراء القضايا قصد تزل من أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف ، فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا . أما السور فقد يبدل مكانه ، فيقال : الناس أحياء كلهم ، أو طرا ، فيؤخر السور ، ويترك بينه وبين الموضوع ، وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الزاوية ، قد يبدل موضعها الذي لها ، فيقال : زاوية : يوجد الإنسان عادلا ، وزاوية : الإنسان يوجد عادلا ، وزاوية : الإنسان عادلا يوجد . وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وطبع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠٢ — : τοῦ αὐτοῦ ἐστὶ τοῦτο μὴ γὰρ μὴ τοῦτο ἐστὶ τοῦ αὐτοῦ . ἀλλ' ὁδὸς δέδοικτο ὅτι μία μὴ πλείους ἔσονται ἀποκρίσεις . ἄλλ' ὁδὸς δέδοικτο ὅτι μία μὴ πλείους .  
ص ١٨٦ — ١١١ : « لأن الأمر إن لم يكن كذلك ، وجب أن يكون لمعنى واحد بهما جواب أكثر من واحدة . غير أنه قد بينا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد » .

يجهل في طبعة بولاك : « تمكن » ولكن القراءة الموجد في شرح الفارابي وفي طبعة بدوى : « يكن » هي الصحيحة . وليس هناك لفظ في مخطوط الأورطانون .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « ينبغي : إن لم تكن دلالة الإيجابين معهما دلالة واحدة ، وصارا مختلفي الدلالة من أن يكون ذلك لكل واحد من ذينك سالبان . وذلك غير ممكن . لأن كل إيجاب لله سلب واحد ، لا سلبان » .

من أن يكون ذلك : هذه هي القراءة التي يجهلها في طبعة مكوكش ومارو ، لكن السبيل القضي : وجب من ذلك أن يكون .

وذلك أنه إن لم يكن قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا الإنسان ، قضية واحدة ، بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، وسلب قولنا : يوجد عدلا الإنسان ، ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا : ليس يوجد عدلا الإنسان ، يبين أنه سلب لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، لزم أن يوجد لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، سلبان : أحدهما قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر : ليس يوجد عدلا الإنسان ، وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وهو قولنا : يوجد عدلا الإنسان<sup>(١)</sup> .

• — أنه : لأنه د // ثم : لزم ف

٧ — سلب : السلب د

٨ — (عدلا) الإنسان : + فإنه أمرف أن هذين السلبين هو سلب واحد د ، ف : + من أن هاتين المرجبتين موجبة واحدة د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ٤ — ١٠ : τοῦ μὲν γὰρ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος : ١٠ — ١٠ : ἀποφασίς τὸ οὐκ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος· τοῦ δὲ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός , εἰ μὴ ἡ αὐτὴ ἔστι τῇ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ἔσται ἀποφασίς ἥτοι τὸ οὐκ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἢ τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός . ἀλλ' ἡ ἑτέρα μὲν ἔστιν ἀποφασίς τοῦ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἡ ἑτέρα δὲ τοῦ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ὥστε ἔσονται δύο μῖδες .

— ت . ح . ١٠ — ١١ ١٨٦ — ١٥ : « وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا : « ليس يوجد إنسان عدلا » .

فأما سلب قولنا : « يوجد عدلا إنسان » — إن لم يكن هذا القول وقولنا : « يوجد إنسان عدلا » واحدا بعبارة — فهو : إما قولنا : « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا : « لا يوجد عدلا إنسان » . لكن الأول منها هو سلب قولنا : « يوجد عدلا لا إنسان » والثاني سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان .

سلبان : في خطوط الأروطافون ، وفي طيبة بولاك نجد « سلبين » ، وهذا خطأ نحوي . لاحظ أننا نجد « أبيض » λευκός في الأصل اليوناني ، ولكننا نجد « عدلا » في الترجمة العربية .

لقد بان أن الأسماء والكلم التي هي أجزاء القضايا ، متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان ، أعني من الترتيب الذي هو الأفصح ، وبقي المحمول محمولا ، والموضوع موضوعا ، أنها تبقى تلك القضية بعينها .

٣ — موضوعا سقطت من ف // انها : انها ه

== شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان متناقضان له . وذلك محال . فإذا قلنا : يوجد إنسان عدلا ، وقلنا : يوجد عدلا إنسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . لذلك صار المتناقض لكل واحد منهما متناقضا للآخر » .

انظر تعليق Edghill على هذا الموضع ، عامش ٣ :

Aristotle really begs the question here, when he states that 'white is not man' is the denial of 'man is white'. Pacius explains that 'man is not white' and 'man is white' are in exactly the same relation each to each as 'white is not man' and 'man is white,' and that therefore 'white is not man' and 'man is not white' are identical. This seems fair, but is in itself sufficient to prove the point at issue at once. The argument of the whole, therefore, is unnecessarily complicated.

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١٠ — ١٢ : οὐ μὲν οὖν μετατιθεμένου τοῦ ὀνόματος καὶ τοῦ ᾧματος ἢ αὐτῇ γίνεται κατάφασις καὶ ἀπόφασις, ὁμῶς .

== ت . ع . ١٨٦ | ١٥ — ١٦ : « فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها كان

الإيجاب أو السلب واحدا به » .

أو (السلب) : هذه القراءة واضحة جدا في مخطوط الأورفانوس ، ولكن القراءة الموجودة في طبعة بدري وشرح الفارابي ، تتحقق كوتش وباردة ص ١٤٠ ، سطر ٢٧ ، هي « و » ، ويقابلها في الأصل اليوناني καὶ .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فقد بان أن الأسماء والكلم ، إذا بدلت أما كتبها التي جرت العادة في الأكثر أن ترتب فيها ، فإن كان ذلك إيجابين ، كانت دلالتها واحدة . وإن كانت سلبا كانت دلالتها واحدة بعينها . وهذا هو ليس يخص الثلاثة ، بل ويريد هذا في الثنائية ، كقولنا : زيد قائم ، وقام زيد . غير أن احتفاء الأمر في الثلاثة من هذه أكثر » .

وإذا أُوجب اسم واحد لأسماء كثيرة ، أو أُوجبت أسماء كثيرة لاسم واحد ، أو سُلِب اسم واحد عن أسماء كثيرة ، أو سُلِبَت أسماء كثيرة عن اسم واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا ذلك السلب سلباً واحداً .

كما أنه إذا أُوجب اسم واحد لاسم واحد ، وسُلِب عنه ، لا يكون إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً ، ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً ، على ما قيل فيما سلف . إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد . وذلك إما أن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة وهى التى يدل كل واحد منها على معنى واحد ، أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء مد أو رسم لشيء واحد ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ناطق . فإن المجتمع من هذين المحمولين هو أحد الإنسان ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضاً رسماً له ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ذو رجلين . فإن المجتمع هو رسم للإنسان ، وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجزأة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً .<sup>(١)</sup> فاما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع

١ — أو أُوجبت أسماء كثيرة : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٢ — ١٨ : τὸ δὲ ἐν πολλῶν ἢ πολλὰ καθ' ἑνὸς καταφάναι ἢ ἀποφάναι , ἐὰν μὴ ἐν τῇ τὸ ἐκ τῶν πολλῶν δηλούμενον , οὐκ ἔστι καταφάνσις μίαι οὐδὲ ἀποφάνσις . λέγω δὲ ἐν οὐκ ἔαν ὄνομα ἐν τῇ καίμενον , μὴ τῇ δὲ ἐν τῇ ἐξ ἐκείνων , οἷον ὁ ἀνθρώπος ἵσως ἔστι καὶ ἔφρον καὶ δίκουν καὶ ἡμερον , ἀλλὰ καὶ ἐν τῇ γίνεται ἐκ τούτων .

ث . ع . ١٨٦ | ١٦ — ٢٠ : « فاما إيجاب واحد لكثير ، أو كثير لواحد ، أو سلبه عن ، متى لم يكن ما يدل عليه من التكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً ، أو سلباً واحداً ، وأما بقول : « واحد » ليس متى كان الاسم الموضح واحداً ، ولم يكن المقوم الذى من ذلك معنى واحداً ، مثلاً قولنا : « الإنسان » مثلاً « من » ، « ذو رجلين » ، « آس » ، فإن المقوم المجتمع من هذه معنى واحد أيضاً . »

فمنها واحدا ، فليس الإيجاب لها إيجابا واحدا ، ولا السلب لها سلبا واحدا .

1. பார்வை

διότι διή ἐν τῇ ἔστιν ἀλλ' οὐ πολλὰ τὸ : 14 — 15 | 17 : 18 ارسلو  
 ἔχον πατρὸν δίδουν· οὐ γὰρ διή τῇ σύναγωγῃ εἰσῆσθαι εἰς ἔσται.

ت.ع. ۱۸۰ ب ۱۸-۱۹ : «وإنما صار قولنا : حي مثاء ذر جليلين ، واحدا»  
لا كثيرا ، لأنه يدل على واحد ، لا من قبل أنه قيل على تقارب بعضه على أثر بعض .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٦ — ٩٧ : «لأننا إن افترضنا أن كان في الموضوع أرا الحصول تكثير باللفظ ، وكان هناك ألفاظ لفظي لكثرة يؤدي بالجملة إلى أن يكون له معنى واحد ، لم يؤد تكثير اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن الإنسان حي ناطق ميت ، أي أن الإنسان حي هو الحي الذي هو الناطق الذي هو الميت . فهذه الجملة محمول واحد بالحققة . وكذلك إذا قلت : الحيوان الناطق الميت قابل الكتابة .»

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٨ : « وأما نفس تلو لفظ لفظ في زمان نصير ، فليس بذلك على حال أحدهما عند الأكثر دلالة تحصل بالاجتماع . فان التركيب الذي في الحدرد أيضا لولا هي ، زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا : « حى مشاء ذورجلين » يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تمنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذورجلين ، وتدل عليه هيئة التركيب لتصغير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقرئ بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة هل نفس التالى ، ما كان التالى يفعل وحده » .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ - ١٤٢ : « لا يجاب بحول واحد لموضوعات كثيرة ، أرمحولات كثيرة لموضوع واحد ، يكون على ضربين : إما أن يكون إيجاب بحول واحد على أسماء مترادفة ، وإما أن يكون على أسماء متباينة ... إما أن تكون تلك الأسماء المتباينة أسماء يمكن أن تقيد بعضها ببعض ، ويشترط بعضها في بعض ، وإما أن تكون أسماء لا يمكن أن يشترط بعضها في بعض أصلا ولا بوجه من الوجوه ... وأما إذا تحدث تلك الأسماء بعضها ببعض ، فإن الذي يجمع من جهة ذلك سلطان : أحدهما هي - يوجد لفظة مفردة تدل على ما يدل عليه جملة تلك المقدمات بعضها ببعض ، ومنها ما لا يوجد لها لفظة مفردة تقوم مقامها -

فأنتي توجد لفظة مفردة تقوم مقامها فهو حد ، أو رسم . والتي لا توجد لفظة تقوم مقامها فهو ليس  
بحد ولا رسم .

وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد ، فليس ذلك إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً . ومثال ذلك : حملنا على الإنسان أنه أبيض ، وأنه يمشى . فإن هذين إذا حملا مجموعتين على الإنسان ، فقبل : الإنسان أبيض يمشى ، لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض .

والحال في هذه كالحال في المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد ، أعنى أنه كما أن القضية التى المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ، ولا القضية التى فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة ، كذلك الحال فى القضية التى يوجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد ، أو التى يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحداً .

٥ — فى هذه كالحال : سقطت من د

٧ — محمول واحد : + ليس د

٨ — المحمول : سقطت من د // ولا القضية : رالا د

١٢ — واحداً : واحد د

(١) أرسطو ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : ἐκ δὲ τοῦ λευκοῦ καὶ τοῦ ἀνθρώπου : ٢٢ καὶ τοῦ βαρῦς οὐχ ἔν . ὥστε οὐτ' ἐάν ἔν τι κατὰ τούτων καταφάσῃ τις μία καταφάσις , ἀλλὰ φωνή μὲν μία καταφάσις δὲ πολλαί , οὐτε ἐάν καθ' ἑνὸς ταῦτα , ἀλλ' ὁμοίως πολλαί .

— ت . ج . ٥ . ١٨٦ | ٢٠ — ١٨٦ ب ٢ : « فأما المجتمع من قولنا : « أبيض » وقولنا : « إنسان » وقولنا : « يمشى » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً أن أوجب موجب لمادة شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحداً ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها لشيء واحد ، كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال . »

والقضايا التي يحملها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدل هنا مسؤالا واحدا ، ولا الجواب الجدل جوابا واحدا ، وإن كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك

١ — لما : ما د

٣ — وإن : إن ل

٤ — عليها : عليه د // المعاني : سقطت من د

لأما ( الإيجاب ) : وأما ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٤ ، سطر ١٠ . لشيء واحد ، الشيء واحدا ، في طبعه بدوي ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

ابن سينا ، المبارة ، ص ٩٧ : « وأما إذا كانت المعاني متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت : زيد إنسان أبيض مشاء ، فما حملت عليه معنى واحدا . فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى تفقد طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكن لا أضاف في أمثال هذه مضايقة كثيرة الية . فاني أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولي أن أضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة ، فيكون حل ذلك الاسم ، ولتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه... » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٤ : « معنى بقولنا : إنسان أبيض ماش ، ذكر أنه ليس بواحد . وأنه إن أوجب موجب لهذه الأشياء واحدا ، لم يكن القول إيجابا واحدا . لكن اللفظ حيث لا يكون واحدا . فأما الإيجاب فكثير ، ولا إن أوجب موجب هذه لشيء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال . »

وقفا قاله شك ما ، وذلك أن قولنا : إنسان أبيض ماش ، ليس هو في التباين مثل قولنا : إنسان أبيض وماش . ولكن لفظ مجتبع من أجزاء فيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتبع من هذه مقبلا بعضه ببعض كشيء واحد .

وقد قال هو أنه ليس ذلك معنى واحدا . وإن المجتبع من قولنا : هي ذر جليلين آفس ، معنى واحد . لكن ينبغي أن يعتقد في مثل قولنا : هي ذر جليلين آفس ، أنه واحد بالذات . ولي مثل قولنا : إنسان أبيض ماش ، أنه واحد بالعرض . »



المحمول يصدق على الموضوع الواحد ، إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة ، إلا أن جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع ، على ما تبين في كتاب الجدول<sup>(١)</sup> .

١ — فوق كلمة الواحد في مخطوط ليدن توجد علامة تدل على أن الكلمات المكتوبة في الهامش

إلى اليسار قد سقطت من ذلك الموضع . ولكن هذه الألفاظ الموجودة في الهامش إلى

اليسار في مخطوط ل لا يمكن قراءتها . // إذ : أو ل

// إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول : سقطت من ل

٢ — كان : كا د // واحد : سقطت من ف

٢ — ٣ — يدل كل واحد منهما ... التي يدل : سقطت من د

٣ — المعاني ، + كثيرة إلا أن جميع المعاني د // يدل : سقطت من د

٤ — لفظ الموضوع على ما : سقطت من د // تبين : تبين ل

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٢٢ — ٢٦ :  $\epsilon\iota\ \sigma\upsilon\nu\ \eta\ \xi\rho\acute{o}\tau\eta\sigma\iota\varsigma\ \eta\ \delta\iota\alpha\lambda\epsilon\kappa\tau\iota\kappa\eta\ ,$

$\delta\iota\sigma\kappa\upsilon\rho\acute{\iota}\sigma\tau\omega\varsigma\ \xi\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\lambda\tau\eta\sigma\iota\varsigma\ ,\ \eta\ \tau\eta\varsigma\ \pi\rho\omicron\tau\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\varsigma\ \eta\ \theta\alpha\tau\acute{\epsilon}\rho\omicron\upsilon\ \mu\omicron\rho\acute{o}\iota\omicron\upsilon\ \tau\eta\varsigma\ \alpha\nu\tau\iota\rho\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\varsigma\ ,\ \eta\ \delta\epsilon\ \pi\rho\acute{o}\tau\alpha\sigma\iota\varsigma\ \alpha\nu\tau\iota\rho\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\varsigma\ \mu\iota\alpha\varsigma\ \mu\acute{o}\rho\iota\omicron\nu\ ,\ \sigma\upsilon\kappa\ \delta\iota\nu\ \epsilon\lambda\eta\ \alpha\nu\tau\iota\rho\acute{\alpha}\sigma\iota\varsigma\ \mu\iota\alpha\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\ ' \sigma\upsilon\delta\epsilon\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \eta\ \xi\rho\acute{o}\tau\eta\sigma\iota\varsigma\ \mu\iota\alpha\ ,\ \sigma\upsilon\delta\ ' \delta\iota\nu\ \eta\ \delta\iota\lambda\eta\theta\eta\varsigma\ .\ \epsilon\lambda\eta\theta\eta\tau\alpha\ \delta\epsilon\ \epsilon\nu\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \tau\omicron\pi\iota\kappa\omicron\iota\varsigma\ \pi\epsilon\rho\iota\ \alpha\upsilon\tau\omega\upsilon\ .$

= ت . ج . - ١٨٦ ب ٢ — ٦ : « فليسا كان السؤال المنطق يقتضى جوابا : إما المقدمة ،

وإما بالجزء الآخر من المناقضة . وكانت المقدمة جزءا من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب من هذه واحدا . إذ كان السؤال أيضا ليس بواحد ، ولو كان حقا .

وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع » .

جزءا : جزءا ما : في طهمة بدوى . ولا أثر للكلمة : ما : في مخطوط الأورفانون .

كتب فوق كلمة المواضع في مخطوط الأورفانون : معنى كتاب طوييقا .

راجع : أرسطو ، الجدول ، ٨ ، ٧ ، ١٦٠ ، ١٨ وما بعده .

أرسطو ، السفسطة ، ٦ ، ١٦٩ ، ٦٦ ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ٢٨ ، أرسطو ،

السفسطة ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٣٩ وما بعده : ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ١١٩ ، ١٨ ، أرسطو

السفسطة ، ٣٠ ، ١٨١ ، ٣٦ وما بعده : ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ١٦١ ، ١٨ ، ٣٠ .

فإن المحيَّب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المحيَّب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران . وإنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المحيَّب أحد جزئي النقيض الذي يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المحيَّب . فتمى سأل السائل المحيَّب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ ، فسلم له المحيَّب أحد جزئي النقيض ، فوضع السائل من أحد تلك المعاني مقدمة

٢ — يفهمه : سقطت من د // عليها : عليها ه  
٥ — السائل : سقطت من ف ٦ — فسلم : فسلم د

— ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ — ٩٨ : « ولما كان السؤال الجدل ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال ، فإن السؤال من ماهية الشيء وكيفية سؤال يعلم ليس سؤال طلب الإكزام ، بل السؤال المتعلق هو التسليم به مقدمات تخرج لتنتج خلاف ما ينصره المحيَّب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ، ولا يكون للمحيَّب محيص منها . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جواباً واحداً . فإن من ذلك ما لا يمكن أن يجاب فيه بالإيجاب ولا سلب » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٥ : « وإنما قال هذا لأن السؤال الجدل هو سؤال يخرج فيه جزء النقيض ما فيقال : هل كل لذة خير ، أو ليس كل لذة خيراً ، ويكون قصد السائل من جزئي المناقضة أحدهما . لأنه لا يمكن أن يستعمل أيهما اتفق جزء قياسه الذي يؤلفه وضع المحيَّب . وإنما يستعمل أحدهما . والذي قصده منهما أن يتسلمه من المحيَّب لاستعمله جزء قياسه فهو المقدمة . لأنه هو المبدء وحده دون نقيضه ليجهله جزء قياسه . إلا أنه يخبر المحيَّب بسؤاله ليكون جواب المحيَّب ، بعد أن يروى أيهما هو الأقبح له ، في أن لا يبطل وضعه إذا سلمه ، فيفوض إلى المحيَّب أنه يسلم ما يقن أن السائل لا يقطع به ، وما يرى أن وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينئذ . فذلك جعل بجزئي المناقضة لا بأحدهما . فذلك صار السؤال الجدل يقتضي جواباً . إما بالجزء الذي يقصد السائل تسليمه من المحيَّب لاستعمله قياسه الذي يبطل به على المحيَّب وضعه وهو المقدمة ، وإما بالجزء الأخير من المناقضة الذي ليس قصد المحيَّب أن يتسلمه » .

المرجع نفسه ، ص ١٤٧ : « والسؤال الجدل ليس يقصد به استظهار ما عند المحيَّب في ذلك لعدم المحيَّب ، ويعلم السائل ... » .

يروم أن ينتج منها ما قصد إبطاله على المحيب ، كان المحيب حينئذ أن يقول :  
لم أسلم هذا المعنى ، وإنما الذى سألت معنى كذا وكذا . فلا ينتفع السائل  
حينئذ بتسليم المحيب له أحد جزئى التقيض<sup>(١)</sup> .

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك ، لأن على المعلم أن  
يصلح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا  
السؤال سؤالاً جدلياً ، لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل ما يدل عليه  
الاسم المشترك ، مثل أن يسأل سائل : ما هو العين ؟ فإن المحيب له يقول :  
إنه يدل على معان شتى : على الجارحة ، وعلى عين الماء ، وعين الشمس ،  
وغير ذلك .

وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزئى التقيض ، ليس له  
أحدهما ، مثل أن يسأل : هل كذا كذا ، أو ليس بكذا ؟ فقد ينبغى أن يكون

---

١ — كان : ان د

د — يدل : + عليه د // لم يكن : لا يكون د

---

(١) شرح الفارابى ، ص ١٤٦ — ١٤٧ : « وليس على المحيب أن يصلح سؤال السائل ، بل  
على السائل أن يصلح سؤاله ثم يسأل . وإنما على المحيب الجدلى أن يقبل السؤال الذى على السائل  
تصحيحه . وليس عليه أن يصحح سؤال السائل ، لأنه ليس يقصد بمجوابه تعليم السائل ... وإنما يلزم  
المحيب أن لا يقبل السؤال الفاسد فى المسائل العلمية » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٤٧ : « وكذلك متى سألت المعلم باسم مشترك ، فعل المعلم أن يقبل  
السؤال ويصلحه على السائل ويصلحه » .

السؤال محدودا ، ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا . وذلك إنما يكون بالاسم المتواطئ<sup>(١)</sup> .

ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال :

إما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، وكان المجتمع منها محمولا واحدا ، وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة .  
وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالمرض .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كذبت .

---

١ — يكون : + إذا كان السؤال ف      ٢ — بالاسم : بالآ د

---

(١) أرسطو ، ١١١ ، ٢٠ ب ٢٦ — ٣٠ : ἀμα δὲ διήλυν ὅτι οὐδὲ τὸ τί ἐστιν : ἐρωτήσεις ἐστι διαλεκτικῆ· δεῖ γὰρ δεδῶσθαι ἐκ τῆς ἐρωτήσεως ἐλῆσθαι διότερον βούλεται τῆς ἀντιφάσεως μῶριον ἀποφύνασθαι· ἀλλὰ δεῖ τὸν ἐρωτῶντα προσδιορίσαι πότερον τόδε ἐστὶν ὁ ἀνθρώπος ἢ οὐ τοῦτο .

ت . ع . ١٨٦ — ١٠ — ١ : « ومع ذلك ، فإنه من البين أن السؤال من شيء : ما هو ؟ ليس سؤالا منطقيا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المطلق أن يختار المسئول أحد جزئى المتالفة — أيهما شاء — حتى يحكم به . فقد ينبغي أن يكون السائل يجرى في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟ » .

ابن سينا ، العبارة ص ٩٨ : « فليجب إذا سئله السائل بين طرفى التخيض ، وأقره أن يجيب بأحدهما ، أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوسيدها » .

فقد يلغى أن نعطي القانون الذى به تبين هذه المحمولات بعضها من بعض ، بعد أن يتبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجوعا ، من غير أن ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل <sup>(١)</sup> ، فنقول :

إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدى فردا تصدى مجوعة من غير أن يكون الكلام هذا وفضلا ، وذلك بين من قبل المواد .

ومما يلحق هذا الموضع ، إن سلمناه ، من الشناعة : أما من قبل المواد فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب ، ويصدق عليه أنه بصير ، أى حاذق ، وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا ، حتى نقول : إنه طيب بصير <sup>(٢)</sup> .

١ — تبين : تبين د : تبين ف

٢ — ف : سقطت من د

٣ — الموضع : الوضع ف // من : سقطت من د

٤ — طيب : طيب د ٨ — طيب : طيب د

(١) ابن سينا العبارة ص ٩٩ — ١٠٠ : « ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا : إن الأشياء التى مرض بعضها أن يحمل على بعض ، لأنها قد تجتمع فى موضوع واحد كالطبيب والبصير والبصير والبصير والبصير ، ما ليس بعضها كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين فى مادة واحدة ، بل هى هوارض متباينة ، مثل ما مرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض ، ولأن بعض أن صار طبيبا ، فإنها لا تصير معنى واحدا ، وذلك لأن معنى أنه طيب ليس معنى أنه أبيض ، بل مرض له أنه أبيض » .

(٢) أرسطو ، ١١ ٢٠٤ ب ٣١ — ٣٦ : Ἐπεὶ δὲ τὰ μὲν κατηγορεῖται : συντιθέμενα , ὡς ἐν τῷ πᾶσι κατηγορήματα τῶν χωρὶς κατηγορουμένων , τὰ δ' οὐ , τίς ἢ διαίρεσις ; κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου ἀληθὲς εἶπαι καὶ χωρὶς ζῶον καὶ χωρὶς δίπουν , ταῦτα ὡς ἐν , καὶ ἀνθρώπον καὶ λευκόν , καὶ ταῦτ' ὡς ἐν . ἀλλ' οὐχί , εἰ σκυτεὺς καὶ ἀγαθός , καὶ σκυτεὺς ἀγαθός . — ت ٥٠ . ١٨٦ ب ١٠ — ١١٦ : « وما كانت الأشياء التى تحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغى أن نحيز بالفرق فى ذلك . فان —

وأما الشناعة التي تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها : إنه إن كان قولنا في زيد إنه إنسان حقا ، وإنه أبيض حقا ، فيجب أن يكون القول بمجموعها حقا ، أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض .

### ٣ — مجموعها : بإجماعها ف

إنسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذر رطبين ، ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان ، وبأنه أبيض . ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طيب حقا ، فواجب أن يكون طبيبا بصيرا .

الأشياء ، الأسماء ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٥ ، سطر ٨ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب حراحا ، مثل أنت يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ، ويكون فارها في الخطاطة ، أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فار ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طيب فار ، بأن يؤخذ الكل محولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون فتا إياه بأنه طيب فار في الطب أو بصير فيه . »

ولكن ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠١ وما بعدها ، يمارض ، ص ١١١ ، هذا الرأي الذي يمكن به المغالطون من تخليطات .

شرح الفارابي ، ص ١٤٨ : « والأشياء التي يحمل فرادى فتصدق ، ولا يكون كل واحد منها فضلا إذا حل وحده على حمله ، فإن كثيرا منها إذا قيد ببعضها صار كاذبا . وبعضها يصير فضلا من القول وهداياتا . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد . ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها إذا قيد ببعض لم يصح ولا واحد منها فضلا ولا كذبا . وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون المجتمع من جملة معنى واحدا . »

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت ، ص ٦٩ — ٧٠ : « قال وأما ما تكلم به مفرقا ولا يستقيم الكلام به مجموعا فكسيمون [ أما ] الإسكاف الذي كان ردي العمل في صناعه ، وقد كان بلغ من الصلاح ما إن سوفراطيس الفيلسوف كان يكثر أن يجلس إليه ويحاليده . فلوقال قائل : كان سيمون إسكافا ، ثم قال : وكان سيمون صالحا ، كان كل واحد من هذين التسولين »

وإن كان حملنا عليه أيضا أنه إنسان أبيض ، وأنه أبيض ، حل أنهما  
محمولان مفردان ، فقد يجب أنه يصدق عليه أنه إنسان أبيض<sup>(١)</sup> .

٢ — محمولان مفردان : محمولات مفردات ف

== صحبهما جائزا . ولو جمعهما وقال : كان سيمون إسكافا صالحا ، لم يكن ذلك صحبهما ، لأنه < كان >  
إسكافا رديئا . فليس سواء قول القائل : كان سيمون إسكافا صالحا ، وقوله : < كان سيمون >  
إسكافا صالحا . > فقوله : كان سيمون إسكافا صالحا < كلفان > ، وقوله : < كان سيمون > إسكافا  
صالحا كلمة واحدة .

(١) أرسطر ، ١١٤ ب ٢٠ ، ٣٦ — ٤٠ : εἰ γὰρ, ὅτι ἑκάτερον ἀληθές, εἶναι : δὲ καὶ τὸ συνάρμω, πολλὰ καὶ ἄτοπα ἔσται. κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου  
καὶ τὸ ἀνθρώπος ἀληθὲς καὶ τὸ λευκόν, ὥστε καὶ τὸ ἄπαν. πάλιν εἰ τὸ  
λευκὸν αὐτό, καὶ τὸ ἄπαν, ὥστε ἔσται ἀνθρώπος λευκὸς λευκός, καὶ  
τοῦτο εἰς ἄπειρον.

— ت . ح . ١٨٦ ب ١٦ — ٢٢ : « وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ،  
فقد يجب أن يكون مجموعهما حقا ، ثم من ذلك أشياء كثيرة شعبة . وذلك أن نقول حل إنسان من  
الناس : إنه إنسان ، حق ، ونقولنا عليه : إنه أبيض ، حق ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقا  
أيضا . فإن كان أيضا القول عليه بهذا وحده : أعني بأنه أبيض ، صادقا ، فيجب أن يكون القول  
عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتى نقول عليه بأنه إنسان أبيض أبيض . ويرد ذلك بلا نهاية . »  
(أبيض) حق : سقطت من طبعة يدوي .

صادقا : صادق ، في المخطوط في الموضعين ، ولكن هذا خطأ نحوي . وفي شرح القارابي ، تحقيق  
كوتش وماور ، ص ١٤٩ ، سطر ١٤ و ١٧ ، نجد « صادق » في الموضع الأول و « وصادقا »  
في الموضع الثاني .

نقول : يقال ، في طبعة يدوي . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

أين صلتا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وقالوا وإن بعضه يكون هذا إما بالقوة وإما بالفعل . أما  
بالفعل فإن القائل ، إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان يجب أن  
يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض . ولأن هذا يصدق ، والأبيض  
يصدق ، وما صدق فرادى ، صدق جملة من غير هذا ، وجب أن يصدق من غير هذا ، فيقال :  
إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك إلى غير النهاية . »

وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد ، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد ، صدق عليه أنه إنسان أبيض ، إنسان أبيض أبيض ، من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل ، وإن مر الأمر إلى غير نهاية . وذلك شليح .  
وأيضاً فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة ، لزم أن يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض من تلك المفردات ، أعني إذا ركب بعضها إلى بعض ، وهي غير متناهية ، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية . مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان ، وأنه أبيض ، وأنه يمشي ، فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشي ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشي ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشي ، وكذلك أنه أبيض أبيض ، ويمشي يمشي<sup>(١)</sup> .

١ — القول ... وأخذنا : سقطت من د لتكرار كلمة القول

٢ — أنه : سقطت من ل

٣ — نهاية : نها د

٤ — الموضوع الواحد : موضوع واحد د

٥ — ( إنسان إنسان ) إنسان : سقطت من د // أبيض : + أبيض د

== شرح الفارابي ، ص ١٥٠ — ١٥١ ، ولا سيما ص ١٥٠ : « وأحسبه يرى بهذا القول إلى من يطلب حدود الأشياء بطريق القسمة . ويرى أنه يجهل في جميع ما شأنه أن يوجد في تحديد الشيء بطريق القسمة فقط ، من غير حاجة إلى شيء آخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذلك قوم من أصحاب أفلاطون ، فإنهم يزعمون ذلك إلى أفلاطون . وأنه يرى أن منزلة القسمة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق آخر سوى طريق القسمة في أخذ جميع ما يلزم به الحد » .

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢٠ ، ٤٠ ب ٤٠ — ٤١ : ٢١ : και παλιν μουσικὸς λευκὸς βαδίζων

και ταυτα πολλάκις περιλεγμένα εἰς ἀπειρον . ἐπεὶ εἰ δὲ Σωκράτης Σωκράτης και ἄνθρωπος , και Σωκράτης Σωκράτης ἄνθρωπος . και εἰ ἄνθρωπος == και δίκτους , και ἄνθρωπος ἄνθρωπος δίκτους .



## تتكون المصولات الصادقة عليه غير متناهية .

== م ت . ج . ١٨٦ ب ٢٢ — ١٨٧ | ٣ : « وقد نقول أيضا عليه بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجوز أن نقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا ، وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . »  
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وإن كانت التفارقي أكثر من اثنين ، فالشبهة أظهر . وأما الذي بالقوة فقل أنه إذا رجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة ، فيصدق أن الإنسان حيوان جسم ، أو حيوان حساس . وهذا هديان . بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب . وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من آفاس ليسوا بذي رجلين ، فكأنه قد انطوى في قولنا هذا أن في الناس من ليس هو ذا رجلين . وهذا كذب . »

شرح الفارابي ، ص ١٥١ : « قال : وقد نقول عليه أيضا بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي . فقد يجوز أن نقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشبهة الثانية : وهو أن زيدا قد يحمل عليه إنسان ، وأنه طيب ، وأنه أبيض ، وأنه يمشي . ثم يجمع هذه جميعها فيحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . لأن كان كل ما يصدق فرادى ، فإنه إذا جمع صدق ، يلزم أنه إذا قيل في زيد ، إنه إنسان طيب أبيض يمشي ، طيب إنسان يمشي أبيض ، يمشي إنسان طيب أبيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية . »

ثم ذكر الشبهة الثالثة ، فقال : « إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . فهذه الثالثة ، وهي أيضا شبهة من جهة الشكنتين الأوليين . فان فيها أيضا تكريرا . إلا أنه ليس تكريرا الشيء الواحد باسمه مرارا ، ولكن كان كأنه في لازم . فانا إذا قلنا في هذا المجلس مثلا إنه سقراط ، لم ضرورة أن يكون إنسانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لم ضرورة أن يكون حيوانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لم أن يكون ذا رجلين . »

فهذه القوائم إذا قيدت بها الأشياء التي هنا لزمست هذه كان أيضا هديانا . كقولنا : زيد هو إنسان حيوان ، أو إنسان ذو رجلين . كأنه قد يوجد إنسان ليس بحيوان ، أو ليس في طباعه أن يكون ذا رجلين ، بل ذا جناحين . إلا أن هذه بين أنها إذا قبلت فرادى صدقت ، ولم يكن ولا واحد منها فضلا . وإذا جمعت كان الثاني منهما فضلا ، بل هديانا . »

يخلف Edghill من ترجمته ما يقابل الصيغة *als draigov* = بلا نهاية .

فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجوعا ، على ما كان يرى كثير من القدماء<sup>(١)</sup> .

وإذ قد تبين هذا ، فلنتظرمضى يكون من المماني الكثيرة التي تعمل على معنى واحد ، ومن المعنى الواحد الذي يعمل على ممان كثيرة ، قضية واحدة ، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المماني الكثيرة معنى واحدا وصادقا ، ومضى لا يكون ، فنقول<sup>(٢)</sup> :

١ — يصدق : سقطت من د — ٤ — واحد : واحدا ف  
د — معنى واحد ... فنقول : سقطت من د

= وينتار Edghill (هاش ٢) تصا يخالف ما ارتضاء بيكر ، Bekker ، ويصدق النص الذي يختاره Edghill مع الترجمة العربية . والحسب أن تكرار Σωκράτης قبل Ανθρωπος ، وتكرار Ανθρωπος قبل δίκτους عدم الفائدة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ — ٥ — ٦ : « τις ἀπλῶς φήσει : ὅτι μὲν οὖν εἴ τις ἀπλῶς φήσει : « τὰς συμπελοκὰς γίνεσθαι ، πολλὰ συμβαίνει λέγειν ἄτοπα ، θῆλον » . ت . ح . ١٨٧ أ — ٣ — ٤ : « فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب ويجوز على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شتى » .  
أن من : إن من ، في طبعة بولاك . وهذا خطأ واضح .

شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « يريد بهذا إلى أصحاب القسمة وإلى أفلاطون فبا أحسب » .  
فانن : المرجع نفسه ، ص ١٥٤ وهاش ٤١ ص ١٣٥ من كتابنا هذا . وانظر أرسطو ، البرهان ، ٢ ، ١٢ ( ٩٦ أ — ٢٠ وما بعده ) ت . ح . طبعة بروكس ، ص ٤١ — ٤٤٢ : « رابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو الملا حفني ، ص ٢٧٠ وما بعدها » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ — ٧ — ٧ : « ὅπως δὲ θετέον ، λέγομεν νῦν . » ت . ح . ١٨٧ أ — ٤ : « فمن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع ، فنقول » .  
شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « معنى نصف كيف ينبغي أن نجد كل واحد من هذه بالمعنى الذي بعضها من بعض » .

إنه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ، ولا كان أحدهما متطويا في الآخر ومنحصرا فيه ، أضفى أن يكون الشرط منحصرا في ذى الشرط ، وأخرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن نقول : إن زيدا الأبيض أبيض ، ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد ، فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً<sup>(١)</sup> .

فأما متى كان حملها بالعرض ، مثل قولنا في زيد : إنه أبيض ، وإنه يمشى ، فإنه ليس المجموع منها معنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

- ١ — أنه متى ... المعاني الكثيرة : سقطت من د تكرار كلتي المعاني الكثيرة .
- ٢ — منحصرا ... الشرط : سقطت من د لتكرار كلمة الشرط .
- ٣ — ذى الشرط : المشتراط ل
- ٤ — بالعرض : سقطت من د // قولنا : قولك ل
- ٥ — معنى : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٨ — ٢١ : ἀληθὲς δὲ ἔστιν εἰπεῖν κατὰ τοῦ : τινὸς καὶ ἀπλῶς , ὅλον τὸν τινὰ ἀνθρώπου ἀνθρώπου ἢ τὸν τινὰ λευκὸν ἀνθρώπου ἀνθρώπου λευκόν· οὕκ δὲ δέ ,  
— ت . ع . ١٨٧ ، ١٥ — ١٧ : « لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض ، إلا أن ذلك ليس أبداً » .

( يصدق ) القول على : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٥٨ ، سطر ١٨ .  
شرح الفارابي ، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « معنى لكن قد يصدق حمل الأشياء الكثيرة على الشخص الواحد مجموعة وفرادى . حتى يكون حملها مجموعة في الصدق كحملها فرادى ، وحملها فرادى مثل حملها بمجموعة . فإن ما هنا أشياء كثيرة تحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض . وإذا أفرد بعضها عن بعض صدقت أيضا . كقولنا في زيد : إنسان أبيض . فإنا إذا أفردنا كل واحد منها ، قلنا : زيد إنسان وأبيض ، كان صادقا ... إلا أن ذلك الشيء ليس يكون مكفى دائما » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٧ — ١١ : τῶν δὲ κατηγορουμένων , καὶ ἐφ' : οἷς κατηγορεῖσθαι συμβαίνει , ὅσα μὲν λέγεται κατὰ συμβεβηκός ἢ κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἢ θίγεται κατὰ θιγέρον , ταῦτα οὐκ ἔστιαι ἐν , ὅλον ἀνθρώπου λευκός ἐστι καὶ μουσικός , ἀλλ' οὐχ ἐν τὸ λευκὸν καὶ τὸ μουσικόν· σιμβε-  
= βηκότα γὰρ ἄμφοι τῷ αὐτῷ .

وكذلك متى كان الثاني محصوراً في الأول ، لأن الكلام حينئذ يكون فضيلاً ،  
مثل قولنا في زيد : إنه إنسان حي ، على جهة تقييد الإنسان بالحي . فإن لفظ  
الإنسان قد انطوى فيه الحي . ولذلك كان تقييدنا إياه بالحي هذراً ، بخلاف تقييد  
الجلوس<sup>(١)</sup> بالفصل .

٢ — تقييد : التفسير ل

٣ — كان ، ان د

== ت . ع . ١٨٧ — ٨ : « إن ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي عليها  
يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العرض ، فان هذه ليس تصير شيئاً  
واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا : إنه أبيض ، وإنه  
طبيب ، معنى واحداً . وذلك أنهما جميعاً هي شأن لخاصة واحداً » .  
لاحظ أننا نجد في النص اليوناني : موسيق *μουσικός* ، فكنا نجد في الترجمة العربية : طبيب .  
شرح الفارابي ، ص ١٥٢ — ١٥٣ : « قوله : المعاني التي تحمل ، والمعاني التي يقع عليها الحمل ،  
لأنه يبين أنه جعل المعاني صنفين : صنفاً مما المعاني التي تحمل ، والصنف الثاني : المعاني التي يقع  
عليها الحمل . فبعض المفسرين يرى أن المعاني التي تحمل هي المعاني المحصورة . ويرى أن المعاني التي يقع  
عليها الحمل هي الموضوعات التي تحمل عليها تلك المعاني المحصورة . فكأنه قال : ما كان من المحصورات ،  
ومن الموضوعات .

وآخرون منهم يرون أن المعاني التي تحمل هي المعاني الكثيرة التي شأنها أن تحمل على موضوع واحد .  
ويرون أن المعاني التي عليها يقع الحمل هي المعاني التي يمكن أن يشترط بعضها في بعض .  
... فكأنه قسم المعاني الكثيرة التي شأنها أن تحمل على موضوع واحد إلى ما لا يمكن أن تحمل بعضها على  
بعض ، ولا يشترط بعضها في بعض ، وإلى ما يمكن أن يشترط بعضها على بعض ، أو يشترط بعضها  
في بعض » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٦ — ١٨ : *ἐτι οὐδ' ὅσα ἐνυπάρχουσι ἐν τῷ* : *ἐτέρῳ . διὸ οὔτε τὸ λευκὸν πολλὰς οὔτε ὁ ἀνθρώπος ἀνθρώπος ἔχον*  
*ἐστιν ἢ δέσιν* ' *ἐνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ ἀνθρώπῳ τὸ ἔχον καὶ τὸ δέσιν* .  
== ت . ع . ١٨٧ — ١٢ : « ولا ما كان أيضاً الواحد مع محصوراً في الآخر ، ولذلك  
كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسان حي أو ذو رجلين . وذلك أن ما  
محصوراً في قولنا إنه إنسان : أنه حي ، وأنه ذو رجلين » .

فكثرت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين ، أعنى من الجمل الذى بالعرض ، ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر ، فالقضية تكون واحدة ، مثل قولنا فى الإنسان : إنه حيوان ، وإنه ذو رجلين .

وأما الأشياء التى تصدق بمجموعة فى الجمل على شىء ما ، إذا قيد بعضها ببعض ، فنها ما تصدق إذا أفردت ، ومنها ما ليس تصدق .  
والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان :

أحدهما : ألا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل الشىء الذى اشترط فيه ، وقيد به ، وذلك باى نحو اتفق من أنحاء التقابل الأربعة ، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يال عليه اسمه ، مثل قولنا : حيوان ميت . فلأن الميت ضد الحيوان ، من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان ، أو كان

- 
- |                         |                        |
|-------------------------|------------------------|
| ١ — المفردة ، الكثيرة د | // الصفتين : الصفتين د |
| ٢ — لها : منها د        | // ما : سقطت من د      |
| ٣ — يجتمع : يجمع د      | // منها : فيها د       |
| ٤ — الشىء : لشيء د      |                        |
| ٥ — المقابل : + أى د    |                        |
| ٦ — ضد : من د           | // أو : إذ د           |
- 

== ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فانه لا يحمل جملة ، كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا ، وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا » .

شرح الفارابى ، ص ١٥٧ : « ثم أعطى السبب نفسه وقال : « وذلك أنا عند حصرا فى قولنا إنه إنسان أنه ص » ، وأله ذو رجلين » . ونفى أن الحى وذو الرجلين هما جزءا حد الإنسان . فإذا فرملا فى الإنسان ، فقد كثر صريحا ، وجعل الذى شرطه فى ذاته ، ليكون ذلك تضللا ، أو كاذبا » .

ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم ، بل من جهة دلالة الحسد أو الرسم ، مثل قولنا : إنسان ميت . فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق .

فتى المحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات ، كذبت إذا أفردت . فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت ، وليس يصدق عليه أنه إنسان<sup>(١)</sup> .

٢ — ٤ — ليت ... التقابل : سقطت من د لتشابه بين كلتى مقابل والتقابل

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢١ | ٢١ — ٢٢ : ἀλλ' εἰαν μὲν ἐν τῷ προσκειμένῳ τῶν ἀντικειμένων τι ἀντιπαρὸν ὃ ἔπεται ἀντίφασις, οὐκ ἀληθὲς ἀλλὰ ψεῦδος, οἷον τὸν τεθνεῶτα ἀνθρώπον ἀνθρώπον εἶπαι.

— ت.ع. ١٨٧ | ١٧ — ١١٨ : « لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول على من التقابل الذى تلزمه مناقضة ، فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال فى الإنسان الميت : إنه إنسان » .  
فان ، ترجمة Edghill :

indeed, when in the adjunct there is some opposite which involves a contradiction, the predication of the simple term is impossible. Thus it is not right to call a dead man a man .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ١٠٠ : « ومنها ما يكون ذلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ من الجهر فليجب بها الصبيان إنها سفينة جهر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للظفر ، والجهر يرسل . لحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان جهرًا . وكما يقال لهذا الشخص : إنه إنسان ميت ، ولا نقول إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والماتت مقابل الحيوان » .  
فهرج الفارابى ، ص ١٥٩ : « وإنما يخصر فى أحده الشئين مناقضة الآخر بأحد ثلثة أشياء : إما أن يكون فى أحدهما سلب مناقض ، أو يكون فى أحدهما عدم الآخر ، أو يكون فى أحدهما ضد الآخر...  
فلذلك قال أرسطوطاليس : متى كان محصوراً في المزيد في القول على من التقابل الذى تلزمه مناقضة .  
حق أن يكون فى الزائد من الشئين اللذين قيد أحدهما بالآخر نوع من أنواع التقابل الذى يلزم ضرورة أن يكون مناقضا لمقابله . مثل أن يكون فى الزائد عدم ملكة الآخر ، أو ملكة عدم الآخر ، أو ضد الآخر .  
أو سلب الآخر .

والشرط الثاني : أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض ، أى من أجل غيره ، بل بالذات أى من أجل ذاته . فإنه إذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب ، إذا أفرد ، مثل قولنا : امرؤ القيس موجود شاعرا ، أو موجود متوهما . فإنه إذا أفرد هذا ، فقول : امرؤ القيس موجود ، كان كذبا ، إذ هو الآن معدوم . والسبب في ذلك أن لفظ قولنا : « موجود » هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر ، لا حملا أولا من أجل ذاته ، أى بإطلاق .<sup>(١)</sup>

٢ — أى : سقطت من ف // إذا كان : إن د

٤ — موجود : موجودة د

٥ — موجود : موجودة د

— ويريد بالآلة في القول الشيء الذى اشترط . وذلك يكون على وجهين : إما أن يكون مقابلا . يدل عليه لفظه ، وإما أن لا يتبين فيه المقابلة فيما يدل عليه لفظه . ولكن تتبين المقابلة إذا أخذ حده يدل اسمه ... » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٢٥ — ٢٨ : οὐκ δεῖ μὴ ἐνυπάρχῃ, οὐκ δεῖ ἀληθὲς, ὡςπερ Ὀμηρὸς ἐστὶ τι, οἷον ποιητής. ἀρ' οὖν καὶ ἔστιν, ἢ οὐ; κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ κατηγορεῖται τοῦ Ὀμήρου τὸ ἔστιν· ὅτι γὰρ ποιητής ἐστιν, ἀλλ' οὐ κατ' αὐτό, κατηγορεῖται κατὰ τοῦ Ὀμήρου τὸ ἔστιν.

مت . ح . ١٨٧ | ١٩١ — ٢٢ : « متى لم يوجد فلان أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أرميوس موجود شيئا ما » ، كأنك قلت « شاعرا » ، فهل هو موجود ، أو لا ؟ فان قولنا : « موجود » إنما حملناه على أرميوس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعرا » ولم نحمل « موجودا » على أرميوس بذاته .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وأما الذى لا مقابلة فيه وكذب أفراد مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أرميوس : إن أرميوس موجود شاعرا ، وإن أرميوس هو شاعر ، فإن ذلك حق . وإذا قيل : إن أرميوس هو ، أو موجود ، كان كاذبا . وكذلك المقادير موجودة في التوهم ، فإذا قيل « موجود » كان كاذبا . »

وقولنا فيه إنه «وجود من جهة ما هو في الذهن متوهما هو قول صادق ، ولذلك  
أمكن فيها ، إذا أخذت بهذه الجهة لفظة « الموجود » أن تصدق على المعدم .  
كما أن لفظة « غير الموجود » إذا حملت على الشيء من أجل غيره ، صدقت على  
الشيء الموجود ، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله ، مثل قولنا في زيد  
المشار إليه : إنه غير موجود حائكا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود  
بإطلاق ، كما ليس يصدق على المعدم أنه موجود بإطلاق .

- ٣ — ٤ — على الشيء... حملت : سقطت من د لتكرار كلمة : حملت  
٥ — موجود : موجودة د // موجود : موجودة د  
٦ — موجود : موجودة د

= المرجع نفسه ، ص ١٠٩ — ١١٠ : « وأما التمثيل بأرميس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن  
لفظة « هو » و « موجود » مأخوذة في ذلك القول الذي يحمله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط  
في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها ، كما حملت . كما فيجب ألا تؤخذ في حال التفرقة على أنها اسم  
حق لا يكون المعنى في الوقتين واحدا ...  
وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أننا إذا قلنا : إن أرميس  
كان شاعرا ، لم يكن خطأ على معنى أن أرميس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال  
الذي من أرميس بصفة أنه خيال يفتيل من أرميس ، وصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أي  
هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن به خيال الزمان الماضي ، وقرن به معنى الشاعر صدق  
عليه .

وأما المثال الذي أورده بقولهم : إن المقضاء موجود في التوهم ، ففيه أيضا ظلم ... .  
شرح الفارابي ، ص ١٦٠ : « والسبب في أنه كذب أن قولنا : « موجود » إنما حملنا على  
أرميس بطريق المرض . وذلك أننا إنما قلنا إنه موجود شاعرا ، ولم نحمل موجودا على أرميس  
بلذاته . معنى أننا لم نقصد بقولنا : « موجود » أن نعرف وجود ذات أرميس ، وإنما قصدنا به  
كونه شاعرا ، وحاله من حيث هو شاعر ، فحالنا من حيث هو شاعر يصح الإخبار به عنه ، كان حيا  
أو تالفا . »



لإذن متى لم يفحص في الشرط أو الفيد مقابل الشيء المقيد، متى دل على الشيء المقيد بحده أو اسمه ، ولا كان هنالك محولا من أجل غيره ، فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه في الجمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجوعة <sup>(١)</sup> .

١ — الشيء : الشيء ف

٢ — هناك : سقطت من ف

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢١ ، ٢٩ — ٣٣ : ὅσα ἐν ὕσασιν κατηγοροῖται μήτε : ἐναντιότης ἔνυσσιν , ἐὰν λόγοι ἀντ' ὀνομάτων λέγονται , καὶ καθ' αὐτὰ κατηγοροῖται καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκός , ἐπὶ τούτων τὸ τί καὶ διπλῶς ἀληθὲς ἔσται εἰπεῖν . τὸ δὲ μὴ ὅν , ὅτι δοξαστον , οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅν τι . δόξα γὰρ αὐτοῦ οὐκ ἔστιν ὅτι ἔστιν , ἀλλ' ὅτι οὐκ ἔστιν .

— ت . ح . ١٨٧ ، ٢٢ — ١٨٧ ب : « فقد يجب من ذلك أن ما كان ما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قلت فيه الأفعال مكان الأسماء وكان محولا بذاته ، لا بطريق العرض ، فإن القول فيها له سببه إنه شيء ما محل الإطلاق — صادق . فأما ما ليس بوجوده ، فليس القول فيه بأنه « شيء ، موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد متحرها قولنا صادقا . وذلك أن المتوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود » .

( ليس القول ) فيه : سقطت من طبعة بدوى .

كتب فوق كلمة الأفعال في مخطوط الأورفانوف ، من المحدث .

التوهم : التوهم ، في طبعة بدوى . والقراءة راضحة في مخطوط الأورفانوف ، « فارن : شرح القاراي ، تحقيق كوش وماور ، ص ١٦٢ ، سطر ٨ .

شرح القاراي ، ص ١٦٢ : « معنى به أن الشيء إذا قيل فيه إنه متوهم نخرج من أن يكون موجودا . لأن معنى توهمه أنه هو أن تنفيه وهو غير موجود . وأما إذا كان موجودا وأثناء في نفسنا ، فإنا نعلمه ، ولا نتوهمه » .

المرجع نفسه ، المكان نفسه ، « وقوله : وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل لا غير موجود ، معنى أنه وإن أريد بقولنا « يوجد » وجود صورة في التوهم ، ليس يصدق عليه أن يقال إنه « موجود » ، من قول أن معنى التوهم فيه ، ومعنى أنه متوهم ليس أنه موجود ، بل معنى التوهم أنه غير موجود . وذلك أن معنى قولنا : إنه إنما يوجد متحرها ، هو معنى قولنا فيه : إنه غير موجود على الإطلاق » .

## الفصل الرابع

ولما كانت القضايا : منها ذوات جهات ، ومنها ما هي غير ذوات جهات .  
والجهة : هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، مثل  
قولنا : الإنسان واجب أن يكون حيوانا ، أو ممكن أن يكون فيلسوفا .  
وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين :

أحدهما : الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه ، وهو الواجب ،  
والمتنع الذي هو أيضا أحد قسميه . إذ كان الضروري : إما ضروري الوجود ،  
وإما ضروري العدم ، وهو المتنع .

والثانية : الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه : مثل قولنا : « محتمل » .<sup>(١)</sup>

١ — الفصل الرابع : فصل ٤ : وفي طبعة بولاك لكتاب العبارة لمحمد : [ الفصل الرابع ]  
موضوعة بين قوسين .

٢ — منها : ليا د // جهات : الجهات د // جهات : الجهات د  
٣ — جهتين : جهتان د  
٤ — هو : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٤ — ٣٧ : σκεπτόν . δὲ διωρισμένων σκεπτόν .  
ὅπως ἔχουσιν αἱ ἀποφάσεις καὶ καταφάσεις πρὸς ἀλλήλας αἱ τοῦ δυνατόν  
εἶναι καὶ μὴ δυνατόν καὶ ἐνδεχόμενον καὶ μὴ ἐνδεχόμενον , καὶ περὶ τοῦ  
ἀδυνάτου τε καὶ ἀναγκαίου ἔχει γὰρ ἀπορίας τινάς .

— ت . ح . ١٨٧ ب ٥ — ٧ : « وإذا قد تلخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف  
حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند بعض ، ما كان منها فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن ، وفيما  
يحصل أن يكون وما لا يحصل ، وما كان منها في المتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع لشك » . —

فقد يلبنى أن ننظر في المتقابلات في هذا المجلس أى هي، وفي المتلازمة أيضا منها، وذلك في الممدولة منها أيضا، والبسيطة .

١ — تنظر، يطلق د // أى : د + د

٢ — (أيضا) منها : فيها د

== الشك : السلب، في طلبة بولاك، ولكننا نقابل كلمة *desopla*

عند (بعض) د من، في طلبة بدوى . ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورغانون .

القاراي، كتابه العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ٤١ — ٤٢ : « وفي الألفاظ التي لوخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمى إلهيات . وإلهية هي اللفظة التي تقرر بحمول القضية فتدل على كيفية وجود محوطا لموضوعها، وهي مثل قولنا : ممكن، وضروري، ومحتمل، ومنتهى، وواجب، وجميع، وجيل، وينتهي، ويجب، ويحتمل، ويمكن، وما أشبه ذلك » .

شرح القاراي، ص ١٦٣ : « وإلهيات هي الألفاظ التي إذا قرئت بالكلية الوجودية، ربما فيه قوة الكلمة الوجودية، دلت على كيفية وجود المحمول الموضوع ... »

وإلهيات منها ما هي جهات أول، ومنها ما هي جهات أخيرة . فالجهات الأخيرة، مثل التي أحصيناها . وإلهيات الأول، اختان، الممكن، والضروري . وهناك أشياء كثيرة بعضها تضاف إلى الممكن، كقولنا : يحتمل، ويجوز، وأشياء أخرى تضاف إلى الضروري، كقولنا : منتهى، ومحال، وأشياء ذلك » .

ابن سينا، النجاة، ١٧ : « الجهات ثلاث : واجب، ويدل على دوام الوجود، ومنتهى، ويدل على دوام العدم، ويمكن، ويدل على لا دوام وجود، ولا عدم » .

ابن سينا، صيون الحكمة، طلبة بدوى، ص ٥ : « جهات القضايا ثلاث : الواجب، والممكن، والمنتهى . الواجب كقولك : الإنسان حيوان، والمنتهى كقولك : الإنسان جبر، والممكن كقولك : الإنسان كاتب » .

لاحظ أن استعمال المثلث، ثلاثة، في طلبة بدوى، خطأ، والصواب : ثلاث .

ابن سينا، العبارة، ص ١١٢ وما بعدها : « وإلهية لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع، فحين أنها نسبة ضرورة، أو لا ضرورة، فتدل على تأكيد أو جوال . وقد تسمى إلهية نوما . وإلهيات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود، وهي الواجبة، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود، وهي المنتهية، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام لوجود ولا وجود، وهي الإلهية الكسنة ... »

وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين ، لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود . والموجود قسمان : إما بالقوة ، وإما بالفعل . والضروري يقال على ما بالفعل ، والمكن يقال على ما بالقوة .

فلننظر في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة ، فنقول :

إنه قد يظهر في بادى الرأي أن حرف السلب يلبنى أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التى هى الرابطة ، لامع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات . وذلك أن سلب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، هو قولنا : الإنسان ليس يوجد عدلا ، لا قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا<sup>(١)</sup>.

١ — دلالتها ، بدلاتها د

٧ — أن : على د

٨ — لا (قولنا) : سقطت من د

— السارى ، البصائر التصيرية ، ص ٥٧ : « وأما جهة القضية فهى لفظة لائدة على الموضوع والمحمول والرابطة ، دالة على هذه الأحوال الثلاثة ، سواء كانت دلالتها سادقة ، أى مطابقة للأمر فى نفسه ، أو كاذبة . وتلك اللفظة مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حيوانا ، ويمنع أن يكون الإنسان جبرا ، ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا . وقد تخالف جهة القضية مادتها بأن يكذب اللفظ الدال عليها ، مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان جبرا ، أو كاتبا . فإن المادة بمنتهى فى أحدهما ، ممكنة فى الأخرى ، والجهة واحدة فيها جميعا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٨ — ٢١ ب ٣ : *ei gar tōn συμπλεκόμενων αὐται ἀλλήλαις ἀντίκεινται ἀντιφάσεις, ὅσαι κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τάττονται, οἷον τοῦ εἶναι ἀνθρώπον ἀπόφασις τὸ μὴ εἶναι ἀνθρώπον, οὐ τὸ εἶναι μὴ ἀνθρώπον, καὶ τοῦ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον τὸ μὴ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον, ἀλλ' οὐ τὸ εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον.*

— ث . ج . ١٨٧ ب ٨ — ١١ : « وذلك أنه إن كانت المقاضات فى الأوامر المتقابلة إنما

يكون المتبادر بينهما بعضهما لبعض فيما كان منها مبنيا على قولنا : موجود ، ولا موجود . ومثال ذلك أن سلب —

وذلك أنه لما كان الإيجاب والسلب يقتضيان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فإن وضعنا أن سالب قولنا: الإنسان يوجد عدلا، قولنا: الإنسان يوجد لا عدلا، وجب، مثلا، في هذين القولين أن يقتضيا الصدق والكذب على جميع الأشياء، حتى يجب إن كان قولنا في الخشبة، مثلا، أنها توجد إنسانا عدلا، كاذبا، فيكون الصادق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا<sup>(١)</sup>.

- ٢ — سالب قولنا: السالب لقولنا د // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف  
 // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف  
 ٤ — قولنا : سقطت من د // توجد : + إنسان ف  
 ٥ — فيكون : أن يكون ف // توجد : + إنسان ف // لا  
 عدلا : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتضيان الصدق والكذب على الإنسان : + فقط د ] ،  
 فقد يجب أن كان الصادق [ : انصاف د ] أن الخشبة توجد لا عدلا أن الصدق [ : يصدق ل ] عليها  
 أن الخشبة إنسان لا عدلا . وذلك في غاية الاستعالة [ : + هو د ] د ، ف

— قولنا : « يوجد إنسان » ، قولنا : « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا : « يوجد لا إنسان . وسلب قولنا : يوجد إنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد إنسان عدلا ، لا قولنا : يوجد إنسان لا عدلا .  
 شرح الفارابي ، ص ١٦٦ : « يسمى بالأفاديل المولدة : الأفاديل التي ربط أجزاءها بعضها ببعض . وتلك هي الأفاديل الجازمة . فإن الرباط إنما يجعل فيها . وأما سائر الأفاديل التي ليست هي جازمة لأنها ليست يصرح فيها برباط ، مثل الأمر وما شاكل الأمر ، أو مثل الحدود والرسوم وما شاكلها » .

ابن سينا ، الميارة ، ص ١١٣ : « ثم لما أدخلت رابطة المفعول ، وجب — إن أروى السلب — أن تلحق حرف السلب بالرابطة . فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٣ — : « αὐτὰρ κατὰ παντὸς ἡ κατάφασις : οὐ κατὰ ἀπόφασις , τὸ εὖλον ἔσται ἀληθὲς εἰπεῖν εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον . »  
 ت . ح . ١٨٧ ب ١١ — ١٣ : « لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب  
 وإما السلب ، فقد يصدق إذا في الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا » .

وإذا كان حرف السلب إنما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة، فقد يظن أن الحال في القضايا ذوات الجملات هي هذه الحال، فيكون كل هذا سلب قولنا في الشيء: إنه يمكن أن يوجد، أنه يمكن ألا يوجد.

غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه: إنه يمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد. ومثال ذلك أن ما هو ممكن أن يتقطع، فهو ممكن ألا يتقطع؛ وما هو ممكن أن يمشى، فهو ممكن ألا يمشى. وذلك أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألا يوجد.

ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد، فبين أنه ليس سلب قولنا: يمكن أن يوجد، قولنا: يمكن ألا يوجد.

- |                                |                                   |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| ١ — وإذا : اذا                 | // يوضع : الوضع                   |
| ٢ — قولنا : وقولنا : سقطت من ف | // (الشيء) أنه : سقطت من          |
| ٥ — (هو) ممكن : يمكن           | // يتقطع : + فهو ممكن ألا يتقطع   |
| ٩ — فبين : تبين                | // أنه ليس ... ألا يوجد : سقطت من |

== لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني أبيض، بينما نجد «عدلا» في الترجمة العربية. شرح الفارابي، ص ١٦٧: «ثم بين أن قولنا: الإنسان يوجد لا عدلا، ليس هو معنا قولنا: الإنسان يوجد عدلا، لأن قولنا: يوجد عدلا، كاذب على الحقيقة. فلو كان قولنا: يوجد لا عدلا، مناقضا له، لكان يصدق في الحقيقة أنها توجد لا عدلا. وجعل الدليل على أن الحقيقة بكاذب عليها قولنا: توجد لا عدلا، أن «لا عدل» إنما يصدق على «الإنسان» فقط... فان كانت الحقيقة يصدق عليها أنها توجد لا عدلا، فهي يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا. فبر أنها لا يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا. فهي لا يصدق عليها أنها توجد لا عدلا. فان كان قولنا: يوجد لا عدلا، كاذبا على الحقيقة، فليس يناقض قولنا: يوجد عدلا. فان حرف السلب إنما يلحق أن يوضع أبدا مع قولنا: «يوجد».

لأن أيضا، المرجع نفسه، ص ١٢٤.

فإذ قد تبين أن حرف السلب في هذه القضايا ، أعني ذوات الجهات ، لا يلبنى أن يوضع لا مع المحمول ، ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة ، فيكون سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، قولنا : إنه ليس يمكن أن يوجد<sup>(١)</sup> .

وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها . وذلك واجب .

فإنه كما أن في القضايا التي ليست بذات جهة إنما كنا نقرن حرف السلب بالشيء الذي يتزل في الجمل منزلة الصورة ، وهي الكلمة الوجودية ، لا بالشيء الذي يتزل منزلة المسألة ، وهو المحمول ، كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب

١ — فإذا قد تبين : سقطت من د

٦ — كما : كان د — ٧ — يتزل : نزل د

// الجمل : الجهة د : الجمل ف ، ل — ٨ — يتزل : نزل د

(١) أرسطر ١٢ ، ٢١ ب ١٠ — ٢٣ : τοῦ καὶ οὕτως πανταχοῦ , καὶ τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι , ἀλλ' οὐ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι . δοκεῖ δὲ τὸ αὐτὸ δύνασθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι πᾶν γὰρ τὸ δυνατὸν τέμνεσθαι ἢ βαδίζειν καὶ μὴ βαδίζειν καὶ μὴ τέμνεσθαι δυνατὸν . λόγος δέ , ὅτι ἄπαν τὸ οὕτω δυνατόν οὐκ εἰς ἐνεργεῖ , ὥστε ὑπάρξει αὐτῷ καὶ ἡ ἀπόφασις· δύναται γὰρ καὶ μὴ βαδίζειν τὸ βαδιστικὸν καὶ μὴ δρᾶσθαι τὸ δραστικόν . ἀλλὰ μὴν ἀδύνατον κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύεσθαι τὰς ἀντικειμένους φάσεις . οὐκ ἄρα τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι . συμβαίνει γὰρ ἐκ τούτων ἢ τὸ αὐτὸ φάναι καὶ ἀποφάναι ἄμα καὶ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , ἢ μὴ κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τὰ προστιθέμενα γίνεσθαι φάσεις καὶ ἀποφάσεις . εἰ οὖν ἐκεῖνο ἀδύνατον , τοῦτ' ὅν εἴη αἰρετόν . ἔστιν ἄρα ἀπόφασις τοῦ δυνατὸν εἶναι τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι .

في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات  
الجهات من المحمول ، وهي الجهة .

- ١ — الشيء : سقطت من د // يتنزل منزل د // منزلة : بمنزلة د  
// الكلمة الوجودية : سقطت من د  
٢ — من : سقطت من د

== ت. ح. ١٨٧ ب ١٧ — ١٨٨ أ . : « فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل  
موضع ، فينبغي أن يكون أيضا سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لا قولنا :  
لا يمكن أن يوجد . غير أنه قد يظن أن قولنا : قد يمكن أن يوجد ، وقولنا : قد يمكن ألا يوجد ،  
معنى واحد بعينه ... إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا  
سلب قولنا : قد يمكن أن يكون ، قولنا : قد يمكن ألا يكون ، لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب  
معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه ، وإما أن تكون زيادة الواحق التي بها يصير القول إيجاباً  
أو سلباً ليس تلحق قولنا : يكون أو يوجد ، أو قولنا : لا يكون أو لا يوجد . فإذا كان الأول من  
هذين ممثلاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً . فالسالب إذاً لقولنا : يمكن أن يوجد ، إنما هو قولنا :  
لا يمكن أن يوجد . »

فإذا (كان الأمر) : فإذا ، في مخطوط الأورفانون ، وشرح الفارابي ، ص ١٦٨ ، سطر ٢ .  
ولكن القراءة الصحيحة وبما كانت « فإذا » بدلالة أنه في النص اليوناني .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٢ — ٤٣ : « والقضايا التي تكون فيها  
جهات تسمى ذوات الجهات . ولقد يكون منها موجبات وسوالب . والسلب إنما يحدث فيها : أما  
في الشخصية والمهمة منها ففي رتب حرف السلب مع الجهة ، وأما في ذوات الأسوار فتح السور ، كقولنا :  
زيد ينبغي أن يتكلم ، سلبه المقابل له : زيد لا ينبغي أن يتكلم ، وقولنا : زيد يمكن أن يصير  
عالمًا ، سلبه : زيد ليس يمكن أن يصير عالمًا ، وقولنا : الإنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، سلبه :  
الإنسان ليس يمكن أن يوجد عادلاً . وأما في ذوات الأسوار ، فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يمضي ،  
يتناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يمضي ، ويضاده : ولا إنسان واحد يمكن أن يمضي . وكذلك في  
الثلاثية : فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، يتناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ،  
ويضاده قولنا : ولا إنسان واحد يمكن أن يوجد عادلاً . »

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « كما أنك حين لم تكن أدخلت الراجلة في القضية الشخصية ،  
كان الواجب الطبيعي ، إن أردت السلب ، أن تقرر الحرف السالب بالمحمول . ثم لما أدخلت راجلة  
المحمول وجب — إن أردت السلب — أن تلحق حرف السلب بالراجلة ، فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد  
عادلاً ، قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً . فكيف وتأنك له يمكن أن »



وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية : وذلك أنها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع ، كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة <sup>(١)</sup> .

- 
- ١ — لما سقطت من د  
٢ — نسبتها بسببها د  
٤ — قد سقطت من ف
- 

— إذا كان زيد مدحوما ، فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة ، فإنك متى أردت السلب ، يجب عليك أن تقرر حرف السلب بما تقدم .

السارى ، البصائر القصيرية ، ص ٥٧ : « وأما في السلب لحقه من جهة المعنى أن تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتبا . وكذلك في جمع الجهات . لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا ، فيقال : يمكن أن لا يكون أحد الناس كاتبا . »  
شرح الفارابى ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(١) شرح الفارابى ، ص ١٧١ : « يبنى أن نسبة الجهة إلى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية إلى المحمول والموضوع . وكما أن الكلم الوجودية هي التي تحد ويحصل الأمر المحمول من الأمر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود ، أى حال هي . كما أن الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع ، أى حال هي . »

ولما كان حرف السلب ليس يحصل مع المحمول ، ولا مع الموضوع ، بل كان يلبنى في الثلاثية أن يحصل مع التي تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك في ذوات الجهة يلبنى أن يحصل مع التي تحصل حال الوجود ، أى حال هي . وذلك أن المحمول والموضوع نسبتها إلى الكلم الوجودية في الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية إلى الجهات في المقدمات ذوات الجهات . وذلك أن المحمول والموضوع هما أمران يجرهما كالمادة للكلم الوجودية .

وإذا كانت النسبتان واحدة ، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة . وبالجملة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس يمكن أن يوجد . إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً . وأما قولنا : يمكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليست متناقضات ، بل متلازمات .

وكذلك سلب قولنا : يمكن أن لا يوجد ، وهي المعدولة المحككة ، هو قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد .<sup>(١)</sup>

٤ — ألا يوجد : + وأن لا يوجد د تكرار .

وكذلك الكلم الوجودية كاللادة لجهات وذلك أن الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحصول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة في الكلم الوجودية وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة في المحصول والموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن في الثلاثية بما هو كاللادة للكلم الوجودية ، بل بالذي هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذي هو كاللادة في المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذي هو في ذوات الجهة كالصورة . ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كاللادة في الثلاثية يحصل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالذي هو كاللادة في المقدمات ذوات الجهات .

(١) أرسطو ، ٢١٤١٢ ب ٢٤ — ٢٢ ٢١ : ἀποφασίς : τοῦ δὲ δυνατόν μὴ εἶναι ἀπόφασις : ٢١ ٢٢ — ٢٤ ب ٢١٤١٢ : οὐ τὸ δυνατόν εἶναι , ἀλλὰ τὸ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι , καὶ τοῦ δυνατόν εἶναι οὐ τὸ δυνατόν μὴ εἶναι , ἀλλὰ τὸ μὴ δυνατόν εἶναι — διὸ καὶ ἀκολουθεῖν ἐν ὁρῆσει ἀλλήλαις αἱ τοῦ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι ' τὸ γὰρ οὐτὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι ' οὐ γὰρ ἀντιφάσεις ἀλλήλων αἱ τοιαῦται , τὸ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι — ἀλλὰ τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ .

δυνατόν εἶναι οὐδέποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἅμα ἀληθεύονται ' ἀντίκεινται γὰρ . οὐδέ γε τὸ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι οὐδέποτε ἅμα ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύονται .

وسلب قولنا واجب أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، وسلب قولنا : واجب ألا يوجد ، وهى المصدولة الواجبة ، قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا : ممتنع أن يوجد ، قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا : ممتنع أن لا يوجد ، قولنا : ليس بممتنع أن لا يوجد <sup>(١)</sup> .

فهذه هى القضايا المتقابلة فى هذا الجدل .

١ — ٢ — أن يوجد ... واجب : سقطت من د تكرار كلمة واجب  
٤ — ليس بممتنع : لا ممتنع ف : لا ممتنع ل

ت . ح . ١١٨ — ١١٧ : « فإن سلب قولنا : « يمكن أن يكون » ، قولنا : « لا يمكن أن يكون » ، فأما سلب قولنا : « يمكن ألا يكون » ، فإنه قولنا : « لا يمكن ألا يكون » . وكذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضا من قبل أن ما كان ممكنا أن يوجد فنحن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست تناقضات . فأما قولنا : « يمكن أن يوجد » وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، فلا صدقان معا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال ، لأنها متقابلان . ولا قولنا أيضا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، صدقان معا فى حال من الأحوال .

وقولنا لا يمكن ألا يوجد : سقطت من طلبة بدوى ، ولكنها راضحة فى مخطوط الأورطون ، كما أنها موجودة فى شرح الفارابى ، ص ١٧٢ ، سطر ٢١ — ٢٢ .

(١) أرسلو : ١٢ ، ٣١٢٢ — ٨ :  $\delta\mu\omega\iota\sigma\tau\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omega\upsilon\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$  :  $\alpha\pi\alpha\rho\iota\tau\alpha\iota\varsigma\ \sigma\upsilon\ \tau\omega\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ ,  $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$  '  $\tau\omega\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$   $\tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ .  $\kappa\alpha\iota\ \tau\omega\upsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$   $\sigma\upsilon\ \tau\omega\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ ,  $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$  '  $\tau\omega\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$   $\tau\omega\ \sigma\upsilon\kappa\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$  .

ت . ح . ١١٨ — ١٧١ : « وجعل هذا المثل سلب قولنا : « واجب ضرورة أن يوجد » ، ليس هو قولنا : واجب ضرورة ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس واجبا ضرورة أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « واجب ضرورة ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس واجبا ضرورة ألا يوجد » ، وأيضاً سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس ممتنعا ألا يوجد » .

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله :

أما الموجبة الممكنة البسيطة ، وهى قولنا : يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها  
اثنتان : السالبة الممتنعة ، مثل قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد ، وسالبة الواجب ،  
وهى قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

وأما الموجبة الممكنة المعدولة ، مثل قولنا : يمكن ألا يوجد ، فإنه يلزمها  
بحسب الأشهر والأصرف اثنتان : إحداهما سالبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا :  
ليس واجبا ألا يوجد ، والثانية سالبة الممتنع المعدولة ، وهى قولنا : ليس ممتنعا  
أن لا يوجد ، وأما سالبة الممكن البسيطة ، وهى قولنا : ليس يمكن أن يوجد ،  
فإنه يلزمها اثنتان أيضا : إحداهما موجبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : واجب  
ألا يوجد ، والثانية موجبة الممتنع البسيطة ، وهو قولنا : ممتنع أن يوجد .

وأما سالبة الممكن المعدولة ، مثل قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد ، فإنه يلزمها  
اثنتان : إحداهما موجبة الواجب البسيطة ، وهى قولنا : واجب أن يوجد ،

- 
- |                                       |  |
|---------------------------------------|--|
| ٣ — اثنتان : اثنتان ف                 | // ممتنعا : ممتنع د                        |
| ٥ — يمكن : يمكن ف                     |  |
| ٦ — اثنتان : اثنتان ف                 | // احدهما : احدهما ف                       |
| ٨ — الممكن : الممكنة د                |  |
| ٩ — اثنتان : اثنتان ف                 | // احدهما : أحدهما ف // الواجب : الواجبة د |
|                                       | // وهو : وهى د                             |
| ١٠ — موجبة : الموجبة د                |  |
| ١١ — سالبة الممكن : السالبة الممكنة د |  |
| ١٢ — اثنتان : اثنتان ف                | // احدهما : احدهما ف                       |

والثانية موجبة 'لمتنع' المعدولة : وهي قولنا : <sup>(١)</sup>متنع ألا يوجد .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ — ٢٢ : καὶ αἱ ἀκολουθήσεις δὲ κατὰ λόγον : γίνονται οὕτω τιθεμένοις· τῷ μὲν γὰρ δυνατόν εἶναι τὸ ἐνδεχέσθαι εἶναι ، καὶ τοῦτο ἐκείνῳ ἀντιστρέφει ، καὶ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι καὶ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· τῷ δὲ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον εἶναι τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι .

ث . ع . ١٨٨ ب ٥ — ١١ : « فاما القوازم فهكذا يجري نسخها : إذا وضعت : يلزم من قولنا : « يمكن أن يوجد » ، قولنا : « محتمل أن يوجد » (وهذا ينعكس هل ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولنا : « ليس ممكنا أن يوجد » ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . ويلزم قولنا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « محتمل ألا يوجد » ، قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » ، وقولنا : « ليس ممكنا ألا يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل أن يوجد » ، قولنا : « واجب ألا يوجد » ، وقولنا : « متنع أن يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل ألا يوجد » قولنا : « واجب أن يوجد » ، وقولنا : « متنع ألا يوجد » .

ذلك : ذلك ، في طبعة بدوى .

ويلزمه : سقطت في شرح الفارابي ، ص ١٧٣ ، سطر ٢١

واجب (ألا يوجد) : ذكر الدكتور بدوى أن الكلمة نائمة في الأصل ، وأن بولك أصلها ، ووضعها الدكتور بدوى بين قوسين . ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأروغانون ، ١٨٨ ب ٩ . ابن سينا ، النهاية ، ٢١ — ٢٢ : « المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه الطبقات : طبقة هي هكذا : واجب أن يوجد ، متنع أن لا يوجد ، ليس بممكن (بالمعنى العام) أن لا يوجد . ونقائض هذه متماكة أيضا ، مثل قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممتنع أن لا يوجد ، يمكن أن لا يوجد (العام لا الخاص) .

وطبقة أخرى هي هكذا : واجب أن لا يوجد ، متنع أن يوجد ، ليس يمكن أن يوجد (بالمعنى العام ، لا الخاص) . وكذلك نقائضها ، مثل : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممتنع أن يوجد ، يمكن أن يوجد (بالمعنى العام) » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢١ : « إن المتلازمات منها ما يمكن ، ومنها ما لا يمكن . والمتماكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر . والتي لا تتماكس فهو التي إذا وضع بعضها ، لم يكن الآخر . وليس كلها وضع الآخر ، فله الأول ... » .

فلنضع المتقابلات منها في مرض المصفع ، والمتلازمات بعضها تحت بعض ،  
فيأتي ذلك على هذا الرسم :

يمكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ليس مممتنا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
يمكن أن لا يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد
ليس مممتنا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد <sup>(١)</sup>

٣ — ٨ — يمكن ... يوجد : نجد في د ترتيب الألفاظ كما يلي :

يمكن أن يوجد	ليس يمكن أن يوجد	يمكن أن لا يوجد
ليس يمكن أن لا يوجد	ليس واجبا أن يوجد	واجب أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد	ليس مممتنا أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس مممتنا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٢ — ٣٠ :  $\delta\epsilon \delta\iota \tau\eta\varsigma \theta\iota\mu\omicron\gamma\omicron\upsilon\mu\eta\tau\eta\varsigma$  :  
ὡς λέγομεν .

δυνατὸν εἶναι	οὐ δυνατόν εἶναι
ἐνδεχόμενον εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον εἶναι
οὐκ ἀδύνατον εἶναι	ἀδύνατον εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι	ἀναγκαῖον μὴ εἶναι
δυνατὸν μὴ εἶναι	οὐ δυνατόν μὴ εἶναι
ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι
οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι	ἀδύνατον μὴ εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι	ἀναγκαῖον εἶναι .

فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتمقينا، وجدنا قولنا : ممتنع ، وقولنا : ليس بـممتنع ، يلزمان قولنا : ممكن ، وليس بممكن ، أعنى أن النقيض منها يلزم النقيض ، أى الموجب فيها يلزم السالب . إلا أن ذلك على الغلب ، أعنى أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن ، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن<sup>(١)</sup> .

٢ — منها : منها د — ٣ — فيها : منها د // السالب : أن ليس د

— ت — ع — ١٨٨ ب ١١ — ١٩ : « فللتأمل مانصفه من هذا الرزم الذى زعمه :

ممكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
محتمل أن يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتمنا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ممكن ألا يوجد	ليس ممكنا ألا يوجد
محتمل ألا يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتمنا ألا يوجد	ممتنع ألا يوجد
ليس واجبا ألا يوجد	واجب أن يوجد

نجد فى ترجمة Edghill ، هامش ٢ ، التعليق التالى :

Aristotle here gives the wrong denial to οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. Pacius explains that he is here following former logicians, in order to expose their false reasonings. In 22 b10 he points out the flaw and in 22 b 22 gives the correct table, exchanging the position of οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι and οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι.

من سطر ٢٢ ب ١٠ ، انظر فيما يلى ص ١٧٤ ، هامش ٤١ من هذا الكتاب .

ومن سطر ٢٢ ب ٢٢ ، انظر فيما يلى ص ١٧٧ ، هامش ١ من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٢٢ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν ὁδύατον καὶ οὐκ :

ἀδύνατον τῷ ἐνδεχομένῳ καὶ δυνατῷ καὶ οὐκ ἐνδεχομένῳ καὶ μὴ δυνατῷ ἀκολουθεῖ μὲν ἀντιπραγματικῶς, ἀντεστραμμένῳς δέ' τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι ἢ ἀπόφασις τοῦ ἀδύνατου ἀκολουθεῖ, τῷ δὲ ἀποφάσει ἢ κατάφασις' τῷ γὰρ οὐ δυνατὸν εἶναι τὸ ἀδύνατον εἶναι' κατάφασις γὰρ τὸ ἀδύνατον εἶναι, τὸ δ' οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπόφασις.

فأما القضايا الواجبة فإن اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض ، بل الضد ،  
أعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة ، وهي قولنا : واجب ألا  
يوجد . وذلك أنه ليس سلب هذه المقدمة هو قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم  
عن قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو لازم  
عن قولنا : يمكن أن يوجد ، على ما وضع . وذلك أنهما قد يمكن أن يصدق كل شيء  
واحد بعينه . فإن ما هو واجب أن لا يوجد ، يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد .  
بل قولنا : واجب ألا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد ، الذي هو نقيض قولنا :  
ليس واجبا أن يوجد .

- ٢ — ٣ — وهي قولنا : واجب ألا يوجد ، سقطت من ل  
٢ — هذه المقدمة هو : سقطت من ل // المقدمة : + التي د // هو : هي د  
// ألا : أن د  
٥ — على ما وضع : سقطت من ل  
٦ — لا : سقطت من د  
٦ — ٧ — يصدق ... أن يوجد ، سقطت من د لتكرار كلمة يوجد

٨ — يوجد : + وإذا كان هذا هكذا ، فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض ، وإنما لزم النقيض  
ضد النقيض ، أعني أنه لم يلزم من سلبية الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سلبية الواجب الذي وضعناها  
لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سلبية الممكن ضد الواجبة وهي قولنا : واجب ألا يوجد ف

== ث . ج . ١٨٨ ب ٢٠ — ١٨٩ أ ٢١ : « فقولنا : ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، يلزمان قولنا :  
محمّل ، وقولنا : لا محتمل ، وقولنا : يمكن ، وقولنا : لا يمكن ، لزوم مناقضة . إلا أن ذلك على  
القلب . وذلك أن الذي يلزم قولنا : يمكن أن يوجد ، سلب قولنا : ممكن أن يوجد . والذي يلزم سلب  
ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، إنما هو قولنا : ممكن أن يوجد .  
فإن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو إيجاب ، وقولنا : ليس ممكن أن يوجد ، سلب . »

مناقضة : المناقضة في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوز  
شرح القارابي ، ص ١٧٤ : « يعني أن مناقضتي مقدمات المتنع تلزمان مناقضتي مقدمات الممكن ،  
إلا أن ذلك على القلب . فإن السالطات للمتنع تلزم الموجبات من الممكنات . وموجبات المتنع تلزم سوابل  
الممكن . وذلك في البساط والمعدولات . »



والسبب في أن لازم الممكنة السالبة البسيطة موجبة الواجب المسدولة ، ولزم  
سالبة الممكن<sup>(١)</sup> المعدولة موجبة الواجب البسيطة ، أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ،

- ١ — لازم الزوم • // موجبة : الواجب ف // الواجب : سقطت من ف  
٢ — موجبة ... البسيطة : سقطت من • // ان : لا •

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « فسالبة الممكن غير السالبة  
الممكنة . فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان ، وتوجب الوجود ، كقولنا : كل إنسان لا يمكن أن  
يوجد حالا . والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود . كقولنا : كل إنسان يمكن  
أن لا يوجد مادلا » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٠ : « وقال : إن سالبة الإمكان  
غير السالبة الممكنة ، وبين معنى ذلك : هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود . وهذه هي التي لا تستعمل .  
فإن استعملت فكذا الحيوان للإنسان ليس بإمكان . والسالبة الأخرى المستعملة هي التي تسلب الإمكان  
والوجود ، وهي على حد قوله تعالى : « ولا تقل لها أف » ، في أنه : إذا نهى عن الأفعس ، فقد نهى  
عن الأخر . وكذلك أيضا لما رفع الإمكان ، وهو أفعس الوجود ، أرفع الوجود بجميع أفعاله » .  
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ — ١٧٦ : « يعني أن متناقض الواجب ليس تزامنا متناقض الممكن ،  
لاهل جهة الاستقامة ولا على جهة القلب . بل إنما تلعب سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة .  
وموجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وسالبة الواجب المسدولة تلزم موجبة الممكن  
المعدولة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة . . . » .

يعني أن الذي يلعب سالبة الممكن البسيطة من الواجبات ، ضد المقدمة الواجبة البسيطة ، وذلك أن قولنا :  
واجب أن لا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد . فسالبة الممكن تلعبها من مقدمات الواجب مقدمتان  
واجبتان متضادتان . وذلك أن موجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب البسيطة  
تلزم سالبة الممكن المعدولة . وقوله : فأما المتناقضة فعل سماها ، يعني تقضي الضدين ، كل واحد منهما  
بمحال الضد . فإن قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو تقضي قولنا : واجب أن يوجد ، موضوع  
بمحال قولنا : واجب أن لا يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن يوجد . وقولنا : ليس واجبا أن لا  
يوجد ، موضوع بمحال قولنا : واجب أن يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن لا يوجد .

وإن كانت قوتها في الضرورة قوة واحدة <sup>(١)</sup> .

فلما كانت السالبة المحككة البسيطة تلزمها المحتمة الموجبة البسيطة ، وكانت المحتمة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، لزم ضرورة أن يقبعا ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، وهي الموجبة الواجبة المعدولة .

- ١ — في الضرورة قوة : سقطت من ف
- ٢ — فلما : وإذا د // الموجبة البسيطة : سقطت من ف
- ٣ — الموجبة البسيطة : سقطت من ف
- ٤ — ( الواجبة ) البسيطة ... الواجبة : سقطت من د لذكر الواجبة البسيطة .

== ثم ذكر أن السبب في أن صار مثلاً قولنا : واجب أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هو الذي ينتج  
سالبة الممكن البسيطة ، وهو ليس بممكن أن يوجد ، بأن قال : إن سالبة الممكن البسيطة تلازم باضطرار  
موجبة المنتج البسيطة . والواجب دلالتة في القول ودلالة المنتج واحدة في أنهما ضروريان ، إلا أن  
ما يعرفه من حال الوجود يتضادان فيه . فإن الواجب يعرف من حال الوجود ضد ما يعرفه المنتج . ...  
فهذا أراد بقوله : والسبب في أن الروم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن المنتج والواجب  
لثبتهما واحدة يعنيها . يعني أن السبب فيها يلزم موابل الممكن من مقدمات الواجب ليست الحال فيه  
كالحال في المنتج والمحمّل . ...

وهذا الذي أراد بقوله : فالمتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد بهيته غير أن ذلك على جهة القلب .  
 معنى أن الواجب والمتنع كلاهما ضروريان ، وكلاهما يدلان على دوام الوجود وعلى أزليته ، غير أن  
 ذلك على جهة القلب . معنى متى دل أحدهما على الأزلية في الوجود ، دل الآخر على الأزلية في لا وجود .  
 هذا معنى قوله : « على جهة القلب » .

τὸ δ' ἀναγκαῖον πῶς, ὁπότεον. : ۵ ب ۲۲ — ۳۸ ۱ ۲۲ ۴ ۱۴ ۴ ارسلوا (۱)  
 φανερόν δὴ ὅτι οὐχ οὕτως ἔχει, ἀλλ' αἱ ἐναντίαι ἔπονται· αἱ δ'  
 ἀντιφάσεις χωρίζ. οὗ γὰρ ἔστιν ἀπόφασις τοῦ ἀνάγκη μὴ εἶναι τὸ οὐκ  
 ἀνάγκη εἶναι· ἐνδέχεται γὰρ ἀληθεύεσθαι ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμφοτέρως· τὸ  
 γὰρ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. αἴτιον δὲ τοῦ μὴ  
 ἀπολουθεῖν τὸ ἀναγκαῖον ὁμοίως τοῖς ἑτέροις, ὅτι ἐναντιῶς τὸ ἀδύνατον  
 = τῷ ἀναγκαίῳ ἀποδίδεται, τὸ αὐτὸ θυνάμενον.

ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها المنتنة المعدولة الموجبة ، وكانت المنتنة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة ، وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة . لكن إذا تمعق هذا ، فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من المنتن ، أعنى أن التقيض منها يلزم التقيض ، لكن على غير الجهة الاولى التي تبين وهما . فيكون اللازم من قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم من قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا أن يوجد<sup>(١)</sup> .

- ١ — الواجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف  
٣ — الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف  
٤ — يظن : ظن د  
٥ — وهما : وضعها د

== ت . ج . ١٨٩ — ٣ — ٩ . « فأما الواجب فينبى أن ننظر كيف الحال فيه ، فانه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأعداد . وأما المناقضة فعل حيا لها ... وذلك أنه قد يجهز أن يصدق القولان جميعا في المعنى الواحد بعينه : فان ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب في أن لزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الاكتر أن المنتن حقه في القول ضد الواجب . وإن كان المنتن والواجب قوتما واحدة بعينها » .

(فأما) الواجب : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : يعنى الضروري . ولكننا نجد في ملهقى بولاك وبدوى : يعنى الضروري ، قد كتبت بعد كلمة الواجب .  
وأما (المناقضة) : فأما ، في طبعة بدوى ودمرج الفساراي . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٥ — ١٠ : ἀναγκαῖον εἶναι , εἰ γὰρ ἀδύνατον εἶναι , ἀλλὰ μὴ εἶναι . τὸ αὐτὸ οὐκ εἶναι ἀλλὰ μὴ εἶναι , εἰ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι , τοῦτο ἀνάγκη εἶναι . ὥστε εἰ θεῖνα ὁμοίως τῷ δυνατῷ καὶ μὴ , ταῦτα ἐξ ἀναντίας , ἐπεὶ οὐ σημαίνει γὰρ ταῦτὸν τὸ τε ἀναγκαῖον καὶ τὸ ἀδύνατον , ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται , ἀντιστραμμένως .

ويكون اللازم عن قولنا : ممكن ألا يوجد ، من الواجب ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، كما فرضناه في الوضع الأول .  
فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، لا قولنا : ليس بواجب أن يوجد .

فإنه يترتب على بيان أن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو لازم عن قولنا : واجب أن يوجد .

- ٣ — فأما : وأما د // يظهر : سقطت من د // عن : سقطت من د  
٤ — بواجب : واجب د // بواجب : واجب د  
٥ — لازم : اللازم د

ص ١٨٩ ج ١٠ : « وذلك أن ما كان ممثلاً أن يوجد ، فالواجب ليس أن يوجد »  
بل ألا يوجد ، وما كان ممثلاً ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري حل  
مثال ما تجري حله التي لقولنا يمكن ولا يمكن ، أن تكون هذه حل الغد . فإن الواجب والممتنع قد يدلان  
على معنى واحد بعبارة . غير أن ذلك حل جهة القلب .  
ألا يوجد : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٣ .  
يمكن ولا يمكن : يمكن ولا يمكن ، في شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٤ — ١٥ .  
فأذن ترجمة Edghill :

For when it is impossible that a thing should be, it is necessary, not that it should be, but that it should not be, and when it is impossible that a thing should not be, it is necessary that it should be. Thus, if the propositions predicating impossibility or non — impossibility follow without change of subject from those predicating possibility or non — possibility, those predicating necessity must follow with the contrary subject; for the propositions " it is impossible " and " it is necessary " are not equivalent, but, as has been said, inversely connected.

فأما كيف يتبين هذا ، فبأقوله .

وذلك أن قولنا : واجب أن يوجد ، إما أن يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، أو قولنا : ليس ممكنا أن يوجد . لأن قولنا : ممكن أن يوجد ، وليس ممكنا أن يوجد ، متناقضان . والمتناقضان يقتضيان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، فسيصدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد . لكن إن صدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد ، صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، إذ كان هذا يلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعا أن يوجد . وذلك خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد . لأنه إذا كذب أحد النقيضين ، صدق الآخر .<sup>(١)</sup>

- |                              |                         |
|------------------------------|-------------------------|
| ١ — يقين : تبين د            | // أقوله : أقوله د      |
| ٢ — (عليه) قولنا : سقطت من د | ٣ — ممكنا : ممكن د ، ف  |
| ٤ — ليس صدق : ليس صدق د      | ٦ — ممكن : يمكن د       |
| ٧ — يمكن : ممكن د            | ٩ — ممتنع : ممتنع ف ، ل |
| ١٠ — لأنه : لأن د            |                         |

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٠٢ ب ١ — ١٤ : τὸ ἀδύνατον οὕτως καίτις τὰς τοῦ ἀναγκαίου ἀντιφράσεις ; τὸ μὲν γὰρ ἀναγκαῖον εἶναι δυνατόν εἶναι ἢ γὰρ μή , ἢ ἀπόφασις ἀκολουθήσει . ἀνάγκη γὰρ ἢ φάναι ἢ ἀποφάναι . εἴτε ἢ μή δυνατόν εἶναι , ἀδύνατον εἶναι . ἀδύνατον ἄρα εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι , ὅπερ ἄτοπον .

ت . ح . ١٨٩ ، ١٣ — ١٧ : د أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه . وذلك أن ما كان واجبا أن يوجد ، لممكن أن يوجد . وإن لم يكن كذلك ، فسلبه يلزم ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكنا أن يوجد ، فممتنع أن يوجد .  
لأنه هو واجب إذا أن يوجد ، ممتنع أن يوجد : وذلك خلف .

وإذا تقرر أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم قولنا : واجب أن يوجد ،  
فأقول : إن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هي  
السالبة المعدولة ، التي هي قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يتخلو  
أن يكون اللازم عن ذلك ، أنه من الممكنة البسيطة الموجبة ، سالبة الواجب  
البسيطة ، أو موجبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب المعدولة ، أو سالبة  
الواجب المعدولة .

فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا ، وهي قولنا : ليس بواجب  
أن يوجد ، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة ،  
لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها ، وهي السالبة البسيطة .

لأنه يأتي القول هكذا :

- ٣ — (أن) لا سقطت من د  
• — (موجبة) الواجب : الواجبة ل // (موجبة) الواجب : الواجبة ل  
٨ — لازمة : لازم د

= (وذلك) أن : سقطت من مخطوط الأورفانوس ، ١٨٩ ، ١٤١ . ولكنها موجودة في شرح  
الفارابي ، ١٧٧ ، ٩٠ .

لاحظ الخطأ المطبعي الذي وقع في طبعة بدوى ، ص ٩١ ، إذ تم حذف فكن بدلا من « فمكن » ،  
كما نجد في ص ٩٢ ، « إذا » بدلا من « إذا » . كما أن جملة « فممنع أن يوجد » ، قد سقطت من  
طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورفانوس وفي طبعة بولاك ، ويقابلها في الأصل اليوناني :  
ἀδύνατον εἶναι

أوجب : مخطوط الأورفانوس : واجب في شرح الفارابي ، ص ١٧٧ ، سطر ١٦ .  
خلف : كتب فوقها في مخطوط الأورفانوس : محال شئ .

توجد علامة استفهام بعد كلمة ἀντιφασεία في النص اليوناني في طبعة الأكاديمية الملكية البروسية ،  
توجد كلمة وضعناه في الترجمة العربية في طبعة بدوى ، ولكنها غير موجودة في ترجمة Edghill ،  
ولا في شرح الفارابي .

ما كان واجبا أن يوجد، فممكن أن يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ،  
فليس واجبا أن يوجد . فإذا ما كان واجبا أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد .  
هذا خلف لا يمكن . فإن التقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معا<sup>(١)</sup> .

وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة  
الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

لكن موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، ليس تصديق واحدة منها مع  
الموجبة الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد ، فهو ممكن أن يوجد ، وألا

١ — ممكن : فممكن د

٢ — فيما : فيها ل

٣ — الواجب : الموجب ف // المعدولة : + لاكن موجبة الواجب  
البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة ل

٤ — منها : منها ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٤ — ١٧ : ἀλλὰ μὴν τῷ γε δυνατόν εἶναι τὸ οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπολογιστέϊ, τοῦτο δὲ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· ὥστε συμβαίνει τὸ ἀναγκαῖον εἶναι μὴ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἀτοπον .

ث . ج . ١٨٩ أ ١٧ — ١٩ : « وأيضاً فإن قولنا : « ممكن أن يوجد » ، يلزمه قولنا :  
« ليس ممكناً أن يوجد » ، ويلزم هذا قولنا : « ليس واجبا أن يوجد » ، فيجب من ذلك أن يكون  
ما هو « واجب أن يوجد » ، « ليس واجبا أن يوجد » . وذلك خلف » .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٨ ، سطر ٢٥ — ٢٨ : « فإن كان  
ما هو ممكن أن يوجد يلزمه قولنا و يصدق عليه قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ثم ضرورة أن يكون  
ما هو واجب أن يوجد ليس بواجب أن يوجد . فيصدق على الشيء نقضه . وذلك محال » .

يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليس هو واجب أن يوجد ،  
ولا واجب أن ألا يوجد . وذلك بين بنفسه .<sup>(١)</sup>

فإذا كان واجبا أن يلزم واحد من قضايها الواجب الأربعة الممكنة البسيطة  
— وقد تبين أن الثلاثة منها ليس يلزمها — فلم يبق أن تكون اللازمة لها  
إلا قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، وهي صالحة الواجب المعدولة .

١ — واجبا : واجب ف

٣ — الواجب : الواجب د

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٧ — ٢٢ : ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον εἶναι , οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . τῷ μὲν γὰρ  
ἀμφοῖν ἐνδέχεται συμβαίνειν , τούτων δὲ δυνάστεον ἔν ἀληθείᾳ ἧ , οὐκ ἔστι  
ἔστι εἶναι ἀληθῆ . ἀμὰ γὰρ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι . εἰ δ' ἀνάγκη  
εἶναι ἢ μὴ εἶναι , οὐκ ἔστι δυνατόν ἀμφοῖν .

— ت . ج . ١٨٩ / ١٩١ — ١٨٩ ب ١ : « وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا : « واجب أن يوجد »  
قولنا : « ممكن أن يوجد » ، ولا قولنا : « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول بالممكن قد يتفق فيه  
الأمران جميعاً . وأما هذان فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق به الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد  
الشيء . وألا يوجد . وإن كان واجبا أن يوجد أو ألا يوجد ، فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً .  
بالممكن : الممكن ، في طهية بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانوس .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « وقال أرسطوطاليس : قولنا :  
يمكن أن يوجد ، لا يلزم قولنا : واجب أن يوجد ، ولا قولنا : واجب أن لا يوجد . وذلك أن القول  
بالممكن يتساوى فيه أن يوجد وأن لا يوجد . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن لا يوجد .  
وأما واجب أن يوجد وواجب أن لا يوجد ، فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق به مجموع  
الباقيين ، وهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . ففى أى موضع صدق فيه قولنا : واجب أن يوجد ، لم  
يصدق به : ممكن أن لا يوجد . وأى موضع صدق فيه : واجب أن لا يوجد ، لم يصدق فيه : يمكن  
أن يوجد . رأى هذين صدق ، لم يمكن أن يصدق به مجموع الباقيين . فإذا قولنا : واجب أن يوجد ،  
واجب أن لا يوجد ، ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا : يمكن أن يوجد . »





لكن قد يمرض شك فيما بيننا، أن قولنا : ممكن أن يوجد، يلزم من قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن يكون قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، وإما قولنا : يمكن ألا يوجد . لكن إن لزمه قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذى فرغنا من ذكره . وإن لزمه قولنا : يمكن أن لا يوجد، لزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد، يمكن ألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن .

فهذا القول يجب منه أن يكون اللازم من قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : يمكن أن يوجد<sup>(١)</sup> .

---

٢ — وذلك : + غير د	// ونقيضه : فنقيضه د
٣ — لزمه : لزم د	
٤ — لزمه : لزم د	• — (قولنا) يمكن : يمكن ف
٧ — واجب : يجب د	// قولنا : سقطت من ف
٨ — يمكن : يمكن ف	

---

(١) أرسطو، ١٢ أ ٢٢ ب ٢٩ — ٣٣ : ἀπορήσεις δ' ἂν τις εἰ τῷ ἀναγκαῖον εἶναι τὸ δυνατόν εἶναι ἔπεται. εἴ τε γὰρ μὴ ἔπεται, τῇ ἀντίφρασις ἀπολοῦσθῃσι, τὸ μὴ δυνατόν εἶναι· καὶ εἴ τις ταύτην μὴ φήσεις εἶναι ἀντίφρασιν, ἀνάγκη λέγειν τὸ δυνατόν μὴ εἶναι· ἀπερ ἀμφοῖν ψευδὴ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι.

ث . ج . ١٨٩ ب ٦ — ١٠ : «ولعل الإنسان أن يشك فيقول : هل يلزم قولنا : «واجب أن يوجد» ، قولنا : يمكن أن يوجد ؟ فانه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يقبه ، وهو قولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل : إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول : إن نقيضه قولنا : « يمكن ألا يوجد » . والقولان جهما كاذبان فيما وجوده واجب » .  
شرح الفاربي ، ص ١٨٠ : « هذا هو القول الذى كان صحيح أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم قولنا : واجب أن يوجد » .

لكن إذا فرضنا أن اللازم منه قولنا : ممكن أن يوجد، وكان الشيء الذى يمكن فيه أن يوجد ، يمكن فيه ألا يوجد ، فقد يلزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن أن يوجد ، وألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن<sup>(١)</sup> .

وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم من قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد ، والثاني يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فيبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم من الواجب غير ما نفاه الثانى .

٣ — أن يوجد : سقطت من د

٧ — غير : سقطت من د // لقاء : اخاء د

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٣ — ٢٦ : ἀλλὰ μὴν πάλιν τὸ αὐτὸ εἶναι : δοκεῖ δυνατόν τέμνεσθαι καὶ μὴ τέμνεσθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι , ὥστε ἔσται τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἀνδεχόμενον μὴ εἶναι . τοῦτο δὲ ψεῦδος .  
— ت. ح . ١٨٩ ب ١٠ — ١٢ : « غير أنا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد به يمكن أن يقطع ، وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ، فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن ألا يوجد . وهذا أيضا باطل » .  
لاحظ السهرالدى وقع في طبعه بدوى ، إذ نجد : وألا يقطع . والقراءة الصحيحة هي : وألا يقطع τέμνεσθαι وهو مبنى للقول .

فان ترجمة Edghill :

At the same time, it is thought that if a thing may be cut it may also not be cut, if a thing may be it may also not be, and thus it would follow that a thing which must necessarily be may possibly not be; which is false.

شرح الفارابى ، ص ١٨٠ — ١٨١ : « يريد أن يبطل بهذا القول ما كان وطأه أولا من أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد ... » .

فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد . وذلك أيضا بين بالاستقراء .  
فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال : إنه ممكن أن يفعل كذا ، أو يقبل ، ففيه قوة  
على ألا يفعل ، وعلى أن يفعل .

وذلك أن الأشياء التي نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :  
إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة ، وإما قوى ليست  
مقرونة بنطق ، مثل تسخين النار ، وتبريد الثلج .

فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تقبل الأضداد ، أضى أن  
تفعل ، وألا تفعل . ومثال ذلك : المشي . فإن في الإنسان قوة أن يمشي ،  
وألا يمشي ، على السواء .

وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق ، فإن فيها قوة على أحد الأضداد فقط .  
ومثال ذلك : النار ، فإنها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط ، لا على أن

٢ — يفعل : يقول د

٣ — أن يفعل : أن لا يقبل د

٥ — مقرونة : مقرونة د

٦ — مقرونة : مقرونة د

٨ — (ألا) : سقطت من د // قوة : + على ف

١٠ — القوى : القوة د // فإن : + ما ف // فيها : + هو ف

١١ — (قوة) على : أضى د

لا تسخن إلا بالعرض . وذلك إما عند ما لا تجسد موضوعا يقبل السخونة ،  
وإما عندما يحرقها مائق من الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع <sup>(١)</sup> .

٢ — لها : منها د // الموضوع : الموضع ل

(١) أرسطو ، ١٣ : ٢٢ ب ٢٦ — ٢١٢٣ : τὸ πᾶν οὐ δύναται εἶναι ἢ βαρύνεσθαι καὶ τὰ ἐντοκείμενα δύναται , ἀλλ' ἔστιν ἐφ' ᾧ οὐκ ἀληθές , πρῶτον μὲν ἐπὶ τῶν μὴ κατὰ λόγον δυνατῶν , ὅλον τὸ πῦρ θερμαινικὸν καὶ ἔχει δυνάμιν ἄλογον . αἱ μὲν οὖν μετὰ λόγου δυναμίσεις αἱ αὐταὶ πλειόνων καὶ τῶν ἐναντίων , αἱ δ' ἄλλοι οὐ πᾶσαι , ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται , τὸ πῦρ οὐ δύναται θερμαίνειν καὶ μὴ , οὐδ' ὅσα ἄλλα ἐνεργεῖ αἰεί .

— ت . ج . ١٨٩ ب ١٢ — ١٨ : « فنقول : إنه ليس كل ما هو ممكن . أنه يوجد ، أو أن يمتد ، فقد يندر على ما هو مقابل لذلك . بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . وأول ذلك في المنكئة التي ليست قواها ينطق . ومثال ذلك : « النار » فإنها تسخن كل ما تقيمه ، وقوتها ليست ينطق . فالقوى التي تكون ينطق هي واحدة بأحيائها لأشياء كثيرة ، ولأضدادها . فاما القوى التي ليست ينطق ، فليس كلها كذلك . لكن الأمر على ما قلنا في النار . وذلك أنه ليس ممكنا أن تحرق ، ولا لا تحرق . وكذلك غيرها مما يفعل دائما » .

هو ممكن : كتب غيرها في مخطوط الأورغانون : أي في قوله .

( النار ) فإنها : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعة بولاك .  
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٧ : « فكالتار التي من شأنها أن تحرق الحشيش ما لم يبق فعلها عنه مائق ، كالماء مثلا » .

شرح الفارابي ، ص ١٨١ : « يقول : إنه ليس كل ما قيل عليه إنه ممكن أن يوجد كذا ، أو يكون كذا ، ففيه إسكان لمقابل ذلك الشيء . بل هاهنا أشياء يقال فيها إنها يمكن أن توجد بحال ، ولا يصدق فيها أن يقال يمكن أن لا توجد بترك الحال . وتلك الأشياء كثيرة » .

وأول ما يذكره من تلك الأشياء في المنكئة التي ليست القوى فيها نطقا ، ولا قواها مقرونة ينطق . ومثال ذلك النار . فإن فيها قوة بها تسخن . وبذلك القوة يقال فيها إنها ممكنة أن تسخن . والقوى التي في الأجسام منها ما هي قوى تفعل بها في غيرها . ومنها ما هي قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولأجل تلك القوى التي بها تفعل ، أو تتفعل ، يقال فيها إنها ممكنة أن تفعل ، أو تتفعل .

والقوى التي بها تفعل الأجسام ، أو تتفعل : منها ما هي نطق ، أو مقرونة ينطق ، ومنها ما ليست هي ينطق ولا مقرونة ينطق . . . » .

وقد يوجد في القوى المتفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين حل السواء ،  
 وإذا كان هذا هكذا ، فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء  
 المتقابلة . ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ ، حتى يكون نوعا واحدا ، بل  
 اسم الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول : "ممكّن"   
 فيما هو موجود بالفعل . وقولنا فيه : إنه ممكن ، إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة  
 له بالفعل قد كانت ممكنة له . وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم  
 يتقدم الإمكان فيه الفعل بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة .

ومنه ما يقال فيه : « إنه ممكن » ، بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل .  
 وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها ، فاسدة كانت ، أو غير  
 فاسدة .

إلا أنه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة ، لحدوثه واجب ، مثل طلوع  
 الشمس غدا .

١ — المتفعلة : المتفعلة د // الناطقة ، لاطقة ف

٢ — وإذا : فإذا د

٣ — فيه : سقطت من د

٤ — بالفعل : بالفعل د

٥ — بالزمان : وبالزمان د

١١ — ما : سقطت من د // الفاسدة : فاسدة ف

## وما كان منه في الأشياء الفاسدة، فليس كونه واجباً<sup>(١)</sup>.

(١) أرسطر : ١٣ ، ١٢٣ — ١٢ : κατὰ τῶν κατὰ μέντοι δύναται καὶ τῶν κατὰ τὰς διλόγους δυνάμεις ἅμα τὰ ἀντικείμενα δεῖσθαι. ἀλλὰ τοῦτο μὲν τούτου χάριν εἴρηται, ὅτι οὐ πᾶσα δύναμις τῶν ἀντικειμένων, οὐδ' ὅσαι λέγονται κατὰ τὸ αὐτὸ εἶδος. ἔναι δὲ δυνάμεις ὁμώνυμοί εἰσιν. τὸ γὰρ δυνατόν οὐχ ἀπλῶς λέγεται, ἀλλὰ τὸ μὲν ὅτι ἀληθὲς ὡς ἐνεργεία ὄν, οἷον δυνατόν βαδίζειν ὅτι βαδίζει, καὶ ὅλως δυνατόν εἶναι ὅτι ἡδὴ ἔστι κατ' ἐνέργειαν ὃ λέγεται εἶναι δυνατόν, τὸ δὲ ὅτι ἐνεργήσκειν ἄν, οἷον δυνατόν εἶναι βαδίζειν ὅτι βαδίσκειν ἄν. καὶ αὕτη μὲν ἐστὶ τοῖς κινήτοις ἐστὶ μόνους ἡ δύναμις.

— ت. ع. ١٨٩ ب ١٨ — ١٩٠ أ ٣ : « إلا أن بعض الأشياء بما قوته بنفسه نطق ، قد يمكن فيها أيضا أن تقبل مما المقابلات ، وإنما لنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو لأشياء المتعاقبة ، ولأنها يقال في النوع الواحد بنفسه . وإن كان بعض الإمكان مشتركاً في الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو ما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي يمكن له لأنه يمشي . وبالعلة : قولنا في الشيء إن كذا يمكن له ، لأنه بالفعل بالحال التي يقال إنها يمكنه ، ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء : إنه قد يمكن أن يمشي ، لأن من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . »  
مشاركاً ، مشترك ، في طبعة بولاك وفي الأصل .

( ليس ) هو : منطبقت من طبعة بدرى .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ١١٩ — ١٢٠ : « لكن المصلح الأول قد أرمأ إلى المعنى الذى ذهبنا إليه . ولنبرهنه كما ينبغي ، حتى نفهم أن سبأته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كل ما يقال له يمكن أن يوجد أو يمشي ، فوجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق . مع ذلك فمن أن لا يوجد ، فإن ما هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . فإن الأشياء التى تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختياراً فانها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانات ، ويسمى بها نحو أمر واحد . هذا إذا كانت القوة فاعلية . وأما إذا كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتعاقبين معاً . وليست الأخرى التى في جهة الفاعل تفعل المتضادين معاً . بل إن منطلت ، ولم يكن قابل واجباً ، لم تكن تفعل . ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانات ، وحال المستند للأمرين إمكانات . فالإمكان مشترك في الاسم ، إذا كان =

وأما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة . وهذا الصنف من الممكن هو الذى يلزم الواجب . وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب ، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة .

لكن قد يشبه أن يقال : إن الممكن ، إذ كان أهم من الواجب ، وذلك أنه قد يقع على الواجب وبغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الأهم الأخص ، أمضى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان<sup>(١)</sup> .

١ — المتحركة : الحركة د : متحركة ف

هـ — إذ : إذا د

== يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يمشى على أن يمشى وهو لا يمشى . فالأول يقال على الفعل ، والآخر على القوة . والذى بالفعل تشترك فيه الأليات والتغيرات ، والآخر يخص بالتغيرات . ويجب أن نفهم أنه ليس يجب من قوله : يقال عليه ، أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأول أن نعلم أن معنى قوله : يقال عليه ، هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ... » .

فان : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومايو ، ص ١٨٤ — ١٨٦

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢١ ، ٢٢ ، ١٨ — ١٨ : *ἐπειὴ δὲ καὶ ἐπὶ τοῖς ἀκίνητοις . . .* *ἀμφοῖν δὲ ἀληθὲς εἶπεῖν τὸ μὴ δύναντον εἶναι βαδίζειν ἢ εἶναι ، καὶ τὸ βαδίζον ἢ εἶναι καὶ ἐνεργεῖν καὶ τὸ βαδιστικόν . τὸ μὲν οὖν οὕτω δυνατόν οὐκ ἀληθὲς κατὰ τοῦ ἀναγκαίου ἀπλῶς εἶπεῖν ، θάτερον δὲ ἀληθὲς ὥστε ἐπει τῷ ἐν μέρει τὸ καθόλου ἔπεται ، τῷ δὲ ἀνάγκης ὄντι ἔπεται τὸ δύνασθαι εἶναι ، οὐ μέντοι πᾶν .*

== ت . ح . ١٩٠ : ٣ — ٨ : « فأما ذاك فهو أيضا في الأشياء الغير المتحركة » .

والقول : بأنه يمكن أن يمشى ، وأنه يمشى ، صادقان فيما هو دائم يمشى ويعمل ، وفيما من شأنه المشى . فأما ما قيل يمكننا على هذا الوجه ، فليس بصديق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة .

وأما على الوجه الآخر فإنه صادق . فاذ كان الكل لاسقا بالجزئى ، فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضا ممكنا أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن » .



قال :

وإذ قد تبينت أنحاء الممكن ، فقد يجب أن نضع الأول الذي تقع إليه المقايضة في هذا اللزوم قولنا : واجب أن يوجد ، ليس واجبا أن يوجد . إذ كان

٢ — وإذا وإذا د

دائب : هذه هي قراءة مخطوط الأورفانوس ، ولكن بدون نقط أو همزة ، ولهذا نجد ما في شرح الفارابي ، ص ١٨٧ ، سطر ١٠ : دايب .

ولكن بولاك ظن أن الدال راء ، ولهذا قرأ : أرايت . كما أن الدكتور بدوي ظن كذلك أن الدال راء ، ففسرها إلى دال ، قائلا إن الصياغة ترجح ما افترضه . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . وقد استخدم الفارابي كلمة : « دايب » أكثر من مرة في شرحه ، ص ١٨٥ : لأنه دائب يعني ، ص ١٨٩ : دائب يتحرك ، ص ١٨٧ : دائب يعني ويحمل (يقبل في طبعة كوتش ومازو) . وهذا المثال مقول حرفيا من الترجمة العربية .

يعني ويحمل : بالفعل ، في طبعة بدوي ، ويحمل في شرح الفارابي .

ولكن كلا من βαδίζον , βαδίζον اسم فاعل جاد وما معطوفان ، وقد نقل المترجم العربي الكلمة βαδίζον بلفظة يعني ، فن الپديس أن ينقل الكلمة βαδίζον بلفظة يحمل . فآرون ترجمة Edghill : is walking and is actual :

لاحقا ، لاحق ، في مخطوط الأورفانوس .

انظر : شرح الفارابي ، ص ١٨٦ — ١٩٠

وفارون : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٠ : « ثم قال : ولكن الكلي محمول على الجزئي ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن الممكن معنى يفهم منه أكثر مما هم من معنى الواجب ، فيكون مكليا بالقياس إلى الواجب ، والواجب جزئي قمته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع . والواجب بعض ما ليس بممتنع » .

انظر تعليق Edghill في ترجمته ، هامش ٢ :

Just as, if the species may be predicated of a certain thing, the genus or universal may also be predicated, so, if necessity is predicated of an event, possibility may also be predicated, provided that sense of the word which includes the negative possibility be rejected.

هذا هو المبدأ لهذه كلها ، ثم تتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا  
الباقية .

قال :

وهذا شيء قد فصل في كتاب القياس ، فأرجىء الأمر إلى ذلك  
الموضع<sup>(١)</sup> .

وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه ، لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية  
الموجودة بالفعل ، على ما تبين في العلوم النظرية .

ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التي هي بالفعل  
أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة ، وبالقوة تارة . ولذلك يعض الموجودات  
توجد بالفعل ، دون القوة ، مثل الموجود الأول . وبعضها بالفعل تارة ، والقوة  
تارة ، وهي الأشياء الكائنة الفاسدة . وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن

---

١ — هذه : هذه د // من : سقطت من ه

٤ — فأرجىء : فأرجى ل : فلتزجى ف

٧ — النظرية : الفكرية ف

٩ — ( وبالقوة ) تارة : كتب أولاً في المتن تارة في د ثم ضرب عليها وكتب « انتهى »  
في الهامش .

١٠ — والقوة : وبالقوة د

---

(١) أرسطو ، القياس ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ( ٣٦ ب ٢٨ وما بعده ) .

مت . ج . ٨٤ ب . وما بعدها « ملحة يدعى » ص ١٦١ وما بعدها .

...تفارقها، مثل الحركة . وبالجمله : وجود الغير المنتهى من جهة ما هو غير متناه ،  
على ما تبين أيضا في العلم الطبيعي<sup>(١)</sup> .

١ — المنتهى : متناه ف

٢ — تبين : بين ل

(١) أرسطو ١٢ ، ٢٢ ، ١٨ — ٢٦ : *καὶ ἔστι δὴ ἀρχὴ ἴσως τὸ ἀναγκαῖον* : *καὶ μὴ ἀναγκαῖον πάντων ἢ εἶναι ἢ μὴ εἶναι* ، *καὶ ἑτέλα ὡς τοῖς αἰσθητοῖς ἀκολουθοῦντα ἐπισκοπεῖν δεῖ* . *φανερὸν δὴ ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι τὸ ἐξ ἐνάγκης ὃν κατ' ἐνέργειάν ἐστιν* ، *ὥστε εἰ πρότερον τὰ αἰσθητά* ، *καὶ ἡ ἐνέργεια δυνάμεως πρότερον* . *καὶ τὰ μὲν ἀνευ δυνάμεως ἐνέργειαί εἰσιν* ، *οἷον αἱ πρῶται οὐσίαι* ، *τὰ δὲ μετὰ δυνάμεως* ، *δὲ τῇ μὲν ὥσπερ πρότερον τῇ δὲ χρόνῳ ὕστερον* ، *τὰ δὲ οὐδέποτε ἐνέργειαί εἰσιν ἀλλὰ δυνάμεις μόνον* .

— ت. ح. ١٩٠ — ٨١ : « ومعنى أن يكون أيضا مبدؤها كلها قولنا : « واجب » ،  
وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد مالا يوجد » . ثم ينبغي أن نتأمل كيف لزوم سائر تلك الباقية لهذه .  
وقد ظهر ما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فوجب من ذلك — إذ كانت الأشياء  
الأولية أديم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة .  
وبطل ذلك : الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ، وهذا الأشياء هي بالطبع أديم . فاما بالزمان فانها  
« أشد ثباتا » وبعضها ليست في حال من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى فقط » .

مبدؤها : مبدأها في خطوط الأورغانون ، ومبدأها في طبعة بولاك ، ومبدأها في شرح الفارابي .  
واجبا : واجب ، في خطوط الأورغانون .

كيف : « يكون » ، في طبعة بدمي ولكننا غير موجودة في خطوط الأورغانون ولا في شرح  
الفارابي ولا في طبعة بولاك .

ليست : ليس ، في طبعة بدمي .

ويوجد في طبعة بولاك بعد كلمة فقط : [الفصل الخامس] وقد وضعت بين قوسين ، ولا توجد طبعا  
في خطوط الأورغانون .

قوى : قوة ، في طبعة بدمي ، ولكن القراءة واضحة جدا في خطوط الأورغانون .  
شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارر ، ص ١٩١ — ١٩٣ : « وهذه أشياء خارجة عن صناعة  
المنطق . وقد استقصى أمرها أرسطوطاليس في المقالة الثامنة من كتاب مابعد الطبيعة . وهي أيضا مع —

فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذات الجهات .

---

١ — تكلم : يتكلم د

---

== ذلك أشياء غامضة . وكثير منها غير بين الوجود . إلا أن أرسطو طاليس وضعها وضما ، وفيها بين القدماء اختلاف شديد مضار .

ولكن يمكن أن يقع الاتفاق في كثير من هذه الأشياء بالاستقراء . فانه قسم الأشياء الموجودة كلها لثلاثة أقسام : يجعل منها ماهو بالفعل دون القوة ، ويجعل منها ماهو بالقوة دون الفعل ، ويضعها جعلها حينها بالقوة وحينها بالفعل . فن هذه الثلاثة : الأول والثاني محتاجان إلى براهين ، وهما من الأشياء الهيدة جدا . وأما القسم الثالث فانه يمكن أن يبين أمره بالاستقراء ...  
ومثله : بعض الأشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الأول ، فهذا أيضا من الأشياء الغامضة . ومثاله أخفض جدا ... »

يقول Edghill في تعليقاته على ترجمته ، هامش ١ :

The argument is this : the necessary is actual ,  
the necessary is also a first principle, i- e- eternal ,  
that which is eternal is prior ,  
∴ the actual is prior to the potential .

وفي هامش ٢ : يفسر الجواهر الأول بالإله والحقول التي تحرك الأجرام السماوية . قارن : ما بعد الطبيعة ، أ ٦ ، و ث ١٠٥٠ ب ٣ — ١٩

وفي هامش ٣ : والمتأخرة في الزمن هي *de quædam* : قارن : ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٩ ب ١٠ — ١٠٥٠ أ ٢٣ .

وفي هامش ٤ : يشير إلى ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٨ ب ٩ — ١٧ .

## الفصل الخامس

قال :

ولما كانت الأقاويل المتقابلة : إما متقابلة بالإيجاب والسلب ، وإما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهى الأقاويل التى محمولاتها متضادة ، وكانت توجد فى التى محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التى من جهة الإيجاب والسلب التى تقدم القول فيها ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أى هذه الأقاويل أشد تضادا ، وأبعد تباينا فى الاعتقاد : هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد ؟ مثال ذلك أن قولنا : كل إنسان عدل ، يقابله قولان :

أحدهما : ولا إنسان واحد عدل ، وهو المقابل على جهة السلب .

والثانى قولنا : كل إنسان جائر ، وهو المقابل على جهة الضدية .

فأى هذين هو أشد مضادة لقولنا : كل إنسان عدل ، هل قولنا :

---

١ — الفصل الخامس : فصل ل : ترك فراغ في د

٢ — التى : الذى ف .

١٠ — ولا إنسان : ولا إنسان د

ولا انسان واحد عدل ، أو قولنا : كل انسان جائر؟ فتقول :

١ - ولا إنسان : والإنسان د

(١) أرسطو، ١٤، ٢٢٢ — ٢٢٧ — ٢٢٢ : « κατὰ φύσιν ἢ ἐναντία ἔστιν ἡ κατάφασις : καὶ ὁ λόγος τῷ λόγῳ ὁ λέγων ὅτι πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος τῷ οὐδὲις ἀνθρώπος δίκαιος, ἢ τὸ πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος τῷ πᾶσι ἀνθρώπος ἀδίκος, ὅλον ἔστι Καλλίας — οὐκ ἔστι Καλλίας δίκαιος — Καλλίας ἀδίκος ἔστι » ποτέρα δὲ ἐναντία τούτων ;

مت. ج. ١٩٠ | ١٦ — ١٩ : « وقد ينبغي أن نقرر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ،  
 أو الإيجاب ضد الإيجاب . وهل قولنا : « كل إنسان عدل » ، هو ضد قولنا : « ولا إنسان واحد  
 عدل » أو إنما هو ضد قولنا : « كل إنسان جائر » . كأنك قلت : « سقراط عدل » ، « ليس  
 بعدل » سقراط ، « سقراط جائر » . أي الاثنين من هذه هما المتضادان ؟ »

ولا إنسان واحدا : في طبعة بدوى : ولا إنسان واحد في خطوط الأورفانون وفي طبعة بولاك .  
نجد في طرح اللغاري تحقيق كوتش ومار ، ص ١٩٥ ، ما يأتي : « أو عند الإيجاب أبدا  
(عسا هو الإيجاب » بدلا من قراءة خطوط الأورفانون : « أو الإيجاب عند الإيجاب » كما نجد :  
« هو عند لقرنا ولا إنسان عدل » بدلا من : « هو عند قولنا ولا إنسان واحد عدل » .

**أولينا : وإنما ، في طبة يدوي \***

لاحظ أن كاليبس في الأصل اليوناني يقابلها سقراط في الترجمة العربية .

أين سينتج البقرة ، ص ١٢٤ : « وذلك أنه إذا حصل تحول على موضوع ، ولذا حصل المحمول منه ، فهل لإيجاب الضد عليه أحد عتادا ، أم عليه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله : إذا قيل : زيد حاد ، فهل قولنا : زيد جائز ، أم لا ؟ أم عتادا أم قولنا : ليس بهاد ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان حاد ، هو قولنا : كل إنسان جائز ، أو ما سلف ذكره ، وهو أنه لا واحد من الناس حاد ؟ فان هذا غير محتمل فتشاجر فيه طوائف » .

« شرح الفارابي » ص ١٩٤ : « قال الفارابي رحمه الله : قصد في هذا الفصل أن يفحص  
عمل الأفعول المتقاطعة الموجبة التي موادها فقط مضادة أشد تبايناً وتمايلاً ومضادا ، أو الأفعول  
المتقاطعة من جهة الإيجاب والميل هي أشد تضادا . »

لأنما الأفاريل المتخلفة من جهة الإيجاب والطلب، كما قد أحصيت، هي خمسة أصناف: فطبيعتان، وعضادتان، وما تحت الخطاهين، وما تحتان، وهما « ».

إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، أو اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، فبين أنه إنما يقال في القول إنه ضد للقول ، أو مقابل له ، من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس : إما باعتقاد الضد ، أو باعتقاد السلب .

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ينبغي أن ننظر أي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق ، أو الكاذب : هل اعتقاد ضده ، أو اعتقاد<sup>(١)</sup> ضده ؟

٢ — الذهن : + من ذلك د

٦ — التباين : المباشرة ف

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٢ — ٢٩ :  $\epsilon\iota\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \tau\acute{o}\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \varphi\omega\nu\eta\ \delta\iota\alpha\lambda\omicron\upsilon\sigma\theta\epsilon\iota\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \delta\iota\alpha\nu\omicron\iota\varsigma\ ,\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ \delta\acute{o}\xi\alpha\ \eta\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon\ ,\ \omicron\iota\omicron\nu\ \acute{\omicron}\tau\iota\ \pi\acute{\alpha}\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \delta\iota\kappa\alpha\iota\omicron\varsigma\ \tau\eta\ \pi\acute{\alpha}\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \acute{\alpha}\delta\iota\kappa\omicron\varsigma\ ,\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \tau\acute{o}\nu\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \varphi\omega\nu\eta\ \kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\nu\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\eta\ \delta\iota\mu\omicron\lambda\omicron\varsigma\ \acute{\epsilon}\chi\epsilon\iota\nu\ .\ \epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \mu\eta\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \eta\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon\ \delta\acute{o}\xi\mu\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\nu\ ,\ \omicron\upsilon\delta\epsilon\ \eta\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\varphi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \tau\eta\ \kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\ \acute{\epsilon}\sigma\tau\alpha\iota\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \acute{\alpha}\lambda\lambda\ \eta\ \epsilon\iota\sigma\eta\mu\acute{\epsilon}\nu\eta\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\iota\varsigma\ .\ \acute{\theta}\omega\sigma\tau\epsilon\ \sigma\iota\kappa\epsilon\pi\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu\ \pi\omicron\iota\omicron\alpha\ \delta\acute{o}\xi\alpha\ \acute{\alpha}\lambda\eta\theta\eta\varsigma\ \psi\epsilon\upsilon\delta\epsilon\iota\ \delta\acute{o}\xi\eta\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \pi\acute{o\tau\epsilon\rho\omicron\nu\ \eta\ \tau\eta\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\iota\varsigma\ \eta\ \tau\eta\ \tau\acute{o}\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\nu\ \epsilon\acute{\iota}\ν\alpha\iota\ \delta\omicron\acute{\epsilon}\delta\omicron\upsilon\sigma\sigma\alpha\ .$

ت . ج . ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٠ ب . هـ : « فإنه إن كان ما يخرج بالصوت لها لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده . ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر . فواجب ضرورة أن يكون أيضاً الحال في الإيجابيين الذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد ، لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أي اعتقاد حق هو الاعتقاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا ضده ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟ »

يقوم : تقدم ، في شرح الفارابي ، ص ١٩٦ ، سطر ٨

ضده : ضد ، في طبعة بدوي .

فأقول : ابن سينا ، البهارة ، ص ١٢٤ : « والحق لها أن كونه جائراً أشد عطافاً في طبيعة الأمر لكونه عادلاً من كونه ليس بمعدل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فان =

ومثال ذلك : إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير ، وكان ذلك عقدا صادقا ،  
 مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير ، فيكون إذن ها هنا عقدا كاذبا  
 مقابلان له ، أحدهما : أنها شر ، والآخر : أنها ليست بخير . فأي من هذين  
 الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذي هو في غاية المضادة في الدهرن للاعتقاد  
 الصادق الذي هو قولنا : الحياة خير : هل اعتقادنا أنها شر ، أو اعتقادنا أنها  
 ليست بخير <sup>(١)</sup> ؟ فنقول :

١ — أنها : أنه د .

٣ — المضادة : التضاد د — هل : بل د

— السائب أشد متادا وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا الظرف  
 من حيث الحكم ، والحكم إما قول أو عقد ، والقول تابع للعقد ، فننتظر في هذه المصائدات من حيث  
 هي معتدة .

شرح الفارابي ، ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(١) أرسطر ١٤ : ٢٣ ، ٢٩ أ — ٢٣ ب : « λέγω δὲ ὁδὸς. ἔστι τις ὁδὸς ἀληθείας : καὶ ἡ ἀληθεία ὅτι ἀγαθὸν ἀγαθόν, ἀλλὰ δὲ ὅτι σὺν ἀγαθὸν ψευδὴς, ἑτέρα δὲ ὅτι  
 κακὸν. ποτέρα δὲ τούτων ἐναντία τῇ ἀληθείᾳ; καὶ εἰ ἔστι μία, καθ' ὅποτέραν ἢ ἐναντία; »

ت . ج . ١٩٠ ب . ٨ : « وأحق بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد صادق في خير ، وهو  
 أنه خير ، وعقد آخر كاذب ، وهو أنه ليس بخير ، وعقد غيره وهو أنه شر . فأي هذين ، ليت شعري !  
 هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا واحدا ، فالمضادة في أيهما هي ؟ »

وإن كانا : وإن كان ، في طبق بدوى ويولاك ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورغانون .  
 بعد جملة : وإن كانا واحدا ، نجد في طبق بدوى ويولاك أي إن كان ، مناهما واحدا . ولا وجود  
 لكل هذه الإضافة في خطوط الأورغانون ولا في شرح الفارابي .

أيهما هي : أيهما هو ، في طبعة بدوى .

شرح الفارابي ، بتحقيق كوتش وماور ، ص ١٩٨ : « يعني وإن كانا بهما كاذبين ، فأيهما هو  
 النافية في المايخ . أو إن كانا بهما مقابلين له ، فأيهما أحد مقابلة » .



إن التضاد الموجود في الاعتقاد ، أعني الذي في غاية التباين فيه سببه التضاد الموجود خارج النفس في المواد ، فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا في الاعتقاد ، أم لا ؟ فنقول :

إنه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادا في الاعتقاد من الشيعين اللذين يتضادان بمضادة واحدة ، أو كانا مع ذلك غير متضادتين في الاعتقاد ، بل أكثر ذلك هما متلازمان ، مثل اعتقادنا أن الحياة خير ، والموت شر . فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس . فيبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس ،

٢ — ما سقطت من د

٣ — أم لا : سقطت من ف

٤ — بمضادتين : مضادتين د

٥ — بمضادة : بمضادة ه // أو ر ف : ان د

٧ — بمضادان : متضادين ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٥ : « فليكن مقدر في خير أنه خير ، ومقدر فيه أنه ليس بخير ، ومقدر فيه أنه شر . وليعلم أن كون المقدر مسوبا إلى متدين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه شر ، وإلى متقابلين كالنفسيتين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند المقسدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد ، حتى يكون المقداران متنافيين . فليجبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير . أي الاعتقادين في نفسه أحد ضادا ؟ »

لاحظ أن كلمة هذه وإثابها في الأصل اليوناني كلمة *ἐπὶ* ه

إذ لو كان سببه ، لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أخرى أن يكون مضاداً في الاحتقاد .<sup>(١)</sup>

١ — مضادة : مضادة د

٢ — مضاداً : مضادة د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣ — : τὸ μὲν δὴ τοῦτο οὐκ ἔστιν ἐναντίον :

δόξαν ὡς εἶναι , τῷ τῶν ἐναντίων εἶναι , ψεῦδος .

ث . ج . ١٩٠ . ب ٨ — ٩ : « فنقول : إن ظننا أن المتضادين المتضادين إنما يحدان

بأنهما لشيئين متضادين ، باطل » .

لشيئين : لسبيين ، في طبعي بدوي وبولاك . ولكن لشيئين هي القراءة الموجودة في شرح القارابي ،

ص ١٦٩ ، سطر ١٤ . وليس في مخطوط الأورخانوف فقط أو همزة .

قارن ترجمة Edghill :

It is an error to suppose that judgements are to be defined as contrary in virtue of the fact that they have contrary subjects .

قارن ترجمة هارولد ب . كوك ( مجموعة لويب ) ، ص ١٧٣ :

To fancy that contrary judgements are those that have contrary subjects is to take an erroneous view .

وقارن ترجمة بارثلي ساتلير ، ج ١ ، ١٤ ، بند ٤٥ ص ١٩٩ — ٢٠٠ :

Ce serait se tromper beaucoup que de croire que les pensées contraires sont déterminées par cela seul qu'elles s'appliquent aux contraires .

وقارن الترجمة اللاتينية التي أسطليح بها يوليوس باكيوس ، طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٢ ، ١٢ ب :

Si quis igitur putet hoc definiti contrarias opiniones, quod contrariorum sint, falso id putet .

شرح القارابي ، ص ١٩٩ : « يعني أن ظننا أن المتضادين المتضادين إنما يوصفان بأنهما

للمحولين أو لموضوعين متضادين ، أو بأن يوجب محولان متضادان لموضوعين متضادين ، فإن كاذب » .

أين سها ، العبارة ، ص ١٩٩ : « ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التلخيص الأول

احتجاج أبلية ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد

في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متقابلة حتى يبرز أن تكون مضادة في الاعتقادات » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فما كان مضاده في الاعتقاد من قبل المواد ، فهو أخرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق في الاعتقاد . وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس ذلك موجوداً فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ، ومن قبل حالة موجودة فيه من الذهن . والذي التضاد فيه من قبل ذاته أخرى من أن يكون متضاداً من الذي التضاد فيه من قبل غيره . وأيضاً فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء أنه خير ، وكان عقداً صادقاً ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان مندناً في الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق . مثل : أن يكون عندنا فيه أنه شيء آخر مما ليس هو موجوداً له ، أو أنه ليس بشيء آخر مما هو موجود له . فإن الاعتقادات هي بغير نهاية <sup>(١)</sup> . وإنما الاعتقاد الذي

- ١ — وإذا كان ذلك كذلك . سقطت من ل // مضاد : مضادة د  
 // من : سقطت من د  
 ٤ — والذي : فالذي ف  
 ٨ — موجودا : موجود ف

(١) أرسطر : ١٤ ، ١٣ ب ٧ — ١٣ : εἰ δὲ ἔστι μὲν τοῦ ἀγαθοῦ ἓτι : ἔστιν ἀγαθὸν δόξα , ἄλλη δ' ἓτι οὐκ ἀγαθόν , ἔστι δὲ ἄλλο τι ὃ οὐκ ὑπάρχει οὐδ' οὐδὲ ὅλον τε ὑπάρχει , τῶν μὲν δὲ ἄλλων οὐδεμίαν θετέον , οὕτε ἔσαι ὑπάρχειν τὸ μὴ ὑπαρχον δοξάζουσιν οὐθ' ἔσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον (ἀπειροὶ γὰρ ἀμύροται , καὶ ἔσαι ὑπάρχειν δοξάζουσι τὸ μὴ ὑπάρχον καὶ ἔσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον) .

ث . ع . ١٩٠ ب ١١ — ١٥ : « إذا كان ما ما عقد في خبر أنه خير ، وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يرضع الضد واحداً من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود » أو أنها موجودة بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيها هو موجود أنه غير موجود » .

يضاد ذلك اعتقاد فيه المتضاد واحد ، وهو الاعتقاد الذي نرى أنه يقتسم الصديق والكذب دائماً مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئياً تقيض في المطلوب<sup>(١)</sup>، ثم تقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة : أى "منهما هو الصادق ، وأى "منهما هو الكاذب ؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع

— فإذا : في مخطوط الأورفانون وفي شرح الفارابي ص ٢٠٢ سطر ١٤ ، وفي طبعة بدوى وبولاك نجد أن القراءة هي : فاذ ، ولكن هذا خطأ بدلالة  $\alpha\alpha$  في الأصل اليوناني . فارت ترجمة : if : Edghill : ابن سينا ، المبارة ، ص ١٢٦ : « فان هاتين أموراً لانهائية لما يصحح أن تسلب عن الخير والمعاد ، مثل أنه ليس بطائر ، وليس بحجر ، وليس بماء ، فيكذب لإيجابها . وأما ما يصحح لإيجابها عليه لانهائية لما ، مثل أبيض ، ويقدمه ويقبل . فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية . وأما المسلوقة عنه فغير نهاية . فلا ينبغي أن يتطرق في كل واحد منهما هل عقده مضاد لعقده أنه خير . أو غير مضاد له . فانها لا تنفك » .

شرح الفارابي . ص ٢٠٢ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٤ — ٦ :  $\tau\omicron\upsilon \gamma\alpha\rho \delta\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\acute{\omicron}\nu \kappa\alpha\iota \tau\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \kappa\alpha\iota\omicron\upsilon\acute{\omicron}\nu \eta \alpha\upsilon\tau\eta \iota\sigma\omega\varsigma \kappa\alpha\iota \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma \epsilon\sigma\tau\alpha\iota , \epsilon\iota\tau\epsilon \pi\lambda\epsilon\iota\sigma\tau\omicron\varsigma \epsilon\iota\tau\epsilon \mu\acute{\iota}\alpha \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\nu . \epsilon\nu\alpha\nu\tau\acute{\iota}\alpha \delta\epsilon \tau\alpha\upsilon\tau\alpha .$

— ج . ٥ . ١٩٠ ب ٩ — ١١ : « وذلك أن الاعتقاد في خير أنه خير ، والاعتقاد في شر أنه شر خلق أن يكون واحداً بيمينه ، بل هو حق : واحداً كان ، أو أكثر من واحد .

وهذان متضادان غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لتوضيح متضادين لضدين فهما ضدان ، بل واحداً بيمينه من قبل أنهما بحال تضاد » .

واحد ( بيمينه ) : ذكر في طبعة بدوى ، ص ٩٦ ، هامش ٣ ، أنها « واحد » في الأصل ، ولكن القراءة في المخطوطة واضحة .

وهذان ... فهما ضدان : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في اليسار في هامش مخطوط الأورفانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢ — ٣ .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « وذلك أن الاعتقاد في العدل أنه خير والاعتقاد في الجور أنه شر خلق أن يكون كل واحد منهما لازماً عن الآخر بيمينه . بل هما صادقان متضادان ، كان أحدهما لازماً عن الآخر بيمينه . فان كان أحدهما لازماً عن الآخر ، أو كان كل واحد منهما على حiale صادقاً ، من غير أن يلزم صدق إحداهما عن الآخر ، ويمكن أن يجتمعا بهما في اعتقاد واحد ، ورأى واحد » .

الواحد بعينه ، أو يصمدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ، ولا يميلان جزئى تقيض فى المطلوب على أن الحسق فى أحدهما محصل الوجود فى نفسه ، وإن لم يكن عندنا محصلاً<sup>(١)</sup> .

== المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ : « وقوله : » غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشقين متضادين هما متضادان ، يعنى أن الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لأجل أنهما يوجدان لمعادتين متضادتين ، بل من قبل أنهما فى أنفسهما يحال تضاد . وذلك أن الاعتقادين إنما يصيران اعتقادين متقابلين ، من جهة تأليفهما . وأما تضادهما فى موادهما ، فهو تضاد آخر عارض فيهما ، لا من جهةهما » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ١٣ — ١٥ : ἀλλ' ἐν ὅσῃς ἐστὶν ἡ ἀπαρχή . αὗται δὲ εἰσὶν αἱ ὧν αἱ γινέσεις ἐκ τῶν ἀντικειμένων δὲ αἱ γενέσεις , ὥστε καὶ αἱ ἀπύχται .

— ت . ع . ١٩٠ ب ١٥ — ١٧ : « بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد لما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة وما منه يكون أيضا التكون . والتكون إنما يكون من المقابلات . فمن هذه إذا تدخل الشبهة » .

فان ترجمة Edghill :

Those judgements must rather be termed contrary to the true judgements, in which error is present. Now these judgements are those which are concerned with the starting points of generation, and generation is the passing from one extreme to its opposite ; therefore error is a like transition .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ — ١٢٧ : « ولكن هذا النظر إنما هو فيها دخلت الشبهة من قبله . والشبهة إنما هى فيها يقع التكون منه فانه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير . وكان الطائر يتألفه ، والشرير يتألفه ، فإن أحدهما قد يكون منه التكون ، والآخر لا يكون منه التكون . أما الذى يكون منه التكون فالمقابل من حدين وهو الشرير . وأما الذى لا يكون منه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والجائر . وذلك الشبهة أن القدر فيه أنه مادل ، هل يضاد القدر فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق جداً لما قبل فى التلخيص الأول ... » .

وبين أن الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الأضداد فهو أقل ضدية في الاعتقاد ، إذ كان العدم أشد مقابلة للوجود من الضد ، للضد ، لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض<sup>(١)</sup> . وأيضا فإن العقد الذي يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب

١ — وبين : وأيضا بين ف // الوجود : الموجود ل  
٤ — التغير : التغير ف — من مثل د

(١) من المقابلات τὰ ἀντικείμενα ، انظر : أرسطر ، مابعد الطبيعة ، د ١٠ ،

١٨-٢٠-٢٣ :

Ἀντικείμενα λέγεται ἀντίρροισι καὶ τὰναντία καὶ τὰ πρὸς τι καὶ στήρησις καὶ ἕξις καὶ ἕξ ὧν καὶ εἰς ἃ ἔσχατα, οἷον αἱ γενέσεις καὶ φθοραί.

شرح الفارابي ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ : « معني أن هذه جهة أخرى ، وإن كان ظاهر لفظه يحمله جزا من الجهة التي سلفت . ومعناه أن التضاد في الاعتقادات إنما شأه أن يكون في الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى يمرض الحيرة للإنسان منهما ، والتشكك الذي يوقع الحيرة . فإن وجدنا متقابلين اثنين يمكن أن تقع الشبهة في كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذي تقع فيه الشبهة أكثر والحيرة أشد ، يلزم أن يكون هو أشد تضادا » .

المراجع نفسه ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧ : « .. فإنه يعني بالتكون حدوث وجود للشيء . فإن الموجود الحادث الوجود إنما يتكون أولا من لا وجوده . وذلك أنه كان قبل حدوث وجوده غير موجود . وكثيرا ما يتكون من ضد » .

المراجع نفسه ، ص ٢٠٥ : « وقد يمكن أن يكون أراد بالتكون ما هنا حدوث الاعتقاد الصادق من الصدق ، لا من كذب مقابله . وذلك لأجل أنه قال : ما تقع فيه الشبهة ما منه أيضا يكون المتشكك . يريد بالشبهة التشكك . فإن التشكك إذا وقع في شيء ما ، هل هو الصادق أم مقابله ، فإن حدوث العلم بالصادق منهما قد يكون من كذب مقابله . وإنما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه أيضا يكون المتشكك . إنما قال ذلك لأن تكون العلم بصدق الصادق من كذب المقابل الآخر إنما يكون أبدا في وقت الشبهة فيه والتشكك » .

بذاته، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك للشيء الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشيء الذى اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب، إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى بجهوه رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شيء يمرض عن حدوثه فى الموضوع ، أحنى أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة من الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى ، أو بالعرض . وذلك أن الارتفاع هنا إنما هو حادث عن وجود . والارتفاع فى السلب إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى يلزم منه ارتفاع الإيجاب بالذات هو أخرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع بالعرض ، أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشده . فإن كان الضدان هما

٣ — محاك : محاكيا ف

٤ — رأما : أما د

٥ — فى : الشيء د

٦ — وجود : وجود بالعرض د // فى السلب : بالسلب د

٧ — والذى : فالذى ل // م : م ف

(١) أرسطو، ١٤ : ٢٣ ب ١٥ — ٢٢ : ἀγαθὸν καὶ ἀγαθὸν καὶ οὐ κακὸν ἐστὶ καὶ τὸ μὲν κατ' ἑαυτὸ τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός (συμβέβηκε γὰρ αὐτῷ οὐ κακὸν εἶναι)، μᾶλλον δὲ ἐκείνου ἀληθείης ἢ κατ' ἑαυτόν, καὶ ψευδούς, εἴτε καὶ ἀληθείης. ἢ μὲν οὖν ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τὸ ἀγαθὸν τοῦ κατ' ἑαυτὸ ἐπάρχοντος ψευδούς, ἢ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τοῦ κατὰ συμβεβηκός. ὥστε μᾶλλον ἂν εἴη ψευδούς τοῦ ἀγαθοῦ ἢ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἢ τοῦ ἐναντίου δόξα. διέψευσται δὲ μάλιστα περὶ ἐκείνου = ὅ ἦεν ἐναντίον ἔχων δόξαν.

المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل التقيض أشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس . فمن البين أن اعتقاد التقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق . وأيضا فإن الاعتقاد في الشيء الذي هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه

١ — المضادة : المضادة د

٢ — المضادة : المضادة د // ضده : ضد د

٣ — المضاد : المضاد د

— ت. ح. ١٩٠ ب ١٧ — ٢٣ : « فاذ كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشيء ، وكان الأول له بذاته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما مرض له أن يكون ليس بشيء ، وكان المقصد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان المقصد في خير ما أنه ليس بخير عقدا باطلا لأمر ذاتي ، والمقصد فيه أنه مرض عقدا باطلا لأمر مرضي — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده » .

خيرا : خير ، في الأصل وفي شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٠ .

ابن سينا ، المعجزة ، ص ١٢٧ : « فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا . وإذا قلنا : إنه ليس بشيء ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق بأمرة له في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشيء ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فان الخير خير لذاته . وأما أنه ليس بشيء فعارض له حين يقابل بأمرة غير ذاته ، مبين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فالتباين الخير يتم عليه بذاته . وسلب الشر إنما يتم له بغيره . وقد علمت أن السلوب من القوازم في مثل هذه الأشياء ، لا من المداخل في الذات » .

(وذلك) أنه (إنما مرض) : سقطت من شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢١

(وكان المقصد) الذاتي : الثاني ، في شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٢ .

شرح القارابي ، ٢٠٨ : « ثم أردف ذلك بحجة أخرى : وهو أنه ابتداء فبين أن إيجاب ضد المصوب في ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المصوب عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشف بيان بنفسه بالاستقراء . وبتبين ذلك أيضا من قبل أن سلب المصوب أهم من إيجاب ضد المصوب » .



اعتقاد آخر وهو أنه ليس بخير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر ، أصنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك ، لما وجد اعتقاد مضاد في الأشياء التي ليس لها ضد . فلإذن اعتقاد السلب هو أعم مضادة للإيجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته ، إذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد ، والتي ليس لها ضد<sup>(١)</sup> . فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للإيجاب هو الاعتقاد الموجود مضاداً في كل موضع ، لا في موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو

٦ — موضع : موضع د // موضع : موضع د // موضع : موضع د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ٢٧ — ٢٧ : τὰ γὰρ ἐναντία τῶν πλείστον διαφερόντων περὶ τὸ αὐτό. εἰ σὺν ἐναντία μὲν τούτων ἡ εἰσέρα, ἐναντιωτέρα δὲ ἡ τῆς ἀντιπράσεως, διήλον ὅτι αὕτη ἐν εἰς ἐναντία. ἡ δὲ τοῦ εἰ κακὸν τὸ ἀγαθὸν συμπεριλεγμένη ἐστὶ καὶ γὰρ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀνάγκη ἴσως ὑπολαμβάνειν τὸν αὐτόν.

— ت . ع . ١٩١ | ١ — : « وذلك أن الضدين هما الخططان غاية الاختلاف في المسمى الواحد بهيه . فإذا كان الضد هو أحد هذين . وكان المفروض أشد مضادة ، فن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الشيء أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون بخيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يحضر به أيضاً أنه ليس بخير » .

فأما (الاعتقاد) : رأيا ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٣ .

فهو (لا محالة) : هو ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٦ .

— فاذ : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأرغانون ولكنها نجد εἰ في الأصل اليوناني

من ضد المضادات ، انظر : أرسطو ، المقولات ١٦ | ١٥ — ١٨ :

δοξάσαι δὲ καὶ τὸν τῶν ἄλλων ἐναντίων ὁρισμὸν ἀπὸ τούτων ἐπιφέρειν τὰ γὰρ πλείστον ἀλλήλων διεστηκότα τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει ἐναντία ὁρίζονται .

موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك ، أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد في كل موضع هو السلب ، أعنى الذى في الغاية .

١ - (دون) موضع : موضع د - ٤ - المضاد : المضاد د

== ث . ح . طهية يدوى ، ص ٢٠ : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ - ٤٨ : « ويشبه أن يكونوا إنما اجتبروا الخلد لسائر المضادات من هذه لأتهم إنما يجدون المضادات بأنها التي يهدا بعضها من بعض غاية الهدى ، ويجهلها جنس واحد » .  
فأرن : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ : ابن سينا ، المقولات ، مقدمة لكنتود إبراهيم مذكور ، ص ٢٢ ( في أسفل الصفحة ) .

ابن سينا ، المبارة ، ص ١٢٨-١٢٩ : « وقد يثبت من هذا احتياج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت في العدل الذى مرته ، وتحققته في نفسه أنه خير لا احتياج أن اعتقد مع ذلك فيه أنه ليس شر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يمرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البتة ، بل الصدق الذاتي إنما يتمد بإخطار الموضوع والمحصل بالبال ، أخطر غيره أمر لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا المقدم بقدين : أحدهما أنه شر ، والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير . فان الكذب المقابل للصدق المرص لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي . فإنه إن لم أخطري بالى أن العدل الذى مرته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر ، وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل خير ، وأن ذلك حق ، ولحين أجهله فما حل سبيل امتحان المقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق . وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه ، يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكاثف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردهناه أولا وفي قوته » .

فرح القاراني ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(١) أرسطو ، ١٤٤ ب ٢٣ - ٢٧ : ٢٢ : *ἐτι δὲ, εἰ καὶ ἐπὶ τῶν ὁμοίων* : *δεῖ ἔχειν, καὶ ταύτην ἐν δόξαις καλῶς εἰρησθῆναι* . *ἢ γὰρ πανταχοῦ τὸ τῆς ἀντιφάσεως ἢ οὐδαμοῦ. ὅσοις δὲ μὴ ἔστιν ἐναντία, περὶ τούτων ἔστι μὲν ψευδὴς ἢ τῇ ἀληθείᾳ ἀντικειμένη, ὅσον δὲ τὸν ἀνθρώπον· οὐκ ἀνθρώπον οἰόμενος διέψευσται. εἰ οὖν αὐταὶ ἐναντία, καὶ αἱ ἄλλαι αἰ τῆς ἀντιφάσεως.*

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير  
هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، أو فيما هو خير أنه ليس  
بخيرهما اعتقادان كاذبان . فأى عقد ، ليت شعري ! ، هو المضاد لاعتقادنا فيما  
ليس بخير أنه ليس بخير ، الذى هو عقد صادق ؟ فإنه لا يتصلو ذلك من ثلاثة

١ — ليس بخير أنه خير . أو فيما : هو شر أنه ليس بشئ ربما د

== ت. ح. ١٩١ أ ٤-٩ : « وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ،  
فقد يرى أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد التقيض هو الضد في كل  
موضع ، وإما ألا يكون في موضع من المواضع شدا . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن  
الكتب فيها إما هو العقد المعاند للقي . ومثال ذلك من ظن بأنسان أنه ليس بأنسان ، فقد ظن ظناً كاذباً .  
فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان ، فسائر الاعتقادات إما الضد فيما هو اعتقاد التقيض » .

الضدان : الضدين ، طلبة يدعى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٩ : « رتبة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها مقابلات من  
باب التناقض ، وليس يوجد بلجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد . فإذا قلنا : كذا مرجع ،  
وجدنا بازاءه أنه ليس بمرجع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المرجع . فيها هنا المعاند هو السالب دون  
الموجب المضاد المحمول . وحيث القضية موجب مضاد ، فالسالب أيضاً معاند ، فكل قضية موجبة  
لها من السائب معاند ، وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد القضية  
الموجبة ، من حيث هي موجبة وعناد الاثبات امر عارض لها من حيث هي موجبة » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٠ - ٢١٥ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٢ - ٣٧ :  $\delta\tau\iota \delta\mu\omega\iota\omega\varsigma \epsilon\chi\epsilon\iota \eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$  :  $\delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$  ,  $\kappa\alpha\iota \pi\epsilon\rho\epsilon\varsigma \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\iota\varsigma \eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$  .  $\tau\tilde{\eta} \omicron\upsilon\upsilon \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\lambda\eta\theta\epsilon\iota \omicron\upsilon\tau\eta \delta\acute{o}\xi\eta \tau\acute{\iota}\varsigma \delta\upsilon \epsilon\tau\eta \eta \delta\upsilon\nu\alpha\nu\tau\epsilon\iota\alpha$  ;  $\omicron\delta \gamma\acute{\alpha}\rho \delta\eta \eta \lambda\acute{\epsilon}\gamma\omicron\upsilon\sigma\sigma\alpha \delta\tau\iota \kappa\alpha\kappa\acute{\iota}\omicron\upsilon\upsilon$  .

== ت. ح. ١٩١ أ ١٠ - ١٣ : « وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير  
أنه ليس بخير يجرى بان كل مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير . والعقد فيما  
ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد حق . أى عقد ، ليت شعري ! ،  
هو ضد ؟ فإنه ليس يجوز أن يقال : إن ضده اعتقاد أنه شر » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٥ .

أحوال : أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده ، وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ، والثاني أن يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه ليس بشر ، والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه شر . فأما اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا . فإن كثيرا من الأشياء مما ليس بخير هي شر . وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضا باعتقاد مضاد له ، إذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد . فإن الحظ يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر . وبالجمله ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير .

وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه أنه خير .

فإذن المضاد الذي في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر . لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب ، فواجب أن يكون منه في غاية البعد .

١ — العقد : العقد د

٢ — بشر : بخير ف // فأما اعتقاد : فاعتقاد د

٣ — المضاد الذي : المضادة التي ف

٤ — لا اعتقادا : لا اعتقادا د

وإذا كان ذلك كذلك، وكان الضد إنما له ضد واحد، فالمضاد للإيجاب  
الذى في الغاية هو السلب<sup>(١)</sup>.

قال :

ولا فرق في هذه المثالات التى استعملنا هاهنا من القضايا المتضادة من جهة  
السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام، أو يلفظ به  
مسورا بالسور الكلى. فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه  
السور الكلى<sup>(٢)</sup>. فلا فرق على هذا المفهوم أن تقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه

٥ — ٤ : سقطت من د

٧ — ٤ : كتب أولا « على » ثم ضرب عليها ، وكتب فوقها « في » في د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢٧ — ٢٤ أ ٢ : ἀμα γὰρ ἂν ποτε εἴη ἀληθής ، οὐδέποτε δὲ ἀληθὴς ἀληθεῖ ἐναντία· ἔστι γὰρ τι μὴ ἀγαθὸν κακόν ، ὥστε ἐνδέχεται ἀμα ἀληθεῖς εἶναι . οὐδ' αὖ τίς ὅτι οὐ κακόν· ἀληθὴς γὰρ καὶ αὕτη . ἀμα γὰρ καὶ ταῦτα ἂν εἴη , λείπεται οὖν τῇ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἐναντία τί τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν· ψευδὴς γὰρ αὕτη . ὥστε καὶ τί τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τῇ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν .

ث . ح . ١٩١ ١٣ — ١٨ : « وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصح ما  
من قبل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ، ولا ضده  
أنه ليس بشر . فإن هذا أيضا صدق . فقد بين إذا أن يكون ضد العقد فيما ليس بخير العقد أنه ليس  
بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضا ضد العقد فيما  
هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير » .

( أن يكون ) أيضا : سقطت من طبعة بدوى .

( هو خير أنه ) خير : سقطت من طبعة بدوى .

(٢) شرح القارابى ، ص ٢١٧ : « ثابت المبارة من الموضوع الذى يحمل المحمول على جميعه  
مبارتان : إحداهما أن يصرح فيها بسور كلى ، والأخرى أن لا يصرح بسور كلى ، ولكن تكون المبارة =

ليس بخير ، أو نقول إن ضد المقدم في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه  
(١)  
خير .

عنه بألف ولام التعريف . فألف لام التعريف إنما تدل على تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مطلقا . فإذا كان كذلك ، فلا فرق بين أن تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتصريح سور كل أو بألف لام التعريف ، فإن كليهما إنما يدلان على أن الحكم كلى ، وعلى أن المحمول محمول على جميع الموضوع . ولا فرق بين أن نصرح بمعنى السور في الاحتجاج ، وبين أن نؤخذ تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مدلولاً عليها بألف لام التعريف .

فإن ما يقول سائرنا في التلويح على هذا الموضوع ، ١٢٤ ، ٧١ ، ١٠٤ ، فصل ١٤ ، بند ١١ ، ص ٢٠٣ :  
ἐὶ καθόλου τὸ ἀγαθόν = ت . ح . : « الذي بمقدار الخير على المعنى الكلى » :

*Si le bon est pris universellement . Averroes remarque ici qu' en arabe l' article el suffit pour rendre l' expression universelle .*

ولكن ابن سينا يمارض هذا الرأي قائلاً : كتاب العبارة : ص ٥٢ : « راعى أن أخذ الألف واللام مكان السور عما ينطى في كثير من المواضع ، حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، وإن لحقها السور ، بأن كتبها . كما أنك تقول : « إن الأبيض أبيض بالضرورة » فقبله بجولا . فإن قلت : « كل ما يوصف بأنه أبيض فإنه أبيض بالضرورة » لاح لك كذب . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أصل صناعة النحويين » .

(١) أرسله ، ١٤ ، ٢١٢٤ — ٢٤ ب ١ : « φανερόν δὲ ὅτι οὐδὲν διορίζει οὐδὲ ἂν καθόλου τιθώμεν τὴν κατάφασιν ἢ γὰρ καθόλου ἀποφασίς ἐναντία ἔσται ، οἷον τῇ δόξῃ τῇ δοξαζούσῃ ὅτι πᾶν θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἔστιν ἢ ὅτι οὐδὲν τῶν ἀγαθῶν ἀγαθόν . ἢ γὰρ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν ، ἐὶ καθόλου τὸ ἀγαθόν ، ἢ ἀπὸ τῆς ἔσται τῇ ὅτι θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν δοξαζούσῃ ὅτι ἀγαθόν . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ ὅτι πᾶν θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἔστιν . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ .

= ت . ح . : ١٩١ أ ١٨ — ١٩١ ب ٢ : « ومن البين أنه لا يفسد في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كلياً ، وذلك أن ضد يكون حائلاً السلب الكلى . ومما لا شك أن ضد المقدم أن كل ما هو »

وذلك أن الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد في النفس للمعنى الكلى . فإن كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين المضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلى بعينه الذي دل عليه الإيجاب ، إذا دل على ذلك المعنى الكلى في الإيجاب والسلب باللفظ الكلى ، وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا : كل إنسان خير ، قولنا : ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه : ليس كل إنسان خيرا<sup>(١)</sup> .

١ — المضاد : المضاد د

٦ — خيرا ، خير ف

— خير فهو خير ، المقد أنه ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن المقد في الخير أنه خير — الذي يقصد الخير على المعنى الكلى — هو المقد بعينه في أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقد أن كل ما كان خيرا فهو خير . وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضا فيما ليس بخير .  
يقصد (الخير) : يمثل ، في شرح الفارابي ، ص ٢١٨ سطر ٦ . وفي خطوط الأورفانوس من المريج أنها « يمثل » . ولكن الكلمة تقابل : δοξαζούση — .

شرح الفارابي ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ١ — ٦ : ὥστε εἴπερ ἐστὶ δόξης οὕτως ἔχει ، ٦ — ١ : εἰσὶ δὲ αἱ ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεις καὶ ἀποφάσεις σύμβολα τῶν ἐν τῇ ψυχῇ ، δηλὸν ὅτι καὶ καταφάσει ἐναντία μὲν ἀπόφασις ἢ περὶ τοῦ αὐτοῦ καθόλου ، ὅλον τῇ ὅτι πᾶν ἀγαθὸν ἀγαθὸν ἢ ὅτι πᾶς ἄνθρωπος ἀγαθὸς ἢ ὅτι οὐδὲν ἢ οὐδεὶς ، ἀντιφατικῶς δὲ ὅτι ἢ οὐ πᾶν ἢ οὐ πᾶς .  
— ت . ح . ١٩١ ب ٢ — ٧ : « فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ دلائل لما في النفس ، فن البين أن ضد الإيجاب أيضا إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلى . ومثال ذلك أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » ، أو قولنا : « كل إنسان نظير » ، قولنا : « ولا خير واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه فقولنا : « ليس كل خير » ، أو « ليس كل إنسان < خيرا > » .

دلائل ، دلائلا ، في طبعة بولاك : دليل ، في شرح الفارابي ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

لما ، ما ، في طبعة يدري . ولكن القراءة رابعة في خطوط الأورفانوس . فارت : شرح الفارابي ،

ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

وهو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها ما هنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادرة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضداً لحق ، ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ، ولا لفظ مناقض للفظ ، إذا كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب . ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيراً من المتقابلات قد يمكن فيها ، كما قيل ، أن تصدقا معا وهي المهملات ، وما تحت المتضادين . وأما المتضادة فليس يمكن فيهما أن تصدقا معا في شيء واحد

١ — وهو : اذ هو د

٢ — ضد الحق : ضد الحق د // ولا : لا ل // ولا اعتقاد : ولا اعتقاد د

٣ — مناقض : مناقض د

٤ — فيهما : فيها ف : سقطت من د

== فقولنا : < فهو > قولنا ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانون . فارق شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ .

< خيرا > : غير موجودة في طبعة بولاك ، ولا في خطوط الأورفانون .

في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ — ٣ : « فأما نقضه فقولنا ليس كل خير فهو خير ، وليس كل إنسان خير » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٩ : « فانه لما بين أن المضاد في الاعتقاد هو السلب دون اعتقاده وجوب ضده ، وأن اعتقاد سلب الشيء هو المضاد لاعتقاده وجوده ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ إنما تستفيد القضاء من جهة دلالتها على المتضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ لذلك المحمول به من ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كلى نعرض فيه بالسور الكلى ، أو فحمل مكانه ألف لام التعريف » .

المربع نفسه ، ص ٢٢٠ : « يعنى نقض قولنا : كل خير فهو خير ، قولنا : ليس كل خير فهو خير . ونقض قولنا : كل إنسان خير ، قولنا : ليس كل إنسان خيرا » .



بعبارة ، ولا يمكن فيهما أن يكذباً ما في المادة الضرورية ، إذا كان لا يتعبر  
الموضوع منها<sup>(١)</sup> .

١ — فيما : فيها د

٢ — منها : منها ل : + وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني  
التي تضمنها هذا الكتاب . والحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليماً :  
وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب والحمد لله  
على ذلك كثيراً : وهذا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها  
هذا الكتاب د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ٦ — ٩ : φανερόν δὲ ὅτι καὶ ἀληθεῖ ἀληθεῖ :

οὐκ ἐνδέχεται ἐναντίαν εἶναι οὔτε δοῦσαν οὔτε ἀπόφασιν . ἐναντία μὲν  
γὰρ αἱ περὶ τὰ ἀντικείμενα , περὶ ταῦτα δὲ ἐνδέχεται ἀληθεύειν τὸν  
αὐτόν . ὅμοια δὲ οὐκ ἐνδέχεται τὰ ἐναντία ἀπαράγειν τῷ αὐτῷ .

— ت . ج . ١٩١ ب ٧ — ١٠ : « ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق :

لا رأى رأى ، ولا نقيض لنقيض . فان وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتعاقبة . غير أنه قد يمكن  
في هذه أن يصدق المتعاقبان في الواحد بعينه . فأما التضاد فليس يمكن أن يوجد معاً في شيء واحد بعينه » .

نجد في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ١٢ — ١٣ : « ضد الحق ولا رأى رأى » .

شرح الفارابي ، ص ٢٢٢ ، نفس هذا وأكله فتم له القول في غرضه . فلهذا يتبين أن هذا  
الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . بل كان يكون الكتاب ناقصاً لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبدو  
أن يكون الأمر ، كما ظن قوم ، أن هذا الفصل ليس هو لأرسطو بل ليس . فان كلامه فيه مشاكلكل لكلامه  
في سائر أجزاء هذا الكتاب . وأنه يبدو أن يكون قد ترك ما ضروريته في هذا الكتاب أشد من ضرورية  
كثير مما تقدم » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وقد اعتيد أن يفتقر هذا الفن من المتعلق بشيء ليس للعقل ،  
من حيث هو متعلق ، إليه حاجة » وهو أشبه بالمباحث البطلية » .

شرح الفارابي ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ : « فن البين أن هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب .  
ولا يمكن تصحيح القياس ولا في الفلسفة ، ولا في الجدل بدون معرفة هذه . وأنه مع ذلك هو كمال الغرض  
في هذا الكتاب . لذلك قال قد كذب من قال إن هذا الفصل لا ينفع له » .

المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ ، « وأما ما حكى من أن أفلاطون يخالفه في هذا ، وأنه يرى خلاف ذلك بما وجد له من قوله في كتاب السياسة [ الجمهورية ] ، ٤٩١ ، ٤ ، أمونيوس هيرمياش ، كتاب العبارة ، ص ٢٥٣ ، ٢٥ ، طبعة [ Busse ] ، أن الشر هو أشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير ، فإنه لم يرد به مضادته في الاعتقاد ، ولا في اللفظ . وإنما أراد به مضادته له في الوجود . وذلك أن الخير إذا زال ولم يخلفه شر لم يكن من ذلك الشيء الذي زال عنه الخير فعل الشر . . . الجور أشد مضادة للعدالة من لا عدالة للعدالة . والشر أشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير » .

جمهورية أفلاطون . ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، ص ٢١٦ : « إذ أن الشر أشد إضرارا بما هو خير منه بما ليس بخير » .



## اسماء الأعلام

التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو .. .. . ١٠٧

## أسماء الكتب التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو المقولات .. .. . ٣٠

القياس .. .. . ١٧٧، ١١٥، ١٠٧

البرهان .. .. . ٤٣

الجدل .. .. . ١٢٨

السفسطة .. .. . ٥٤

الخطابة .. .. . ٤٣

الشعر .. .. . ٤٣، ٣٨

النفس .. .. . ١٤



## دليل الكتاب

اشترك اللفظ : ٧١	(١)
الأشياء الكائنة الفاسدة : ١٧٧	الاتفاق : ٨٢، ٧٦
أشياء متحركة : ١٧٣	أجناس الألفاظ ذوات الجهات :
أشياء غير متحركة : ١٧٥	١٤٧، ١٤٥
أشياء غير فاسدة : ١٧٤، ١٧٣	الإرادة : ٨٦
أشياء ممكنة : ٧٥	الاستطاعة : ١٧١
الاقتصاد : ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٨٨	الاسم : ١٨، ١٦، ١١
١٩٠، ١٩٢	مفرد : ١٨
الألف واللام : ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩	بسيط : ١٩
الألفاظ الدالة على المعاني التي في النفس :	مركب : ١٩٦، ١٨
١٢	محصل : ١١٨، ٢٢
أمر : ٤٢	غير محصل : ١١٨، ٢٢
الأمور المستقبلية ضرورية : ٧٩	مصرف : ٢٤
الإيجاب : ١٤٨، ١٢٥، ١٢٤، ١١٠	غير مصرف : ٢٤
١٩٨، ١٩٦	مشارك : ١٣٠، ١٢٩
الإيجاب والسلب : ١٨٦، ١٧٠	متواطىء : ١٣١
(ب)	مترادف : ١٢٤
اليسطة : ١١٩، ٩٧	مستقيم : ٢٦
	مائل : ٢٦
	اشترك الاسم : ٥٣

(ت)

تبديل الترتيب : ١٢٢، ١٢١، ١٢٠  
التقابل : ١١٨، ١٠٢  
التقييد : ١٤٢، ١٤١، ١٤٠  
تواطؤ : ٢٠، ١٨، ١٢  
توهم : ١٤٣

(ث)

الثاني محصور في الأول : ١٣٩

(ج)

جهة : ١٥١، ١٤٥  
الجواب الجدل : ١٢٧

(ح)

حد الإنسان : ١٢٤  
الحروف : ٢٨، ١٢  
حرف السلب : ١١١، ١١٠، ١٠٩  
١٥٠، ١٤٨، ١٤٧، ١١٦، ١١٣  
حرف العدل : ١١٦، ١١٤، ١١١  
الحركة : ١٨٧  
الحكم : ٥٠، ١١  
الحكم والإيجاب : ٥٣، ٥١  
الخط : ١٩٥  
الحمل بالمرض : ١٣٨

(خ)

الخاص : ١٩٣  
الخشية : ١٤٨  
الخط : ١٢  
خلف : ١٧٠، ١٦٩، ١٦٦، ١٦٤

(د)

الرابط : ١٤٧، ١٢٠، ٤٩  
الرابط نسبة : ٤٩  
الرابط والزمان : ٤٩  
هو = كرابطة : ٥٠، ٤٩  
رباط : ٤٩  
روية : ٨٦، ٨٥، ٨٣

(ذ)

الزمان : ٣٢  
الحاضر : ٣٤، ٣٣

(س)

السلب : ١٢٥، ١٢٤، ١١٨، ١١  
١٩٨، ١٩٦، ١٩٣  
السلب والإيجاب متقابلان : ٥٣  
السالب : ٥٣، ٥٢  
السالية الممكنة البسيطة : ١٦١

العدم : ١٠٩ ، ١١٤	سالية الممكن المعدولة : ١٥٥ ، ١٦٠
العدميات : ١٠٠	١٦٢
العقد : ١٩٤ ، ١٩٥	السائل : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩
العلم الطبيعي : ١٧٨	السؤال الجدل : ١٢٧ ، ١٣٠
العلوم النظرية : ١٧٧	السؤال على طريق التعليم : ١٣٠
متزائل : ١٧	سور : ٥٧ ، ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨
عتاء : ١٧	كل : ٥٧
(ق)	جزئ : ٥٧
القضايا : ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦	(ص)
القضايا أصناف : ٦٢ ، ١٤٥	صدق : ١٥
القضايا ذوات الجهات : ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٧٩	الصغرى من الشكل الأول : ١١٥
القضايا غير ذوات الجهات : ١٤٥ ، ١٥٠	الصورة : ١٥٢
الثلاثية : ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٩	(ض)
١٤٩	الضرورى : ٨١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٠
الثنائية : ٩٦ ، ١١٠ ، ١٤٩	١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
الشخصية : ١١٤	ضرورى الوجود : ١٤٥
قضايا الواجب الأربعة : ١٦٧	العدم : ١٤٥
قلب : ١٥٨	(ط)
قوة فاعلة : ١٧١	طلوع الشمس : ١٧٣
قوة مقرونة بنطق : ١٧١	(ع)
قوة ليست مقرونة بنطق : ١٧١	العام : ١٩٣



(م)

المادة : ١٥٢  
 المتضادة : ١٨٠ ، ٦٣ ، ٦٠ ، ٥٨ ،  
 ١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢  
 ١٩٩ ، ١٩٦  
 المتضادان : ١١٧  
 ماتحت المتضادة : ٦٣  
 المتلازمان : ١٨٤  
 المتلازمات : ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ،  
 ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٤٦ ، ١٤٥  
 القضايا المتقابلة : ٦٣ ، ٦٢ ، ٥٧ ،  
 ١٥٤ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ٩٧  
 ١٩٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٧  
 أصناف المتقابلات : ستة : ٦٠  
 المتناقضة : ٥٩  
 صنفان : ٥٩  
 متناقضات : ١٦٤ ، ١٥٣ ، ٩٢ ، ٨٢  
 المتناقضات تقسم الصدق والكذب :  
 ٦٣  
 المحمول : ١٢٠ ، ١٠٨ ، ٦٧ ، ٤٦ ،  
 ١٤٥ ، ١٢٦  
 المحمولات التي تصدق فرادى : ١٣٢ ،  
 ١٣٣

قوة متفعلة : ١٧٣

قول : ٤١ ، ١١

واحد : ٤٥

كثير : ٤٥

قول تام : ٤٢

غير تام : ٤٢

جازم : ٤٩ ، ٤٣ ، ٤٢

غير جازم : ٤٣ ، ٤٢

قول جازم بسيط : ٤٣

قول جازم مركب : ٤٣

(ك)

كذب : ١٥

الكلمة : ١٥ ، ٢٧ ، ١٦ ، ١١

محصلة : ٢٩

غير محصلة : ٩٤ ، ٣٢ ، ٢٩

مصرفة : ٣٢

غير مصرفة : ٣٢

الكلم : ٣٧

الكلم الوجودية : ١٠٩ ، ٣٧

(ل)

اللازم : ١٦٣

لغة الحيوان : ٣١

اللفظة الوجودية : ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٤٧ ،

لفظ مشترك : ١٢٧ ، ١٢٦

المهمات : ١٠٥٧ ، ١٠٠٦ ، ١١٢٦  
 موجبة الممتنع المدولة : ١٥٦  
 الموجبة الممكنة البسيطة : ١٥٥  
 الموجبة الممكنة المدولة : ١٥٥  
 الموجبة الواجبة الوسيطة : ١٦٠  
 موجبة الواجب المدولة : ١٦٠  
 الموجبة الواجبة المدولة : ١٦١  
 الموجود : ١٤٧  
 الموجود الأول : ١٧٧  
 الموجود قسمان بالقوة وبالفعل : ١٤٧  
 الموضوع : ١٠٩ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٢٠ ، ١٤٥

(ب)

النقيض : ١٥٨  
 نهي : ٤٢

(و)

الواجب : ١٧٧  
 الواجب أولى : ١٧٧  
 واجب الوجود : ١٦٠

المحاولات التي تصدق بجمعة : ١٣٢

١٣٣

المحاولات الكثيرة التي تحمل على

موضوع واحد : ١٣١

المحيب : ١٢٩

المضاد : ١٩٠ ، ١٩١

المعاني : ١٣ ، ٥٥ ، ١٨٢

المعاني كلية : ٥٥ ، ٥٧

المعاني شخصية (جزئية) : ٥٥ ، ٥٧

المدولة : ١٠٠ ، ١١٩

المقابل : ١٨٠

المقاييس الحملية : ٤٦ ، ٤٧

المقاييس الشرطية : ٤٦

الملكة : ١١٤

الممتنع : ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠

الممتنع ضد واجب الوجود : ١٦٠

الممتنعة المدولة الموجبة : ١٦٢

الممتنعة الموجبة البسيطة : ١٦١

الممكن : ٨٩ ، ٩١ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٧٦

١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦

الممكنة السالبة البسيطة : ١٦٠



## فهرس لكتاب

صفحة

١١	الفصل الأول ...
١٨	القول في الاسم ...
٢٧	القول في الكلمة ...
٤٠	الكلام في القول ...
٥٥	الفصل الثاني ...
٩٦	الفصل الثالث ...
١٤٥	الفصل الرابع ...
١٨٠	الفصل الخامس ...
٢٠٣	أسماء الأعلام ...
٢٠٣	أسماء الكتب ...
٢٠٥	دليل الكتاب ...

---

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٠٩ لسنة ١٩٧٨  
الترقيم الدولي 2 / 586 / 201 / 977 ISBN

---

---

( مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٨/٨ / ٣٣٠٠ )

---





To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)